دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة
State of Palestine
Ministry Of Women's Affairs

شركاء في البناء

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية
لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة
2017–2022

تم اعداد الاستراتيجية بقيادة وزارة شؤون المرأة وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة

قائمة المحتويات

القسم الأول: منهجية إعداد الاستراتيجية "مشاركة واسعة وتنشيط لجميع الفاعلين" 4

1.1. استراتيجية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية الوطنية 2017-2022 4

1.2. أهداف عملية التخطيط الاستراتيجي من منظور وزارة شؤون المرأة 4

1.3. أنشطة اعداد الاستراتيجية 5

1.4. محتويات تقرير الاستراتيجية 6

القسم الثاني: نبذة "المفاهيم والتقاطعات القطاعية والسياق العام" 8

2.1. المفاهيم المرتبطة في المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة تحدد مجالات الاستراتيجية 8

2.2.السياق العام للمجتمع الفلسطيني يؤثر ويتأثر في المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 8

2.3. المرجعيات الدولية والوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 10

2.4. تعدد الأطراف ذو العلاقة والشركاء المحتملين لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة. 12

2.5. وزارة شؤون المرأة بقيادة الوزيرة تتولى قيادة تضمين مكونات الاستراتيجية في الخطط القطاعية 14

2.6. وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية ومجموعة إدارة التخطيط والموازنة في القطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية شريك أساسي في تحقيق الاستراتيجية 15

القسم الثالث: تحليل الوضع "العوامل المؤثرة على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضايا ذات الأولوية" 16

3.1.ماذا تحقق وماذا لم يتحقق من استراتيجية 2014-2016 اطار مرجعي لتحديد الرؤيا والاهداف الاستراتيجية 16

3.2. التعامل مع العوامل المؤثرة على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 18

3.3. قضايا وفجوات النوع الاجتماعي التي ستعالجها الاستراتيجة 21

القسم الرابع: الرؤية والاهداف الاستراتيجية "إطار عمل لجميع الأطراف المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين في دولة فلسطين" 29

4.1. الرؤيا، طموح كل فلسطيني وفلسطينية 29

4.2. الأهداف الاستراتيجية: الوضع المنشود والنتائج المرجو تحقيقها في العام 2022 نتيجة عمل جميع الاطراف 30

القسم السادس، قياس اهداف القطاع الاستراتيجية والنتائج 41

6.1. مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج 41

6.2.تدابير الرقابة والتقييم للأهداف والنتائج القطاعية 46

القسم السابع: تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة متطلب اساسي لتحقيق دولة فلسطين لأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والالتزامات الدولية 47

7.1.الربط مع اجندة السياسات الوطنية 47

7.2.الربط بين الأهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة 48

القسم الثامن: بيان سياسة البرنامج "غايات واهداف ومعايير البرامج التي تم تطويرها من خلال الموازنة متوسطة المدى" 51

8.1.النتائج والمخرجات والمعايير لبرنامج حماية وتمكين المرأة للوصول للمساواة 51
8.2.النتائج والمخرجات والمعايير للبرنامج الإداري 54
8.3.برامج الموازنة متوسطة المدى 2020–2022، تشمل برنامج ثالث، المشاركة الاقتصادية والوصول للخدمات 55

القسم التاسع: خطة العمل 56

القسم العاشر: خطة الإدارة 57

القسم الحادي عشر: مغلفات الموارد المالية، فجوة تمويل مخرجات البرامج للفترة الأولى 2017–2019 والمخرجات الجديدة وفجوة التمويل للفترة الثانية 2020–2022 60

ملحق رقم (1): أسماء الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية الوطنية 61
ملحق رقم (2): قائمة التدخلات السياساتية حسب النتائج القطاعية..... 62

القسم الأول: منهجية إعداد الاستراتيجية "مشاركة واسعة وتنشيط لجميع الفاعلين والشركاء"

1.1. استراتيجية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية الوطنية 2017-2022

بدأت الحكومة الفلسطينية بعملية التخطيط الاستراتيجي القطاعي منذ بداية العام 2016 جنباً الى جنب مع اعداد الموازنة متوسطة المدى 2017-2019، وذلك وفقاً لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع اعداد الموازنة متوسطة المدى، تقوم المنهجية المقرة على مجموعة من الأسس والسياسات الناظمة لعملية اعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبرامج الموازنة والموازنات متوسطة المدى، أهمها ما يلي:

- رفع فترة التخطيط الاستراتيجي القطاعي من 3 سنوات الى 6 سنوات، بمعنى من 2017- 2022 ويتم اعداد الموازنة متوسطة المدى كل ثلاث سنوات، للأعوام 2017-2019، 2020-2022
- ترتكز الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية على أجندة السياسات الوطنية والتي تعتبر مكون أساسي لخطة التنمية الوطنية والمحدد الأساسي للأهداف الاستراتيجية القطاعية.
- التخطيط الاستراتيجي القطاعي وعبر القطاعي يشمل 18 خطة قطاعية و3 خطط عبر قطاعية، والقطاعية هي: 1.التعليم 2.الزراعة 3.الصحة 4.العلاقات الدولية 5.العدل 6.الثقافة والتراث 7.التشغيل 8.الطاقة 9.الحكم المحلي 10.الإسكان 11. المياه والمياه العادمة 12.الحماية الاجتماعية 13.الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 14.الامن (الداخلية) 15.إدارة المال العام 16.الاقتصاد الوطني 17.السياحة والآثار 18. النقل والمواصلات. والعبر قطاعية هي: 19. النوع الاجتماعي 20.الشباب 21.البيئة.
- يحكم عملية التخطيط الاستراتيجي دليل عمل موحد صادر عن وزارة المالية والتخطيط.

1.2. أهداف عملية التخطيط الاستراتيجي من منظور وزارة شؤون المرأة

حددت وزارة شؤون المرأة مجموعة من الأهداف التي سعت الى تحقيقها من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي والتي تصب في مأسسة النوع الاجتماعي في عمل الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاعات الرئيسية، التي تؤثر على تمكين النساء، وتساهم في جسر فجوات النوع الاجتماعي، وتصب ايضاً في تفعيل الوحدة الوطنية وتنسيق الجهود بين كافة المؤسسات، والمشاركة والحوار من أجل التوافق على أولويات العمل على المدى البعيد والمتوسط بين جميع الشركاء، وبشكل محدد تم تحديد الأهداف التالية كنتيجة نهائية لعملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي:

1. توافق جميع الشركاء الأساسيين في كل قطاع من قطاعات خطة التنمية الفلسطينية حول القضايا ذات الأولوية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاع.

2. توافق الشركاء حول التدخلات السياساتية للمؤسسات الرسمية ولمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية التي سيتم العمل عليها في إطار خطط العمل 2017-2022.

3. دمج التدخلات السياساتية ذات الأولوية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية الوطنية القطاعية المكونة لخطة التنمية الفلسطينية، والتأكد من اقرارها في برامج الوزارات المختلفة حسب الاختصاص.

4. بناء قدرات كادر وزارة شؤون المرأة وكادر وحدات وملفات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات المعنية في مجال تحليل قضايا النوع الاجتماعي في القطاع، بالاعتماد على مؤشرات ودراسات معينة، وكذلك في إدارة الحوار والمتابعة مع المعنيين في الوزرات والمؤسسات.

5. حشد أكبر عدد من المؤسسات لمناصرة قضايا النوع الاجتماعي وخاصة من قبل صناع القرار للعمل على جسر فجوات النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة.

1.3. أنشطة اعداد الاستراتيجية

1. بدأت عملية التخطيط الاستراتيجي في بداية شهر نيسان من خلال مراجعة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2014-2016، والتي استندت الى تقارير انجاز المؤسسات الرئيسية الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال تمكين المرأة. شكلت نتائج عملية المراجعة مرجعاً اساسياً لمنهجية اعداد الاستراتيجية، ولتحديد محاور ونتائج الاستراتيجية 2017-2022.

2. باشرت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة بالعمل مع فريق وزارة المالية والتخطيط لإصدار بيان سياسة البرامج الخاصة في وزارة شؤون المرأة.

3. التنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التعاون في عملية التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي، بصفتها شريك استراتيجي لوزارة شؤون المرأة والعديد من المؤسسات المعنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

4 تم تشكيل فريق داخلي من الادارات العليا وصناع القرار برئاسة معالي وزيرة شؤون المرأة، حيث عقد الفريق عدة اجتماعات لمناقشة منهجية التخطيط وتطوير برامج الموازنة 2017-2022

5. تم تشكيل فريق وطني بموجب قرار من معالي وزيرة شؤون المرأة وذلك للتوجيه والاشراف على مجمل مراحل التخطيط المختلفة. يتكون الفريق الوطني من 19 مندوب عن الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في قضايا النوع الاجتماعي والمرأة، و11 مندوب ومندوبة عن ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. **(الملحق رقم 1)** يبين تشكيلة الفريق الوطني المشرف على عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث تم عقد ثلاثة اجتماعات للفريق الوطني: الاجتماع الأول ناقش منهجية وخطة العمل، الاجتماع الثاني ناقش مسودة الاستراتيجية وخطة المشاورات، والاجتماع الثالث والأخير أقر النسخة الأخيرة لتقرير الاستراتيجية.

6. تمكن فريق الإدارة العامة للتخطيط والسياسات مدعوماً بوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات من عقد 22 ورشة عمل للشركاء في قطاعات خطة التنمية الفلسطينية، منها: 6 ورش في قطاع غزة، و3 ورش في محافظات الضفة الغربية. ناقش المشاركون في ورش العمل الفجوات والقضايا المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة وتمكين المرأة في 13 قطاع، والتدخلات السياساتية لأهم خمسة قضايا تم توافق الشركاء عليها كأولويات في كل قطاع، انظر جدول ورش العمل التي تمت في اطار العملية.

قائمة ورش العمل التي عقدت في اطار مشاورات الشركاء لتحديد الأولويات 2017-2022

موضوع الورشة	عدد الحضور	تاريخ الورشة	موضوع الورشة	عدد الحضور	تاريخ الورشة
1. الصحة	21	2016\8\9	12. الثقافة	22	2016\9\8
2. التعليم	39	2016\8\14	13. الطاقة	15	206\10\12
3. الاقتصاد	15	2016\8\16	14. الاقتصاد-غزة	30	2016\10\30
4. الزراعة	31	2016\8\18	15. البنية التحتية-غزة	32	2016\11\1
5. العدل	39	2016\8\22	16. العنف- غزة	36	2016\11\2
6. الداخلية والامن	24	2016\8\23	17. التعليم-غزة	31	2016\11\13
7. الاشغال والاسكان	24	2016\8\29	18. الصحة- غزة	20	2016\11\14
8. المياه	43	2016\8\30	19. صنع القرار-غزة	25	2016\11\16
9. العمل	36	2016\8\30	20. مشاورات شمال الضفة	27	2016\10\3
10. التنمية الاجتماعية	42	2016\9\1	21. مشاورات وسط الضفة	46	2016\10\4
11. الحكم المحلي	23	2016\9\7	22. مشاورات جنوب الضفة	43	2016\10\10
المجموع	**337**			**327**	**664**

7.عقد لقاء تشاوري لوحدات النوع الاجتماعي في اريحا بتاريخ 2016\10\23، لمراجعة مكونات الاستراتيجية ووضع آليات للدمج في الخطط القطاعية ومراجعة التدخلات السياساتية.

8.عقد اجتماع تشاوري للمؤسسات الدولية ومنظمات هيئة الأمم المتحدة ذات العلاقة بتاريخ 2016\11\21. تم خلال الاجتماع عرض ونقاش الاطار الاستراتيجي ومؤشرات قياس الأداء.

9.عقد اجتماع مصغر لصياغة الأهداف والسياسات القطاعية ال بناء على سلسلة المشاورات التي تمت في اطار العملية.

13. اعداد مسودة تقرير الاستراتيجية ورفعها للفريق الوطني ووزارة المالية والتخطيط.

14. عقد اجتماع الفرق الوطني الثالث بتاريخ 2016\12\1 لاقرار النسخة الأخيرة من تقرير الاستراتيجية.

1.4. محتويات تقرير الاستراتيجية

يشمل تقرير الاستراتيجية بالإضافة الى القسم الأول عشرة اقسام، يعرض **القسم الثاني، نبذة** المفاهيم الأساسية المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والسياق العام للاستراتيجية ويقدم وصف الأطراف ذوي العلاقة في محاور الاستراتيجية وخاصة وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي. يقدم **القسم الثالث، تحليل الوضع** وصفاً لنتائج مراجعة استراتيجية 2014-2016 وتحليل العوامل المؤثرة على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وكيفية التعامل معها ويعرض أهم القضايا المرتبطة في فجوات النوع الاجتماعي كما حددها المشاركون والمشاركات في ورشة العمل. يتناول **القسم الرابع، الرؤيا والأهداف** وصفاً للاطار الاستراتيجي 2017-2022 من خلال عرض الرؤيا والاهداف والنتائج القطاعية التي ستوجه عمل جميع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. يعرض **القسم الخامس، السياسات والقسم السادس قياس الأهداف** والنتائج كما يعرض **القسم السابع علاقة الاستراتيجية في اجندة السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة** تختص الأقسام الاربعة الأخيرة، **القسم الثامن بيان سياسية البرامج الخاصة في وزارة شؤون المرأة، والقسم التاسع، خطة العمل، والعاشر خطة الإدارة، والحادي عشر المغلفات المالية**، في وصف مساهمات الحكومة الفلسطينية في تحقيق الاستراتيجية، حيث تساهم وزارة شؤون المرأة بشكل أساسي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية

الأول والثاني والثالث، وتساهم الوزارات والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاعي الخاص في تحقيق الأهداف الرابع والخامس.

القسم الثاني: نبذة "المفاهيم والتقاطعات القطاعية والسياق العام"

2.1. المفاهيم المرتبطة في المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة تحدد مجالات الاستراتيجية

يعرف النوع الاجتماعي بالتمايز(الفروق) بين الرجال والنساء المرتبط في أدوار ومسؤوليات وفرص النساء أو الرجال الناتجة عن المفاهيم والثقافات المحلية وليس حسب الجوانب البيولوجية، ويعرف أيضاً حسب هيئة الامم المتحدة للمرأة بالخصائص الاجتماعية والفرص المرتبطة بكون الانسان ذكراً أو أنثى والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، هذه الصفات والفرص والعلاقات يتم بناءها من خلال التنشئة الاجتماعية. **أما تمكين المرأة** فيعني قدرة النساء على إدارة شؤون حياتهن بشكل يمكنهن من تحقيق القيم والأهداف التي يؤمنَّ بها، ومن الاعتماد على ذاتهن، واتخاذ القرارات أو التأثير – بشكل جماعي أو فردي – على القرارات التي تمس جوانب حياتهن. وتعتبر عملية التمكين بشكل عام عملية طويلة الأمد ومتداخلة، تنتج عن بيئة مساعدة تضمن هذه القيم وتساعد على خلق الظروف المواتية التي تهيئ للنساء والرجال امتلاك الموارد اللازمة، والمعرفة، وحق التعبير والتمثيل السياسي، والقدرة التنظيمية.

أما المساواة بين النساء والرجال فتعني أن جميع البشر، ذكوراً وإناثاً، هم أحرارٌ في تطوير قدراتهم واختيار مسار حياتهم دون قيود لها علاقة بالنوع الاجتماعي. ولا يعني هذا بأن النساء والرجال مثل بعضهم البعض، ولكنه يعني أن تكون الفرص والمسؤوليات والأدوار لكل من الرجال والنساء متساوية. وهذا يعني المساواة في الفرص المتاحة لهم لممارسة حياتهم والحصول على السلع والموارد ذات القيمة الاجتماعية والتصرف بها. وتحقيقاً لذلك، يتعين أحيانا تمكين الفئات، ذات الإمكانيات المحدودة، من الحصول على الموارد أو "النهوض" بها .**أما العدل فيعني** بشكل عام الإنصاف في التعامل مع الرجال والنساء، كلٌ حسب احتياجات الخاصة، وقد يتضمن ذلك المساواة في المعاملة، أو الاختلاف في المعاملة، ولكن بشكل يضمن المساواة من حيث الحقوق، والمزايا، والالتزامات والفرص المتاحة، وضمن سياق التنمية، يتطلب تحقيق التكافؤ بين النساء والرجال دائماً اتخاذ تدابير بناءة، تعوض عن الحرمان التاريخي والاجتماعي للمرأة.

إن فريق التخطيط يدرك من البداية **بأن مجال الاستراتيجية الوطنية لمساواة النوع الاجتماعي تشمل جميع المجالات المرتبطة في التمايز بين النساء والرجال والفتيان والفتيات وجميع المجالات المرتبطة في تمكين المرأة.** حدد الفريق الوطني مجالات عمل الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين بمكونات القطاعات الاستراتيجية البالغ عددها 20 وهي الزارعة، الثقافة والتراث، التعليم، التشغيل، الطاقة، البيئة، الصحة، الإسكان، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، العلاقات الدولية، العدل، الحكم المحلي، الاقتصاد الوطني، إدارة المال العام، الأمن، الحماية الاجتماعية(التنمية الاجتماعية)، السياحة والآثار، النقل والمواصلات، المياه والمياه العادمة، والشباب.

2.2.السياق العام للمجتمع الفلسطيني يؤثر ويتأثر في المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة

بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2016، 4,816,503 (69.1% أعمارهم اقل من 30 سنة)، منهم 1,881,135 شخص يعيشون في 33 تجمع في قطاع غزة، والباقي يعيشون في 557 تجمع سكني في الضفة الغربية حيث يعيش ما معدله 1.7 فرد في غرفة واحدة. بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان في العام 2016، 2.8% (2.5% في الضفة الغربية، 3.3% في قطاع غزة). يبلغ المعدل المتوقع للبقاء على قيد الحياة للنساء 75.2 وللرجال

72.1%، ويبلغ متوسط حجم الاسرة 5.2 ومعدل الوفيات الرضع 18.2%. بلغ متوسط حجم الاسرة في العام 2015، 5.2 فرداً (4.9 في الضفة و 5.7 في قطاع غزة). وتبلغ نسبة الأسر التي ترأسها نساء في العام 2015 ، 10.9%. يبلغ عدد الاسر في فلسطين حوال 925 الف أسرة.

بلغت نسبة الأمية للأفراد في العام 2014 من عمر 15 سنة فأكثر 3.3%، ويبلغ عدد المراكز الثقافية في فلسطين لنفس العام 569 مركز ثقافي منهم 81 مركز في غزة. بلغت نسبة النساء 15–49 سنة اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل الأخير من قبل كادر مؤهل (4 زيارات على الأقل) 95.5%، وبلغ عدد الأسِرة في المستشفيات الحكومية في العام 2014، 5939 سرير، وبلغ عدد المراكز الصحية الاولية 767 مركز. بلغت نسبة القوة العاملة المشاركة في نهاية العام 2015، 45.8%، وبلغت نسبة البطالة لنفس العام 22.5% (منها 35.9 في قطاع غزة و15% في الضفة الغربية). بلغت قيمة الناتج الإجمالي المحلي في العام 2014 ، 7463.4 مليون دولار (منها 1709.1 في غزة، و 5754.3 في الضفة) وبلغت حصة الفرد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي 1737.4 دولار (971.1 في غزة و 2269.3 في الضفة).

إن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عاشه المواطن الفلسطيني في العام 2013 مشابهاً لحد كبير للسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه الآن، رغم زيادة حدة العنف والتعدي على المواطنين من قبل الاحتلال والمستوطنين والتي تمثلت في الاعدامات المستمرة للشباب والشابات في معظم محافظات الوطن. فسياسات الاحتلال العسكري وتعديات المستوطنين، والعنف المنتشر الذي يمارسه الاحتلال والمستوطنون لا يزال واحداً من أكثر العوامل التي تؤثر على كافة الفلسطينيين. فالحياة اليومية للفلسطينيين تتضمن حرماناً منتظماً من معظم حقوق الإنسان الأساسية، سواء في الذهاب إلى المدرسة أو العمل أو مكان العبادة، أو الوصول للرعاية الصحية أو زراعة الحقل أو زيارة الأهل أو اختيار مكان العيش. أثرت السياسات الإسرائيلية الطويلة والمتراكمة في إحداث "عدم تنمية" وتجزئة جغرافية وسياسية واجتماعية، وهشاشة اقتصادية للمجتمع الفلسطيني. ولكن، يبقى فهم الأبعاد المتأثرة بالنوع الاجتماعي للتحولات الناتجة في المجتمع الفلسطيني تحدياً. خلال السبعة عشر سنة الماضية، بشكل خاص، حدث عدم استقرار عميق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في أدوار وعلاقات وتوقعات النوع الاجتماعي العادية. ومع سقوط الكثير من الأسر الفلسطينية ضحايا للتدمير المستمر لسبل عيشهم وغياب الأمن اليومي، وقع كثير من الأدوار والترتيبات السابقة بين الرجال والنساء والتوقعات المتبادلة المرتبطة بهم تحت ضغوطات قاسية.

بلغت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية عام 2011، 25.8% (17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، ويعيش 25.5% من الذكور تحت خط الفقر، مقابل 26.2% من الاناث. وفي نفس السياق، تراجعت مستويات العدالة في مستويات المعيشة عام 2011 مقارنة بالعام الذي سبقه، وتراجع استهلاك أفقر 20% من الاستهلاك خلال نفس الفترة من 10.6% عام 2010 إلى 10.2% عام 2011. وفي السياق ذاته، تعاني نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية من انعدام الأمن الغذائي، حيث بلغت نسبة الاسر التي تعاني من الامن الغذائي 27% وذلك في عام 2011 ؛ بواقع 44% في قطاع غزة و17% في الضفة الغربية. أشارت دراسة عن الأمن الغذائي الى وجود عاملين متداخلين يؤثران في توجهات الأمن الغذائي وفي القطاع الزراعي، وهما: الاحتلال الإسرائيلي، وتوجهات تمويل الدول المانحة. وتظهر البيانات المتوفرة أن معدلات فقدان الأمن الغذائي أعلى في أوساط الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور.

2.3. المرجعيات الدولية والوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة

1.اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: انضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقية في الثاني من أيار في عام 2014 دون إبداء أية تحفظات. وتنص الاتفاقية في المادة الثامنة منها على أن *" تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية."* وتقرأ هذه المادة بالاقتران مع السياق العام للاتفاقية وأهدافها والالتزامات الأخرى التي تترتب على الدول الأطراف، لا سيما التزامها باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية (المادة 7)، والتزامها باتخاذ كافة التدابير المناسبة التي تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودون إبطاء، بما في ذلك تبني تشريعات وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان تطبيقها العملي (المادة 2)، واتخاذ التدابير الخاصة المؤقتة التي تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة (المادة 4)، وكذلك التزامها بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة (المادة 5).

2.اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة: انضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة في الثاني من أيار في عام 2014 دون إبداء أية تحفظات. وتنص المادة الثالثة من الاتفاقية على أن *" للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز."*

3.العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: انضمت دولة فلسطين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الثاني من أيار في عام 2014 دون إبداء أية تحفظات. وينص العهد في المادة الثالثة منه على أن *"تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد."*

4.قرار مجلس الأمن 1325 لسنة 2000: اعترفت الأمم المتحدة في عام 2000 عبر مجلس الأمن ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء ولكن أيضا بالحاجة إلى تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها. وأصدر مجلس الأمن قراره رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، مشددا على الحاجة إلى:

أ- مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.

ب- توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

ت- تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات.

ث- دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.

ج- تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات ولتكن جزءا من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

5.قرار الجمعية العامة رقم A/RES/66/130 بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2011: الذي يحث الدول على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأن تعجل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وأن تعزز وتحمي في جميع الحالات، بما فيها حالات التحول السياسي، حقوق الإنسان المكفولة للمرأة فيما يتعلق بما يلي :(أ) مزاولة الأنشطة السياسية؛ (ب) المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛ (ج) حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ (د) التجمع السلمي؛ (هـ) التعبير عن آرائها والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بحرية؛ (و) التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشيح للانتخاب، على قدم المساواة مع الرجل، في الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ز) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وفي شغل الوظائف العامة وتأدية المهام العامة على جميع مستويات الحكم.

6.إعلان ومنهاج عمل بيجين: يدعو منهاج عمل بيجين الحكومات، والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: الفقر، التعليم والتدريب، الصحة، العنف، النزاع المسلح، الاقتصاد، مواقع السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، والبيئة، والطفلة. كما يحث الدول على تعزيز دور المرأة وكفالة تمثيلها على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والدولية التي قد تصنع السياسة أو تؤثر عليها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية والأنشطة ذات الصلة.

7.أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: يسعى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والخاص بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات إلى ما يلي:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

8.وثيقة الإعلان الاستقلال الفلسطيني : تكفل وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني؛ الوثيقة الأهم في التاريخ الوطني الفلسطيني والمؤسسة للتشريعات الوطنية، المساواة الكاملة بين جميع الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، في ممارسة الحقوق والحريات العامة دون تمييز، إذ تنص صراحةً على أن: ''*دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة و الرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.*'' كما تعلن الوثيقة عن التزام دولة فلسطين ''*بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان*".

9.القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته : يحظر الإطار القانوني العام للقانون الأساسي المعدل، وكذلك مقدمته، التمييز ضد المرأة، بل وتكرس نصوصه المساواة بين جميع الفلسطينيين أمام القانون والقضاء دون تمييز؛ إذ تنص المادة التاسعة صراحةً على أن'' *الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.* '' ما يجعل من حظر التمييز ضد المرأة والمساواة فيما بينها وبين الرجل، بما في ذلك تقلد الوظائف العامة والعمل الدولي، من المبادئ العامة ذات القيمة القانونية العليا التي من شأنها جعل أي تشريع لا يراعي هذه المبادئ معرضاً بالأصل للإلغاء والإبطال من قبل المحكمة الدستورية.

10.قرار المجلس المركزي: أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر آذار عام 2015 قراراً يقضي بتحقيق المساواة الكاملة للمرأة وتعزيز مشاركتها في المنظمة وكافة مؤسسات دولة فلسطين، بحد مشاركة أدنى لا يقل عن 30%.

11.وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية: تنص وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية لعام (2008)، والتي تبناها الرئيس في الثامن من آذار في ذات العام، والصادرة عن وزارة شؤون المرأة والأطر النسوية، على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحظر التمييز ضدها، واعتبارها مصدرا استرشادياً فيما يتعلق بسن التشريعات ووضع الخطط والسياسات ذات الصلة.

2.4. تعدد الأطراف ذو العلاقة والشركاء المحتملين لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تعتبر الاسرة الفلسطينية المؤثر والمتأثر الأساسي في قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخاصة الأسر الفقيرة والتي تسكن في مناطق مهمشة من الخدمات والتنمية، والأسر التي يعيش فيها أشخاص ذوي إعاقة أو مسنين أو يكون غالبيتها أطفال. كما تؤثر وتتأثر قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين بـسياسات مجموعة من المؤسسات الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني، والتي يمكن وضعها في المجموعات التالية.

المجموعة	الخصائص	علاقتها في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين
1.وزارة شؤون	وزارة فلسطينية مكلفة بالعمل على تعزيز المساواة	تعمل وزارة شؤون المرأة بشكل مباشر على تطوير الالتزام

المجموعة	الخصائص	علاقتها في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين
المرأة	والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتوافق مع اجندة السياسات الوطنية والتوافقات الوطنية والتزامات دولة فلسطين نحو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بمنهاج عمل بيجين، واهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة.	الحكومي بقضايا المساواة بين الجنسين من خلال تضمين وتعميم قضايا النوع الاجتماعي في عمل جميع الوزارة والمؤسسات دولة فلسطين وخاصة الوزارات. كما تعمل على ضمان التنسيق بين جميع الأطراف من اجل الوصول الى سياسات وتشريعات وتدخلات منسجمة مع الأولويات الوطنية المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة.
2.المؤسسات الوزارية والهيئات الرسمية	تناط مسؤولية التنمية والحكم في دولة فلسطين بمجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية بشكل أساسي، وبمجموعة من هيئات مؤسسات الدولة التي تحكمها تشريعات خاصة بها، او قانون منظمة التحرير الفلسطينية، او تتبع بشكل مباشر لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية .	تعمل المؤسسات والوزارات الحكومية وفقاً لاختصاصها على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والتنمية والحماية الاجتماعية والسكن وتنمية الشباب والاقتصاد والزراعة والثقافة والرياضة والامن وخدمات البنية التحتية والرياضة والخدمات العدلية والقضائية وتعمل على انفاذ السياسات والتشريعات الوطنية المقرة من المجلس التشريعي او من مؤسسة الرئاسة او مقرة من الحكومة الفلسطينية في جميع ما يخص المجتمع.
3.المجلس التشريعي	السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب الفلسطيني، هو حالياً غير فاعل .	إقرار القوانين ذات العلاقة ومسائلة الحكومة الفلسطينية وخاصة إقرار قانون الموازنة العامة.
4.مؤسسات المجتمع المدني	مؤسسات قائمة على العضوية الطوعية يحكمها قانون خاص ومجلس إدارة منتخب تعمل في مجال حقوق الانسان والتمكين النسوي وفي مجالات التنمية المختلفة. منها مؤسسات فاعلة على المستوى الوطني ومؤسسات فاعلة على المستوى المجتمع المحلي.	العمل بشكل مباشر على قضايا تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التوعية وبناء القدرات والضغط والمناصرة لإقرار تشريعات وسياسات في هذا المجال، وكذلك في مجال تنظيم النساء والدراسات والدفاع القانوني والرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة . كما تعمل المؤسسات ايضاً في تقديم خدمات قطاعية في الصحة والاقتصاد والعمل والتدريب والتعليم والرياضة وقضايا الطفولة.
5.الأطر النسوية	هيئات مرتبطة في الأحزاب السياسية تعمل بشكل فردي او في اطار طاقم شؤون المرأة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في حشد وتأطير النساء الفلسطينيات وبناء قدراتهن في جميع المناطق	التأثير على الأحزاب السياسية في تبني قضايا المرأة وتعزيز دور المرأة في قضايا الشأن العام والدفاع عن حقوقها في جميع المجالات ورفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب السياسية.
6.مؤسسات التعليم والدراسات	تعمل في اطار مراكز مستقلة او تابعة لجامعات حكومية او أهلية في مجالات التعليم المختلفة ودراسات المرأة.	دور في قضايا التنشئة الاجتماعية وتعزيز مفاهيم النوع الاجتماعي عند الخريجين وتوفير الدراسات والمعارف الرئيسية حول القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والعمل على تقييم المناهج التعليمية وتقديم المساعدة الفنية

المجموعة	الخصائص	علاقتها في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين
		لتطويرها
7. المؤسسات الاعلامية	مجموعة من وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل التواصل الاجتماعي المملوك للدولة او القطاع الخاص او مؤسسات أهلية.	رفع الوعي المجتمعي حول قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحشد الرأي العام تجاه قضايا معينة والمساهمة في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف ضد المرأة .
8.رجال الدين	مجموعة من الفاعلين في نشر الدعوة الدينية وتوعية الناس بالحقوق والواجبات من منطلق ديني	قدرة كبيرة على التأثير على الناس من خلال الخطب والفتاوى بما له علاقة بحق المرأة في العيش والاستقرار كالحصول على الميراث، وحرية اختيار الزوج،...
9.المؤسسات الدولية	مجموعة من منظمات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين والمؤسسات التمويلية والمنظمات الاهلية التي تضع على سلم أولوياتها قضايا النوع الاجتماعي	تمويل المؤسسات الفلسطينية وبناء قدراتها من اجل تفعيل دورها في مجالات التنمية بشكل عام وفي مجال دمج قضايا النوع الاجتماعي في جميع مجالات التنمية وبشكل محدد تعمل على بناء قدرات القيادات النسوية. تعمل مؤسسات الامم المتحدة على بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتمكينها من القيام بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة ومناهضة العنف ضد المرأة
10.هيئات الحكم المحلي	البلديات والمجالس القروية واللجان الشعبية في المخيمات التي تنظم شؤون السكان في اطار قانون هيئات الحكم المحلي	تعزيز البنية التحتية في التجمعات السكنية بما يحقق الرفاه للرجال والنساء والاطفال والعمل على توفير بيئة محلية ممكنة للتنمية المحلية
11.وكالة الغوث	هيئة تابعة للأمم المتحدة يوكل اليها الاهتمام بشؤون اللاجئين الفلسطينيين	العمل في تقديم الخدمات الأساسية النوعية في المخيمات بما يحقق يعزز رفاه الرجال والنساء

2.5. وزارة شؤون المرأة بقيادة الوزيرة تتولى قيادة تضمين مكونات الاستراتيجية في الخطط القطاعية

تتولى وزيرة شؤون المرأة الدكتورة هيفاء الأغا، قيادة مجموعة إدارة التخطيط والموازنة في وزارة شؤون المرأة المناط بها اعداد وتنفيذ بيان سياسة برنامج حماية وتمكين المرأة للوصول للمساواة، والبرنامج الإداري الخاص في الترتيبات الإدارية للوزارة. يساند الوزيرة في قيادة المجموعة عطوفة وكيل الوزارة بسام الخطيب. تتكون مجموعة إدارة التخطيط والموازنة في وزارة شؤون المرأة من مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة، و مدراء البرامج في الوزارة وكادر الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الملحق رقم 1، يبين أسماء ووظائف الفريق من داخل الوزارة.

اعتمدت وزيرة شؤون المرأة قائمة الفريق الوطني الموكلة اليه مساندة مجموعة إدارة التخطيط والموازنة اثناء مراحل التخطيط المختلفة. يتكون الفريق الوطني من 19 مندوب عن الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في قضايا النوع الاجتماعي والمرأة و11 مندوب ومندوبة عن ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة (الملحق رقم 1) يبين تشكيلية الفريق الوطني المشرف على عملية التخطيط الاستراتيجي).تناط في الفريق الوطني بالأساس خمسة مهام رئيسية في عملية التخطيط وهي:

1. مراجعة وإقرار منهجية وخطة عمل التخطيط الاستراتيجي عبر القطاعي.
2. تقديم الدعم والمساندة في مراحل تحديد الأولويات وخاصة في مجال العمل على زيادة المشاركة في الورش القطاعية وتحليل الوضع.
3. مراجعة وتطوير الأهداف والسياسات التي تعبر عن الأولويات القطاعية وتطوير سلسلة النتائج الاستراتيجية.
4. تيسير مشاركة المؤسسات المعنية في المحافظات الشمالية والجنوبية في جلسات المشاورات حول التدخلات السياساتية.
5. مراجعة وإقرار الاستراتيجية بصورتها النهائية.

2.6. وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية ومجموعة إدارة التخطيط والموازنة في القطاعات المكونة لخطة التنمية الفلسطينية شريك أساسي في تحقيق الاستراتيجية

تستند مجموعة إدارة التخطيط والموازنة في وزارة شؤون المرأة على **تضمين وتنفيذ مكونات الاستراتيجية** الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017–2022، **على جهود ومبادرات وحدات النوع الاجتماعي ومسؤولات ومسؤولي ملفات النوع الاجتماعي في الوزرات** الموكل اليهم تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات وتدقيق متابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعي، من خلال العمل مع مجموعة إدارة التخطيط والموازنة في الوزارة المعنية ومع الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في قطاع الوزارة المعنية وقيادة الوزارة.

القسم الثالث: تحليل الوضع "العوامل المؤثرة على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضايا ذات الأولوية"

ساهمت المؤسسات الرسمية الوزارية وغير الوزارية ومنظمات المجتمع المدني وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ تدخلات السياسات المندرجة في الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة 2014–2016.استمر أيضاً تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمؤسساتية بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على تحقيق المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة.

3.1.ماذا تحقق وماذا لم يتحقق من استراتيجية 2014–2016 اطار مرجعي لتحديد الرؤية والاهداف الاستراتيجية

محور مشاركة المرأة في سوق العمل

نفذت المؤسسات الرسمية والدولية والأهلية والقطاع الخاص ومؤسسات الأمم المتحدة عشرات المشاريع والبرامج والتدخلات التي هدفت الى تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، مشاركة المرأة في قطاع العمل زادت. تركزت جهود المؤسسات والبرامج على تحقيق السياسة رقم 2، توفير فرص العمل للنساء حيث يقدر الفريق ان مجمل البرامج والتدخلات قد ساهمت في توفير فرص العمل او تحسين دخل اكثر من 10000 امرأة. في الوقت نفسه كانت جهود المؤسسات والبرامج محدودة من حيث الكم والنوع في مجال تحقيق السياسة رقم 1، كفالة العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين والسياسة رقم 3، زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.

بالرغم من الإنجازات المحققة على صعيد توفير فرص العمل للنساء إلا ان فجوات النوع الاجتماعي الخاصة في مشاركة المرأة في قطاع العمل لم تتغير بشكل ملموس بل تراجعت في معظم المؤشرات . فقد اشارت بيانات قطاع العمل بان مشاركة المرأة في سوق العمل قد ارتفعت من 17.4% في العام 2012 الى 19.1% في نهاية العام 2015 وفي نفس الوقت فان بطالة النساء ارتفعت من 32.9% في العام 2012 الى 39.2% في العام 2015. كما أن نسبة العاملين من النساء (النساء العاملات) من اجمالي العاملين قد انخفضت أيضاً من 18.1% في العام 2012 الى 16.8% في العام 2015. تعود أسباب التقدم البطيء لمشاركة المرأة في سوق العمل والإخفاقات في تحقيق القيم المستهدفة لمؤشرات الأداء الى العوامل التالية:

- تزايد أعداد الخريجين والخريجات من الجامعات الفلسطينية والعربية والدولية خاصة أن النساء تتخصص في مجالات لها فرص عمل أقل.
- محدودية فرص العمل في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- استمرار الثقافة المجتمعية الرافضة لعمل النساء في بعض الاعمال أو انتقال النساء للعمل في مناطق أخرى.
- استمرار الحصار الاقتصادي والسياسي لقطاع غزة والسيطرة على المناطق المسماة ج [1]. والقدس

[1] تشكل 60% من مساحة الضفة الغربية وتسيطر عليها إسرائيل بالكامل وخاصة في مجال إقامة المباني والمنشأت والحركة واي مشاريع بنية تحتية .

- تدهور بيئة الاعمال الحالية وخاصة تسويق منتجات المشاريع الزراعية والمنتجات الريفية، مما يحد من فرص نجاح المشاريع الريادية والمشاريع الريفية والزراعية .

محور خفض العنف بكافة أشكاله ضد المرأة الفلسطينية

وضعت المؤسسات الرسمية ممثلة بوزارة شؤون المرأة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية آليات وطنية للحد من العنف الموجه ضد المرأة، حيث أشرفت وزارة شؤون المرأة على اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019، واستمرت مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة منتدى المنظمات الاهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة. تشير تقارير الإنجاز للمؤسسات الفاعلة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة أن حجم الإنجاز والتدخلات المنجزة محدودة للغاية مقارنة بالمخطط وبالآليات الموضوعة من المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، وخاصة في الأمور المرتبطة في التشريعات وفي الوعي المجتمعي. يتفاوت حجم الإنجاز في السياسات الأربعة التي وضعت للحد من العنف ضد المرأة، فهناك بيانات تشير الى إنجازات نسبية في تطوير الخدمات الاجتماعية الخاصة بالنساء المعنفات والأكثر عرضة للتهميش وفي مجال فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تعنف النساء وتوثيق ورفع تقارير دولية حول العنف الموجه ضد النساء، وأن هناك إنجازات محدودة في تحقيق السياسات المرتبطة في كفالة وصول النساء للعدالة وسياسة تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.

خلت البيانات التي تم جمعها من أي إشارات الى حدوث تقدم ملموس في مجال انخفاض العنف ضد المرأة، ولكن لا يمكن الحكم بشكل مطلق على التغيير الذي حدث على مؤشرات الحد من العنف ضد المرأة، خاصة في ظل عدم اجراء مسح أو جمع للبيانات حول المؤشرات الرئيسية التي تم تحديدها لقياس التغيير في وضعية العنف ضد المرأة (نسبة النساء المعنفات اللواتي توجهن إلى مراكز النساء المعنفات أو مؤسسات نسوية لطلب الاستشارة، نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لكافة اشكال العنف الاسري لمرة واحدة على الأقل، نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لكافة اشكال العنف الاسري لمرة واحدة على الأقل).

محور زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار بالمؤسسات

تشير الدراسات وتوصيات المعنيين في تمكين النساء الى أهمية العمل على زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المؤسسات. ان إنجازات وتدخلات المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الاطار لا زالت محدودة للغاية، خاصة مع عدم تحقيق التدخلات السياسية الخاصة في إجراء التدابير اللازمة لزيادة نسبة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار أو في مجال بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.

أشارت البيانات الحالية حول المؤشرات الى حصول تقدم محدود في نسبة النساء في الشرطة (من 2.5% الى 3.4%) وفي نسبة النساء من درجة ج فأعلى في القطاع الحكومي (من 20.5% الى 21.6%) أما باقي المؤشرات فلم تتغير وذلك بسبب عدم حدوث الانتخابات المحلية وانتخابات المجلس التشريعي أو عدم توفر بيانات حول أعضاء النقابات العمالية.

محور وصول المرأة الفلسطينية الى الخدمات الأساسية دون تمييز

أشارت تقارير الإنجازات المقدمة من المؤسسات الخدماتية الرسمية والأهلية والبرامج الدولية إلى تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد توفير الخدمات لسكان المناطق المهمشة للرجال والنساء في مجالات التعليم والصحة، وبطء في الإنجاز على صعيد أنشطة الثقافة والمواصلات والسكن. حدد المعنيون في توفير الخدمات الأساسية عدم الإنجاز أو بطء الإنجاز في تقديم الخدمات الأساسية في المجالات المختلفة الى معيقات مادية نتيجة الضائقة المالية التي تواجهها دولة فلسطين وايضاً المعيقات التي تضعها إسرائيل امام تنفيذ مشاريع وتقديم خدمات في مناطق القدس والمناطق المسماة ج .

محور مأسسة قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات.

رغم الجهود المبذولة من قبل وزارة شؤون المرأة من أجل جسر الفجوات في السياسات الخاصة في دمج وتعميم قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات المحلية إلا أن حجم الإنجاز والتغيير لا زال محدوداً للغاية في السياسات الثلاث(المأسسة في السياسات والخطط والبرامج، تعزيز الآليات وتطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي). يعزى عدم حدوث تقدم ملموس في قضايا دمج وتعميم النوع الاجتماعي الى عدم توفر الإرادة السياسة عند الوزارات والقيادات وضعف آليات التنسيق وضعف آليات المتابعة والمسائلة للخطط والبرامج.

3.2. التعامل مع العوامل المؤثرة على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة

تلعب مجموعة من العوامل الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، البيئية، التكنولوجية، والقانونية دوراً داعماً للجهود الوطنية الهادفة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتلعب نفس العوامل أو عوامل أخرى دوراً معاكساً للجهود الوطنية في هذا المجال، أما أهم العوامل التي لعبت دوراً مسانداً لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين فهي:

- ساهم انتشار الوعي عند مجموعات من القيادات والمؤسسات الشبابية والطلابية في المحافظات المختلفة على تنفيذ مبادرات محلية داعمة لحقوق المرأة ومناهضة العنف، ودعم الجهود الوطنية التي تطالب بحقوق المرأة في العمل والتعليم والحركة، كما ساهم ذلك أيضاً في إيجاد أماكن في القرى والأحياء تشكل ملتقيات للنساء، هذا على المدى البعيد سيساهم في إيجاد حركة شبابية ونسوية رافضة لجميع اشكال التمايز بين الجنسين وداعمة لحقوق الانسان الفلسطيني.
- ساهم انتشار التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي في حشد الشباب والنساء والمبادرين من الرجال والنساء الى قضايا إنسانية ومجتمعية ووطنية، وساهم أيضاً في إيجاد رأي عام حول حقوق الانسان في فلسطين ودعم الحركات المطلبية للنساء والطلاب والشباب في جميع أنحاء الوطن.
- وجود مؤسسات وناشطين دوليين في فلسطين يساهم في تعميم مطالب الحركة النسوية لحماية المرأة الفلسطينية من سياسات الاحتلال وتمكينها وتمكين المؤسسات والمبادرات المحلية الداعمة.
- توجهات وبرامج مؤسسات التمويل والمجتمع المدني الرامية الى التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب في جميع المجالات تعمل بشكل مستمر على خلق فرص عمل في مجالات متعددة وتزيد من فرص المشاركة الاقتصادية للنساء.

- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية من جهة ومع ومؤسسات المجتمع المدني أدى الى تفعيل مجموعة من المبادرات التي تهم النساء وتصب في أولويات العمل خاصة في مجال نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات.

إن التقاطعات بين تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة مع القطاعات الأخرى تزيد من التأثيرات المعاكسة على تحقيق الأهداف والرؤية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، أما أهم هذه العوامل وتأثيراتها والتدابير الممكنة فهي:

	العامل	التأثيرات المعاكسة لتعزيز المساواة والعدالة	التدابير المؤسساتية
العوامل السياسية	1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي	1.استمرار الممارسات العنيفة ضد الرجال والنساء والأطفال والشباب والشابات من قبل المستوطنين وجيش الاحتلال. 2. السيطرة على مناطق جـ وتقييد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحركة ومشاريع البنية التحتية فيها. 3. مضايقات مستمرة على المقدسيين خاصة سحب الهويات وهدم المنازل وتضييق على التوسع العمراني وخلق مشاكل في الإقامة والحركة للاسر التي يكون احد الأزواج فيها يحمل الهوية الفلسطينية (سياسات التهجير للفلسطينيين من القدس) 4. أسر واعتقال تعسفي للنساء والرجال. 5. فصل المحافظات عن بعضها . 6.تقييد او منع وصول سكان المناطق المسماة جـ . الى مؤسسات العدالة	1. ستعمل وزارة شؤون المرأة مع وزارة الخارجية على تفعيل خطة القرار الاممي 1325 وذلك من اجل اتخاذ تدابير لضمان حماية المرأة الفلسطينية والالتزام بحقوق الانسان للنساء والفتيات. 2. ستعمل تحالفات ومنتديات مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الانسان على رصد وتوثيق الانتهاكات واستخدامها في حملات مناصرة دولية .
	2. الإرادة السياسية لمأسسة النوع الاجتماعي غير جادة ومتغيرة	1. اقرار او التسويف للتشريعات ذات العلاقة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين. 2. عدم تخصيص المصادر البشرية والمالية اللازمة لإنفاذ التدخلات المتفق عليها لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة.	1. ان تقوم وزارة شؤون المرأة ومكتب الرئيس ورئيس الوزراء بحث جميع المعنيين من وزراء ووكلاء وزارات ومسئولي مؤسسات وقادة أجهزة امنية ومحافظون ومدراء ورؤساء مجالس مؤسسات المجتمع المدني والنقابات ورؤساء الهيئات المحلية بشكل مستمر وبنوع من الالزام لدمج وتعميم قضايا النوع الاجتماعي. 2. رصد مستمر وتقارير دورية حول مؤشرات الإرادة السياسية ضمن مستويات وقطاعات مختلفة وان تناقش نتائج هذه المؤشرات في اعلى مستوى قيادي

	العامل	التأثيرات المعاكسة لتعزيز المساواة والعدالة	التدابير المؤسساتية
			3. إيجاد آليات للمسائلة على المستوى السياسي والتقني
	3. تعطل المجلس التشريعي	تأخير إقرار القوانين الحالية واستمرار وجود نظاميين تشريعيين مختلفين (الضفة وغزة) وعدم الاستقرار التشريعي	التركيز على اصدار التشريعات الأكثر الحاحاً واهمية لمعالجة المشكلات الحالية وتأجيل التشريعات الأقل تأثيراً على حقوق النساء.
العوامل الاجتماعية	4. نظرة المجتمع لعمل المرأة سلبية	قيود على عمل المرأة في بعض المجالات او خارج منطقة سكنها	تفعيل حملات التوعية المجتمعية حول أهمية عمل النساء ونشر مبادرات عمل النساء في مجالات مختلفة مع التركيز على الشباب ومبادرات الشابات واستهداف الرجال في حملات التوعية
	5. قبول المجتمع للعنف	1. عدم الإبلاغ عن العنف الموجه للمرأة. 2. تساهل المجتمع والمكلفين بإنفاذ القانون مع مرتكبي العنف ضد المرأة 3.الفكر المؤسساتي الذكوري في المؤسسات التي تقدم الحماية للنساء والفتيات، والتعامل مع قضية العنف بتهاون وتحويلها لقضية عائلية وليست قضية مجتمع	الاستمرار في التوعية المجتمعية مع التركيز على استهداف مبادرات الشباب والقيادات المحلية في القرى والاحياء والمخيمات والعمل مع المكلفين بإنفاذ القانون. وتوفير التوعية حول المراكز التي تقدم الارشاد والمساعدة في قضايا العنف ضد المرأة.
	6. الفقر ومستويات المعيشية	1.ارتفاع نسبة الامراض عند النساء وخاصة فقر الدم 2.ارتفاع نسبة الزواج المبكر عند النساء وارتفاع نسب التسرب من المدارس 3.حرمان النساء من حقها في التعليم والصحة والرفاه وخاصة الصحة الإنجابية والجنسية	وزارة التنمية الاجتماعية تعمل مع جميع الأطراف على التمكين الاقتصادي للأسرة وتفعيل دور المساعدات الشاملة للأسر الفقيرة لتغطية جميع المتطلبات المعيشية وإقرار قوانين وأنظة تضمن حق المرأة في التعليم وفي الحصول على الخدمات الصحية، بالاضافة إلى التركيز على حملات التوعية لمناهضة ظاهرة تزويج الصغيرات والتسريب من المدارس
العوامل الاقتصادية	7. سياسة السوق المفتوح	منافسة غير عادلة بين منتجات المشاريع الصغيرة للنساء وبين المنتجات المستوردة ومنتجات الشركات الكبيرة .	العمل على تمكين النساء المنتجات وصاحبات الاعمال الصغيرة من توقيع الى عقود بيع عادلة مع مؤسسات فلسطينية ودولية وتحسين جودة ومواصفات المنتجات.
	8. التخصصات في الجامعات محددة لعمل المرأة	النساء تلتحق في تخصصات جامعية وتخصصات التدريب المهني التي ترسخ الصورة النمطية للمرأة في قطاع العمل مما يزيد في بطالة النساء الخريجات.	1. توعية للشابات في المدارس حول التخصصات الواعدة والتي لها سوق عمل. 2, فتح تخصصات للشابات في التدريب المهني مرتبطة في توجهات سوق العمل .

	العامل	التأثيرات المعاكسة لتعزيز المساواة والعدالة	التدابير المؤسساتية
	9. عدم الإيفاء بالتزامات التمويل	تراجع التمويل الدولي لفلسطين، يؤدي لارتفاع نسب الفقر وتدهور وضع الخدمات مما يعمل على زيادة في تهميش النساء والفتيات	تفعيل حملات المناصرة الدولية حول حقوق المجتمع الفلسطيني في التنمية والرفاه وقيود الاحتلال التي تحول دون ذلك.
العوامل القانونية	10. قيود على نفاذ التشريعات في جميع المناطق	عدم القدرة لوصول مؤسسات العدالة لمحافظة القدس والمناطق المسماة جـ . او الذين يعيشون في إسرائيل يؤدي الى الافلات من العدالة لبعض مرتكبي العنف والجرائم بحق المجتمع والاسرة الفلسطينية. وعدم توفر الآليات والموارد اللازمة لنفاذ القوانين الصادرة	ايجاد تدابير خاصة في ظل خطة القرار الاممي 1325 لتمكين مؤسسات العدالة الفلسطينية من القيام بدورها تجاه الهاربين من العدالة أينما كانوا.
العوامل البيئية	11. شح الموارد المائية	نقص في المياه المتاحة للأغراض المنزلية وصعوبة الوصول الى مصادر المياه مما يؤثر على صحة ورفاه الرجال والنساء	الضغط من المؤسسات الدولية على إسرائيل لإيجاد حلول توفر المياه للمناطق المهمشة وخاصة المناطق المسماة جـ
العوامل التكنولوجية	12. انتشار مواقع التواصل الاجتماعي	تعميم أفكار تعمق النظرة النمطية للمرأة وتحرض على مبادرات حقوق النساء والمؤسسات النسوية اقصاء النساء من البرامج الريادية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وضع تدابير خاصة لرصد تأثير ما ينشر في المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ووضع آليات للتعامل مع ما يحرض على العنف ضد المرأة

3.3. قضايا وفجوات النوع الاجتماعي التي ستعالجها الاستراتيجة

أشار تقرير المراجعة لاستراتيجية تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2014–2016 إلى أن التقدم المحرز في أهداف محاور الاستراتيجية الخمسة، محور المرأة والعمل، المرأة والعنف، المرأة وصنع القرار، المرأة والوصول الى الخدمات ومحور المأسسة والتضمين لا زال محدوداً ولم يصل الى تحقيق الأهداف بشكل مرضي، كما أشار التقرير الى استمرار القضايا والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تم تحديدها في استراتيجية 2014–2016 والذي استند بالأساس على تقرير اصدره معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام 2013 والمسمى *بناء روابط: نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات* .

قامت مسؤولات ومسؤولي وحدات وملفات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات الرسمية التي تقود قطاعات خطط التنمية القطاعية بمراجعة الدراسات والتقارير حول وضعية النساء في القطاع من منظور النوع الاجتماعي كأساس للحوار والتوافق بين الشركاء من الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية في فلسطين، حول أولويات العمل في القضايا والفجوات المرتبطة بالنوع الاجتماعي للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حتى 2022. يعرض هذا الجزء من الاستراتيجية أهم الفجوات والقضايا التي تم التوافق على التصدي لها بشكل أساسي في ورش العمل التي عقدت في اطار مشاورات الشركاء لتحديد الأولويات.

برزت **قضية محدودية وصول المرأة في مواقع صنع القرار في جميع الورش التي تم عقدها في اطار المشاورات.** فمشاركة النساء في الهيئات العليا في الوزارات، والمؤسسات الحكومية، والهيئات المحلية، ومؤسسات الامن، والنقابات، والأحزاب، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، لا زالت محدودة وهذا يعرقل من مأسسة وتضمين قضايا وأولويات النساء في جميع المؤسسات، ويوسع فجوات النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء، ويزيد من تهميش النساء اجتماعياً واقتصادياً.

1.القضايا في محور الاقتصاد والعمل

يندرج في اطار محور القطاع الاقتصادي في خطة التنمية الفلسطينية خطة **قطاع التشغيل والاقتصاد الوطني والزراعة والمال العام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.** عقد فريق التخطيط الاستراتيجي، 3 ورش عمل لشركاء قطاع الاقتصاد الوطني والزراعة، والتشغيل للتشاور والتوافق حول المشكلات والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب ان تتصدى لها الاستراتيجيات القطاعية، أما أهم القضايا ذات الأولية فهي:

1. **التشريعات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد والمالية والعمل غير مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي:** وذلك بسبب قصور التشريعات الحالية في توفير بيئة ممكنة للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاريع الأعمال الريادية للنساء والرجال فعلى سبيل المثال، قانون الشركات الأردني لعام 1964 النافذ في فلسطين لا يعطي حوافز أو اجراءات تمكينية للمرأة في قطاع الشركات. كما أن القوانين الحالية لا تحمي المنتج الوطني (المنتجات النسوية تحديداً)، الى جانب ان معظم النساء تندرج ضمن القطاع الغير منظم مما يعرض المنتجات النسوية التقليدية لمنافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة.

   اما في مجال العمل، فلم يصادق حتى الآن على قانون التنظيم النقابي وقانون العمل التعاوني ولم تتم المعالجة التشريعية لقضايا العنف في مكان العمل، وتعريف عاملات المنازل وتحديد اجراءات اثبات التمييز، والعديد من الاحكام التفصيلية لقانون العمل وكذلك ضمان الرقابة والردع لتجاوزات الحالية لقانون العمل وخاصة الفجوات في الاجر بين النساء والرجال والضمان الاجتماعي.

2. **محدودية وصول النساء الى مصادر التمويل والمعرفة المناسبة لإقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والزراعية :** بالرغم من تعدد البرامج والمؤسسات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصادياً الا انها لا زالت عاجزة عن تحقيق نتائج مرجوة في مجال التشغيل سواءً كان ذلك بسبب عدم ملائمة معايير وآليات مؤسسات التمويل للنساء الرياديات او عدم معرفتهن في مؤسسات التمويل وهذه الآليات. يضاف إلى ذلك أيضاً ضعف برامج بناء القدرات في مجال تطوير الاعمال وتمكين الرياديات، بالإضافة الى ضعف الادوات الكفيلة لوصول النساء وايصال الخدمات التي تقدمها الجهات المعنية بالتمكين الاقتصادي. كما ان ارتفاع اسعار التسهيلات والخدمات ذات العلاقة بالدور الانجابي للنساء تؤدي الى خروج النساء من القوى العاملة.
3. **تواجه النساء الرياديات معيقات مختلفة في تسويق منتجاتها بأسعار عادلة** وذلك بسبب الحواجز وصعوبة التنقل من الاحتلال وخاصة بين المحافظات الشمالية والجنوبية ومع القدس ومع الدول العربية. وضعف جودة المنتج وغياب المواصفات لبعض المنتجات النسوية مما يعيق إمكانية التصدير والمنافسة، بالإضافة الى ضعف برامج الترويج

والتسويق لمنتجات المشاريع الصغيرة وضعف مكونات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وغياب واضح لمشاركة النساء في المعارض الخارجية واحتكارها فقط لشركات الكبيرة فقط (بسبب ارتفاع الرسوم) ، بالإضافة الى إقامة المعارض الداخلية في مواقع بعيدة عن مراكز التجمع ، وحصرها في المدن الرئيسية الكبرى.

4. **منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني لا تراعي قضايا النوع الاجتماعي:** فرغم جهود العديد من المؤسسات الرسمية والدولية لتطوير التدريب المهني ليتلاءم لاحتياجات الشباب والشابات ولسوق العمل إلا أن برامج التدريب المهني لا زالت غير فاعلة في المساهمة في التشغيل ولا زالت معظم التخصصات تقليدية، ولا تشجع النساء على الالتحاق في برامج التدريب المهني وخاصة في ظل قلة التخصصات المناسبة للفتيات، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في التعليم المهني والتكنولوجيا (0.6%) مقارنة ب4.1% للذكور.
5. **محدودية التزام المشغلين لمعايير العمل اللائق وتشريعات العمل الفلسطينية،** حيث لا زالت العديد من منشآت العمل لا تلتزم في الحد الأدنى من الأجور أو معايير السلامة العامة أو حقوق العمال التي نص عليها القانون. ومحدودية قدرات وامكانيات الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل.
6. **ارتفاع نسبة النساء اللواتي تعمل في القطاع غير الرسمي:** بلغت نسبة العمالة غير المنظمة في فلسطين 58.5%. فيما يصعب تحديد عدد أو نسبة العاملات بشكل غير منظم، وإن كانت التقديرات عموما تشير الى أن ما يقارب من 60% من النساء في سوق العمل هي عمالة غير منظمة. ويشير مسح القطاع غير المنظم أن 90% من مجمل العاملات بشكل غير منظم تعمل بدون أجر. أي أن معظم العاملات تعمل في مشاريع الأسرة، وهي مستثناة من تطبيق تشريعات العمل وعليه تحرم النساء العاملات في مشاريع الأسرة من الحماية القانونية التي توفرها تشريعات العمل، وتبقي عملها في دائرة العمل المنزلي، وضمن دورها الإنجابي بعيدا عن الدور الإنتاجي للنساء. بالإضافة للعاملات في مشاريع الأسرة، تتسع العمالة غير المنظمة للنساء في فلسطين لتشمل العاملات في المنازل "خدم المنازل" فرغم صدور قرار وزاري بتنظيم عملهن الا ان هذا القرار لم يطبق بعد. يشمل العمل غير الرسمي ايضاً العاملات في مشاريعهن الخاصة، والعاملات في قطاع الخدمات الصغيرة، وقطاع الزراعة، بالإضافة للعمالة غير المنظمة في المنشآت المنظمة.
7. **ضعف اداء الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل عام والنسوية بشكل خاص** : حيث ان معظم الجمعيات التعاونية الزراعية لا تدير مشاريع تعاونية تخدم الأعضاء وتحقق عائد كما تواجه مشكلات في التسويق وفي مواصفات الإنتاج وضعف آليات الإدارة. ينعكس ضعف الجمعيات في ضعف مساهمتها في تشغيل النساء والرجال وضعف العائد المادي الذي يعود على الأعضاء نتيجة مشاركتهم في الجمعية.
8. **عزوف الشباب و الشابات عن العمل الزراعي:** وذلك لانخفاض معدل اجر العاملين و العاملات في القطاع الزراعي مقارنة بمعدل الاجر في القطاعات الاقتصادية الاخرى. حيث يبلغ معدل الاجر في القطاع الزراعي في الضفة الغربية 47.5 شيكل مقابل 83.3 شيكل في القطاعات الاقتصادية الاخرى. في حين يبلغ معدل الاجر في القطاع الزراعي في قطاع غزة 24.3 شيكل مقابل 64.0 شيكل في القطاعات الاقتصادية الاخرى. مسح القوى العاملة 2015/ جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني.
9. **70% من العاملين في قطاع التطريز والصناعات اليدوية من النساء وهو قطاع اقتصادي ثقافي مهدد ومهمش** : تواجه النساء والجمعيات العاملة في الصناعات الحرفية والتطريز مشكلات في تسويق المنتجات. كما يواجه قطاع

التطريز والحرف اليدوية غياب الحوافز والتشريعات التي تعمل على حماية وتطوير الصناعات الحرفية وغياب المواصفات والمقاييس التي تحمي المنتج التقليدي واليدوي من المنتجات المقلدة والمصنعة .

2.القضايا في محور القطاع الاجتماعي

يندرج في اطار محور القطاع الاجتماعي في خطة التنمية الفلسطينية خطة **قطاعات** التعليم، الصحة، الثقافة والتراث، التنمية والحماية الاجتماعية والخطة عبر القطاعية للشباب. عقد فريق التخطيط الاستراتيجية 4 ورش عمل لشركاء قطاعات التنمية والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والثقافة والتراث للتشاور والتوافق حول المشكلات والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب التصدي لها من قبل الاستراتيجيات القطاعية، اما اهم القضايا ذات الأولية فهي:

1. **محدودية التحاق الأطفال من الذكور والاناث وذوي وذوات الإعاقة الى مرحلة التعليم قبل المدرسي وتدني نوعية الخدمة في مرحلة التعليم ما قبل المدرسة:** حيث لم يلتحق 45% من الاطفال ممن هم في سن الالتحاق بهذه المرحلة من التعليم . وبلغت الفجوة 0.94 وهي لصالح الذكور . 35% من الاطفال ذوي الاعاقة بسن الالتحاق في التعليم لم يحصلوا على التعليم . بلغت الفجوة في الالتحاق 0.88 وهي لصالح الذكور. كما يتمركز وجود العدد الاكبر من رياض الاطفال في مراكز المدن واماكن التجمعات الكبيرة. يرافق ذلك تدني رواتب العاملات في رياض الاطفال حيث تتراوح بين (400–1500 شيكل). تواجه ايضاً رياض الأطفال القائمة مشكلات لها علاقة في المنهاج وضعف الرقابة على معايير ونوعية التعليم
2. **تدني نسبة الالتحاق في المدارس الثانوية للفتيان والفتيات:** حيث بلغ معدل الالتحاق الاجمالي[2] الذكور والاناث على التوالي بالعام 2014 61.2% و80.1% . كما وبلغ معدل الالتحاق الصافي[3] ولنفس العام للذكور والاناث على التوالي 54.7% و 71%.
3. **انخفاض مستويات التحصيل الأكاديمي للفتيان:** تفاوت الفرق بين مستويات تحصيل الاناث والذكور (لصالح الاناث ومدارس الاناث) من 4% حتى 16% والفرق بين مدارس الذكور والاناث تراوح من 2%–12%
4. **انخفاض نسبة التحاق الشباب في التعليم العالي مقارنة بالشابات** حيث بلغ مجموع الطلبة في التعليم العالي لعام 2015/2014 (209.1) الف منهم 81.6 الاف ذكور و 127.5 الاف اناث ، وبلغت فجوة الجنس في الجامعات 1.56 في نفس العام، بينما كانت 0.88 في العام الأكاديمي 2001/2000.
5. **اقبال الفتيات على تخصصات تعزز الصورة النمطية** وادوار النوع الاجتماعي السائدة في المجتمع
6. **محتوى المناهج لا زال يُنمط بأدوار النوع الاجتماعي:** وتوجهات المعلمين والمعلمات (المنهاج الخفي) تعزز الثقافة السائدة لصورة ودور كل من الفتاة/ المرأة والفتى/الرجل في المجتمع.

[2]مجموع عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية (الصفوف 11-12) بغض النظر عن السن معبرا عنه بنسبة مئوية من عدد السكان في سن الالتحاق في المرحلة الثانوية (16-17 سنة) .

[3]مجموع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية (الصفوف 11-12) ممن هم في سن الالتحاق الرسمي لهذه المرحلة (16-17) سنة معبرا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان ممن هم في السن الرسمي للالتحاق بتلك المرحلة (16-17سنة).

7. **ارتفاع في نسبة زيادة الوزن، وبالأخص بين النساء:** حيث تصل نسبة النساء التي تواجه مشكلات في زيادة الوزن حوالي 65% ونسبة النساء التي تواجه مشكلات في السمنة 24%، كما ترغب حوالي 27% من الشابات بخفض وزنهم مقابل حوالي 11% من الشباب الذكور وذلك حسب مسح الشباب 2015.
8. **ارتفاع معدلات إصابة النساء ببعض الأمراض غير المعدية المزمنة:** حيث بلغت نسبة الإصابة بمرض السكري المبلغ عنها في العام 2015 لدى الإناث 206.1 لكل 100,000 من السكان الإناث، وبلغت نسبة الإصابة بمرض السكري المبلغ عنها لدى الذكور 196.6 لكل 100,000 من السكان الإناث. كما ان النساء في عمر 51–60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة ب16% من الرجال. بالمثل، 32% من النساء مصابات بارتفاع الضغط بالمقارنة بـ 16% من الرجال وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010.
9. **ارتفاع نسبة السرطان وخاصة سرطان الثدي:** تبلغ نسبة الإصابة بسرطان الثدي 33% من اعلى عشرة سرطانات مبلغ عنها لدى الاناث في فلسطين عام 2015، وتبلغ نسبة إصابة النساء بأمراض السرطان 52.5% من اجمالي حالات السرطان المبلغ عنها في العام 2015.
10. **ضعف اقبال النساء على خدمات الرعاية لما بعد الولادة:** حيث بلغ اقبال النساء على خدمات ما بعد الولادة حسب بيانات وزارة الصحة 12.1% من مجموع الولادات الحية (19.4% في الضفة الغربية، و3.3% في قطاع غزة).
11. **محدودية وصول الخدمات الصحية:** مما ينعكس على عدم تلبية بعض الاحتياجات الصحية للنساء ، لا سيما فيما يتعلق ببعض جوانب الصحة الإنجابية والإعاقة ولفئات معينة من النساء، مثل كبار السن وغير المتزوجات وغير الحوامل والنساء التي تسكن في المناطق المسماة ج ـ.
12. **تتأثر النساء والفتيات في ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني أكثر من الرجال:** تشير البيانات المتوفرة أن معدلات فقدان الأمن الغذائي أعلى في أوساط الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور، فقد بلغت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني 34% من مجمل الأسر الفلسطينية في العام 2012 وتشير الدراسات بأن الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقرا من الأسر التي يرأسها ذكور بواقع (53.4%) و(47.2%) على التوالي. تتزايد بعض المشكلات للنساء في الاسر الفقيرة مثل ارتفاع نسبة الزواج المبكر والتسرب من المدارس وعمالة الأطفال والأطفال الأحداث بالإضافة الى زيادة الامراض المرتبطة في سوء التغذية مثل فقر الدم
13. **لا زالت المرأة تتعرض لجميع أشكال العنف داخل الاسرة والمجتمع:** برزت نتائج مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2011 بأن حوالي 3/1 النساء المعنفات يفضلن السكوت، واللجوء للعائلة هو خيارهن الثاني وان 37% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، 29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.1% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي لمرة واحدة على الأقل من هؤلاء السيدات 58.6% و55.1% تعرضن لعنف اقتصادي و54.8% يتعرضن لعنف اجتماعي، و23.5% يتعرضن لعنف جسدي، و11.8% يتعرضن لعنف جنسي. ان تسامح الثقافة المجتمعية مع العنف ضد المرأة وعدم نبذها وردعها من قبل جميع المؤسسات والفئات يجعلها تستمر في نسب مرتفعة وبأشكال متعددة.

14. **ارتفاع نسب الزواج المبكر:** رغم تراجع نسب زواج الاناث الأقل من 18 عام[4] من 36% في العام 2000 الى 20% في العام 2015، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة،(انظر،عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية والكنائس للأفراد أقل من 18 سنة في فلسطين حسب الجنس والمنطقة سنوات مختارة)

المنطقة	2000	2005	2010	2015
فلسطين	**23,890**	**28,876**	**37,228**	**50,438**
الضفة الغربية	14,867	16,706	20,185	29,701
قطاع غزة	9,023	12,170	17,043	20,737
الاناث المتزوجات أقل من 18 سنة				
فلسطين	**8,607**	**8,858**	**9,060**	**10,238**
الضفة الغربية	5,185	4,815	4,403	5,630
قطاع غزة	3,422	4,043	4,657	4,608
الذكور المتزوجين أقل من 18 سنة				
فلسطين	**529**	**454**	**549**	**541**
الضفة الغربية	256	161	177	225
قطاع غزة	273	293	372	316

15. **محدودية مشاركة الشباب والشابات المبدعين والهواة في الفنون الأدائية وخاصة الشابات (الموسيقى، المسرح، السيرك، الرقص والدبكة، الغناء: وذلك بسبب** ارتفاع تكاليف المشاركة في بعض مجالات الفنون الادائية مثل الموسيقى، وقلة عدد المراكز التي ترعى المبدعين والهواة وخاصة في القرى وبعض المدن والمناطق البعيدة بالإضافة الى العادات والتقاليد تحد من مشاركة الشابات في بعض الفنون الادائية، وضعف البنية التحتية لعروض الفنون الادائية في المناطق ومحدودية البرامج والرعاة للموهوبين. إضافة الى ذلك فان هناك ضعف عام في جاهزية المدارسة والتزامها في تقديم الحصص والأنشطة المرتبطة في الفنون الادائية في المدارس.
16. **لا زالت المرأة المقدسية والمرأة الاسيرة تواجه اشكال متعددة من عنف الاحتلال:** يستمر الاحتلال الإسرائيلي بممارسة العنف المباشر على جميع الفلسطينين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وبشكل محدد تتاثر النساء الفلسطينيات في القدس والمناطق المسماه ج وقطاع غزة من هذه السياسات وايضاً تتأثر النساء الاسيرات بشكل خاص من عنف الاحتلال وعدم تقيده في المواثيق الدولية وخاصة القرار 1325 والخاص بحماية النساء تحت الأحتلال. تواجه المرأة الاسيرة قيود من العائلات التي تعزل الاسيرات عن المجتمع بدافع الخوف عليها وهناك إقصاء من اصحاب العمل حيث اشتكت الاسيرات من خوف ارباب العمل في القطاع الخاص من توظيف النساء الاسيرات خوفا من الاحتلال الاسرائيلي

3.القضايا في محور قطاع البنية التحتية

يندرج في اطار محور القطاع الاجتماعي في خطة التنمية الفلسطينية خطة قطاعات الطاقة، الإسكان، النقل والمواصلات، المياه والمياه العادمة. عقد فريق التخطيط الاستراتيجي ورشتي عمل لشركاء قطاعات الإسكان، المياه والمياه العامة، وعقد اجتماع مركز مع قطاع الكهرباء، للتشاور والتوافق حول المشكلات والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة

[4] **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016**. قاعدة بيانات الزواج والطلاق. رام الله . فلسطين

والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب التصدي لها من قبل لاستراتيجيات القطاعية، اما اهم القضايا ذات الأولية فهي:

- عدم موائمة الطرق والشوارع وقطاع الاسكان ومقرات المؤسسات لذوي الاعاقة، وخصوصية النساء كالحمل، وعربات الاطفال، والمرافق العامة.
- عدم توفر مسكن صحي ملائم للشرائح الضعيفة والمهمشة .
- التصميم الهندسي للمباني لا يراعي قضايا النوع الاجتماعي والفئات الأقل حظا في المجتمع وخاصة المؤسسات التي تقدم خدمات للجمهور مثل النيابة العامة
- تنظيم للسكن العشوائي المقام بمناطق ج.
- تمايز بين التجمعات السكانية من حيث الوصول والتكلفة والنوعية للمياه المخصصة لاستخدامات البلدية
- عدم استغلال المياه العادمة, المعالجة في الزارعة .
- عدم وجود شبكات صرف صحي في جميع التجمعات. ضعف البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في عدد من التجمعات
- عدم عدالة توزيع المياه "وصول المياه للمناطق المهمشة"

4.القضايا في محور قطاع الحكم والعدل

يندرج في اطار محور الحكم في خطة التنمية الفلسطينية خطة قطاعات **العدل، الحكم المحلي، الامن،** . عقد فريق التخطيط الاستراتيجي ثلاثة ورش عمل لشركاء قطاعات العدل، الحكم المحلي الامن والداخلية للتشاور والتوافق حول المشكلات والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب التصدي لها من قبل الاستراتيجيات القطاعية، اما اهم القضايا ذات الأولية فهي:

- **التشريعات الحالية تعيق وصول الرجال والنساء الى العدالة:** وخاصة عدم تعديل او إقرار القوانين التالية، قانون الطب الشرعي ، قانون حماية الاسرة من العنف، قانون المساعدة القانونية، قانون الجرائم الالكترونية، قانون الأحوال الشخصية، قانون قوى الامن، قانون الرسوم، قانون الخدمة العسكري والمدني، قانون العقوبات والاجراءات الجزائية. بالإضافة الى ذلك فان هناك قصور في عدم استخدام الأدوات الدستورية في المحاكم خاصة القانون الأساسي الفلسطيني وعدم العمل في نص المواثيق الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين وعدم وجود تفسيرات قانونية متنورة او اجتهادات مناصرة لقضايا النساء مع وجود خطاب معادي للنساء في المحاكم. يضاف الى ذلك ايضاً التضارب القانوني في ماهية الأهلية القانوينة للطفلة \ الشابة بين قانون الاحوال الشخصية وقانون الطفل الفلسطيني ، إذ أن الأهلية القانونية للطفلة الفلسطينية تبدأ من عمر 18 فما فوق ' إلا أن الاهلية القانوينة في قانون الاحاول الشخصية للطفلة تبدأ من عمر 15 عاما .
- **الجوانب الإجرائية في مؤسسات العدالة تعيق الوصول للعدالة النظامية والشرعية:** حيث لا زال هناك معيقات في اجراءات تبليغ الاوراق القضائية وتوكيل محامين ، و تقديم المساعدة القانونية، وفي زمن الدعوى، وتنفيذ تنفيذ الاحكام القضائية وتكلفة الدعوى وتنفيذ الاحكام والقرارات القضائية خاصة تلك المتعلقة بقضايا حقوق المرأة

- **خدمات القضاء الشرعي لا زالت غير قادرة على انفاذ حقوق المرأة في الميراث:** فالتطورات في القضاء الشرعي لم ترقى للمستوى المطلوب فحتى الآن لا يوجد احكام قانونية مجرمة ومعاقبة على الحرمان من الميراث ويوجد سلسلة من التعقيدات في اجراءات الحصول على الميراث ولم يتم العمل على سياسة عامة داعمة للحق في الميراث.
- **الثقافة المجتمعية السائدة تجاه المرأة الفلسطينية وعدم التوافق بين المؤسسات المعنية حول حق تقرير المصير للنساء يحد من وصول المرأة للعدالة** : الفقرة الأولى من المادة 11 في القانوني الأساسي التي تنص على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس» تتعارض مع بعض القوانين ، حيث تحرم النساء من حريتهن الشخصية وحقهن في الاختيار وتقرير المصير .
- **محدودية مشاركة المرأة في مؤسسات العدالة ومراكز صنع القرار**: حيث يوجد نقص في تمثيل المرأة في معظم المؤسسات وخاصة في الفئات العليا. حيث أشار تقرير مسح العدالة 2013، الى ان نسبة النساء في جهاز الشرطة حوالي 3.3% وفي القضاء العسكري 2%، بينما يبلغ عدد النساء في وزارة العدل 51 مقابل 84 من الرجال ويبلغ عدد النساء الأعضاء في النيابة العامة حسب إحصاءات 2016، 32 امرأة مقابل 123 من الرجال الأعضاء في النيابة العامة ويبلغ عدد وكيلات النيابة العامة 12 امرأة مقابل 56 رجل. اما عدد رؤساء النيابة العامة من النساء فهو 6 مقابل 34 رجل ، وعدد معاوني النيابة 14 من النساء و30 من الرجال .ويبلغ عدد النساء القضاة 27 مقابل 151 قاضي رجل. كما أن نسبة النساء في قوى الامن متدنية بما فيها في مواقع صنع القرار (لا تتجاوز النسبة 4%). بالاضافة الى عدم التوازن في فرص التدريب والتأهيل لهن. يضاف الى ذلك عدم حساسية سياسات التوظيف والترقية وفرص التدريب والتأهيل لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، وانتشار النمطية حول طبيعة العمل الذي بإمكان المرأة القيام به.
- **ضعف مشاركة المرأة في المجالس المحلية، وتهميشهن من ممارسة أعمالهن في المجالس: حيث يلاحظ عادة** تفوق نسبة الرجال الفائزين في انتخابات 2013/2012، على النساء الفائزات وتراجع في عدد النساء، اللاتي تبوأن مناصب قيادية، مقابل الذكور، حيث تمكنت امرأَة واحدة، من تبوأ منصب رئاسة هيئة محلية بالإضافة الى التميز والتهميش ضد النساء الفائزات بعضوية المجالس المحلية القروية والبلدية، من خلال إعطائهم أَدوار تقليدية في اللجان المختلفة.
- الاطار القانوني والمؤسساتي في الحكم المحلي لا يراعي قضايا النوع الاجتماعي.
- ضعف ثقة الاحزاب السياسية بترشيح النساء الى الهيئات المحلية.
- **البنية التحتية في المؤسسة الأمنية ومؤسسات العدالة غير مناسبة لاحتياجات النساء مثل غرف المنامة وغرف التوقيف ومراكز الإصلاح** ومرافق النيابة العامة والشرطة .
- **عدم إعطاء الأولوية لدى صناع القرار بأهمية إدماج النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في قطاع الأمن.**
- **وعي النساء بخدمات الامن محدودة وضعف رغبة وتوجه النساء للالتحاق في الأجهزة الأمنية نتيجة عدو توفر بيئة ممكنة ومحفزة للمرأة للانخراط في الأجهزة الأمنية.**
- **عدم وجود نظام محاسبه ورقابه للعاملين على انفاذ القانون مثل الشرطه والنيابة وغيرها من مؤسسات قطاع العدالة وخاصة على القضاء غير الرسمي.**

القسم الرابع: الرؤية والاهداف الاستراتيجية "إطار عمل لجميع الأطراف المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين في دولة فلسطين"

4.1. الرؤية، طموح كل فلسطيني وفلسطينية

"مجتمع فلسطيني يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بحقوق المواطنة والفرص المتساوية، في المجالين العام والخاص."

نسعى جميعاً، مؤسسات رسمية ومؤسسات مجتمع مدني وقوى مجتمعية وسياسية وأكاديمية ومؤسسات شريكة دولية ومؤسسات أمم متحدة، من أجل تحقيق الحياة الكريمة لجميع الفلسطينيين من الرجال والنساء والفتيان والفتيات. إننا نؤمن بأن الحياة الكريمة لن تتحقق دون *مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية*. ونرى بأن أساس الديموقراطية هو الوصول إلى *الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة والتي تستثمر بشكل فاعل وكفؤ في طاقات وقدرات مواطنيها ومواطناتها من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة تساهم في توسيع خيارات الناس ويشارك فيها ويحصد ثمارها جميع أفراد المجتمع.* سنعمل على أن تواصل المرأة الفلسطينية مشوارها النضالي مع الرجل على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية وذلك لإيماننا بأن التنمية العادلة والمستدامة لن تتحقق على مستوى المجتمع والأسرة إلا بتظافر جميع الطاقات والخبرات. فتمكين المرأة ليس غاية قدر ما هو وسيلة لتحقيق الاستقلال والأمن والرفاة للأسرة والمجتمع.

إننا ندرك بأن التزامنا بالنظام الأساسي لدولة فلسطين يحتم علينا بأن نعمل جميعاً على ضمان أن الفلسطينيون، سواء أمام القانون والقضاء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة. كما يحتم علينا أن نعمل جميعاً على تسهيل انضمام دولة فلسطين إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان. كما أننا سنعمل على ضمان الحريات الشخصية بصفتها حق طبيعي، والتي يجب أن تكون مكفولة وأن لا تمس. كما سنعمل وبكافة الأدوات على ضمان عدم خضوع أحد إلى أي إكراه أو تعذيب. إننا نلتزم أيضاً بالعمل على ضمان وصول جميع الأفراد إلى المسكن الملائم وخدمات التأمين الاجتماعي والصحي والعمل اللائق والتعليم.

إننا ندرك بأن وثيقة إعلان الاستقلال تزيدنا عزماً واصراراً على التمسك بالمساواة الكاملة في الحقوق والتي تصان فيها جميع المعتقدات الدينية والسياسية وكرامة الانسان في ظل نظام ديمقراطي قائم على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على اساس العرق او الدين او اللون او بين المرأة والرجل. اننا ندرك ايضاً بأن الثقافة والحضارة العربية وميثاق الجامعة العربية تشكل جميعها مرتكزات أساسية لعملنا. وندرك بأن دولتنا تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 1993، وقرارات المؤتمر الوزاري العربي الخاص بالمرأة في عمان 1996. وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1325) بشأن المرأة والسلام والامن في مناطق النزاع المسلح. نرى المرأة الفلسطينية والرجل الفلسطيني يبنيان خياراتهم ويحققان أهدافهم الاستراتيجية والعملية بما يعزز أمنهم وصحتهم وسعادتهم ويحميهم من التعرض والانكشاف ويساهم في تحقيق السلم المجتمعي والسلام العالمي. سنعزز جهودنا مجتمعة دائماً بتمتين قدراتنا الفردية والمؤسساتية والجماهيرية وتحسين جميع أشكال التواصل وبناء المعرفة والتعلم المشترك بين الجميع وفي كافة المجالات.

4.2. الأهداف الاستراتيجية: الوضع المنشود والنتائج المرجو تحقيقها في العام 2022 نتيجة عمل جميع الاطراف

الهدف الاستراتيجي القطاعي الاول: *تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة اشكاله الى النصف.*

النتائج والادوار المرتبطة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
1.1.مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية وسياسات جديدة وتحسن البنية التحتية , بما يمكن النساء من الوصول الى العدالة	_ توفير معلومات ودراسات _ تنظيم حملات توعية وتأثير – توفير نظام رصد ورقابة على وصول النساء للعدالة – تقديم اقتراحات لمجلس الوزراء لتبني سياسات وتشريعات	• وزارة العدل تعمل على تقديم اقتراحات لتعديلات على التشريعات والجوانب الإجرائية واستحداث تعديلات بالتنسيق مع اطراف العدالة. • وزارة العدل تضمن توفير تمثيل قانوني مجاني لجميع النساء المنتهكة حقوقهن والراغبات بالتوجه للقضاء. • مؤسسات قطاع العداله تعمل على تطوير اجراءات وسياسات عمل عادله لتعزيز وصول النساء الى العداله. • القضاء يعمل على تطوير الخدمات القضائية المتخصصة للنساء. • مؤسسات قطاع العداله تعمل على تعزيز قدرات العاملين فيها (القضاة ووكلاء النيابة العامة وغيرهم من العاملين على انفاذ القانون) في التعامل مع القضايا التي تكون فيها المرأة متهمه او شاهدة او ضحية • مؤسسات قطاع العداله تعمل على رفع ثقة النساء في مؤسسات قطاع العداله من خلال تطوير انظمه محاسبة ورقابه ومن خلال النشر حول عملها في تقديم الحماية للنساء ضحايا العنف ومحاسبة الجناه • المؤسسات الحكومية تعمل على تطوير بنيتها التحتيه بما في ذالك مراكز الشرطه والنيابة والقضاء و مراكز الاحتجاز والتوقيف ومراكز الاصلاح والتأهيل لتوائم مرافقها لاحتياجات النساء • مؤسسات قطاع العداله تعمل على تعزيز دورها في الرقابة على ظروف اعتقال النساء و النزيلات في مراكز الاصلاح والتأهيل	–المساهمة في توفير دراسات متخصصة حول وصول النساء للعدالة – المساهمة في حملات التوعية للنساء حول حقوقهن خاصة في التبليغ عن العنف وكيفية الحماية من العنف . –توفير الدفاع القانوني للنساء المعنفات والمهددات. – المساهمة وقيادة حملات الضغط والمناصرة
1.2.القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة	– توفير معلومات ودراسات _ تنظيم حملات توعية للنساء على مستوى وطني .	• القضاء الشرعي يقدم اقتراحات لتعديل التشريعات ذات العلاقة وتخصيص الهياكل والموارد البشرية اللازمة لتفعيل دور القضاء الشرعي في توزيع	رفع وعي النساء والرجال في المحافظات بحق المرأة بالميراث وبوجود ودور

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
تمكن المرأة من حصولها على الميراث	–مساندة ديوان قاضي القضاة الشرعي في تطوير مقترحات لتعديل التشريعات –الضغط لايجاد آليات رادعة لمحاسبة منتهكي حق المرأة في الحصول على الميراث	الميراث ,توفير مساعدة قانونية (إستشارات) للنساء حول حقهن في الميراث	الدوائر المختصة وتنظيم حملات ضغط ومناصرة لتبني تشريعات ذات علاقة بحق المرأة في ميراث عادل.
1.3. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.	– دراسة المناهج من منظور النوع الاجتماعي وتعميم نتائجها . – دعم مبادرات شبابية للتوعية ضد العنف الموجه للنساء. – تنظيم حملات توعية وطنية . – تقديم اقتراحات ملموسة لتبني سياسات بناء على دراسات وتقارير الرصد والرقابة –دراسة ثقافة الأسرة وعلاقتها بالنوع الاجتماعي	وزارة التربية والتعليم تعمل مع وزارة شؤون المرأة ووزارة الثقافة على مراجعة وتعديل المناهج من منظور النوع الاجتماعي وتفعيل مبادرات المعلمين والطلاب في التوعية . وتعمل الوزارة على مراجعة سياسات توظيف المعلمين/ات	تفعيل حملات توعية تستهدف جميع المجتمع ودعم مبادرات الشباب والمؤسسات الشبابية والمؤسسات المحلية في مجال التوعية المجتمعية.
1.4. الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى تتبنى قرارات ضد الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات وعموم الشعب الفلسطيني.	الاشراف على اعداد وتنفيذ خطة العمل الخاصة في القرار الاممي 1325 المتعلق بأجندة المرأة والسلام والامن وتنسيق جهود جميع المؤسسات ذات العلاقة والرصد والتوثيق للانتهاكات	وزارة الخارجية والمؤسسات الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني المختصة، وفي معرض تنفيذ الخطة الوطنية التنفيذية / فلسطين لقرار مجلس الأمن 1325 للعام 2000م، تعمل على مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، وذلك من خلال تفعيل آليات المساءلة والحماية الدولية في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومرتكبيها، بما في ذلك إيداع ومتابعة البلاغات والمذكرات التكميلية لدى مكتب الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم التقارير والمداخلات بخصوص جرائم الاحتلال ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن أطر عمل أجهزة الأمم المتحدة (الأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، والعمل في إطار نظام المراقبة على حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (هيئات حقوق الإنسان القائمة على المعاهدات وهيئات حقوق الإنسان القائمة على الميثاق)، تنظيم حملات للضغط والمناصرة على المستوى الدولي والإقليمي لحشد رأي عام ضاغط على الاحتلال الإسرائيلي لعدم الالتزام بموجب القانون الدولي، وحث ومطالبة دول الأطراف الثالثة على	توفير الدراسات والتقارير ورصد الانتهاكات وتعميمها باللغة العربية والانجليزية للمعنيين والمساهمة في الحملات الوطنية والدولية لإنفاذ القرار حسب خطة العمل

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
		الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات، والتوجه إلى المحاكم الوطنية للدول لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي وذلك بالاستناد إلى الولاية الجنائية العالمية.	
1.5. النساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه.	استضافة ومتابعة انفاذ نظام التحويل الوطني(تكامل) وتفعيل المرصد الخاص في النساء المعنفات ومتابعة تنفيذ استراجية الحد من العنف ضد المرأة التنسيق والضغط والمناصرة لاقرار برامج خاصة لهن ضمن تدخلات وزارة التنمية الاجتماعية وتوفير الموارد الماية والبشرية اللازمة الضغط لتضمين وإنفاذ مواد قانوية ذات صلة في حق النساء الناجيات من العنف في التمكين والتعويض –دراسة حول دور رجال الدين في اندماج النساء الناجيات من العنف – دراسة اتجاهات الاسرة الفلسطينية نحو النساء الناجيات من العنف	وزارة التنمية الاجتماعية تعمل بشكل مستمر على تطوير الخدمات في البيوت الآمن ودمج النساء المعنفات المؤسسات الحكومية (الشرطة والنيابة والصحه ووزارة الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم وغيرها من المؤسسات الشريكه) تتبنى نهج شمولي للتعامل مع قضايا العنف من خلال التنسيق والتعاون والتحويل – تفعيل وتطوير نظام التحويل الوطني وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على إيجاد مراكز حماية للنساء المهددات بالخطر واللواتي لا يشملهن نظام عمل دور الجماية القائم و إستحداث آليات للرقابة على جودة وحساسية الخدمات المقدمة ، لضمان فعاليتها وعدم تمييزها ضد النساء المعنفات ، لا سيما الاقل حظا من هذه الفئة ان تقوم وزارة العمل بالتسيق بتطوير برامج خاصة لتمكين النساء المعنفات وإكسابهن حرفة ومهارات لتمكينهن من دخول سوق العمل	تقديم المساندة والدعم للنساء الناجيات من العنف للوصول الى البيوت الآمنة وتقديم الارشاد والدعم القانوني والمادي والتمكين الاقتصادي للنساء الناجيات من العنف .

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تاثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.

النتائج والادوار المرتبطة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
2.1.النساء العاملات في المؤسسات الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية المناسبة للمستويات القيادية من الفئة العليا.	تحديد الاحتياجات التدريبية للنساء العاملات في وزارات ومؤسسات محددة وأجهزة الامن وتقديم برامج تدريب حسب احتياجات كل وزارة او كل فئة مستهدفة من النساء بالإضافة الى تطوير خطط ومناهج التدريب وكذلك متابعة	ديوان الموظفين العام يعمل على تنسيق التدريب ومساندة الوزارة في تحديد الاحتياجات التدريبية وتطوير خطط التدريب بما يتلاءم مع سياسة الديوان. كما يعمل الديوان على تقييم نتائج التدريب.	تساهم مؤسسات المجتمع المدني في توفير مدربين وتطوير الرزم التدريبية بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
	ومرافقة المتدربات في مشاريع عملية لتطبيق المهارات الأساسية التي تم تعلمها		
2.2.الهيئات العليا في المؤسسات تتبنى سياسات وإجراءات جديدة ممكنة ومحفزة للمرأة لإشغال مناصب او وظائف اعلى في المؤسسات.	تقديم اقتراحات لمجلس الوزراء وللوزراء ومسؤولي الهيئات لاتخاذ تدابير محددة لتحفيز وتمكين النساء للوصول الى مناصب قيادية او لوظائف من الفئات العليا او الفئة الأولى. وتقديم اقتراحات اثناء عملية إعادة الهيكلة او الترقيات في الوزارات والمؤسسات وأجهزة الامن من خلال وحدات النوع الاجتماعي في الوزارة او الهيئة المعنية	ديوان الخدمة المدنية يراجع ملاحظات وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي حول عمليات الهيكلة والترقيات والتسكين بناء على نهج متفق عليه بين الوزارة وبين الديوان. كما يعمل ديوان الخدمة المدنية على تطوير إجراءات التدريب بشكل عام والسفريات الى الخارج بما يراعي ملاحظات وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي	تقديم مقترحات محددة لسياسات يجب تبنيها الى وزارة شؤون المرأة أو الوزارة المعنية او الى ديوان الخدمة المدنية او الى مؤسسة الرئاسة وتنظيم حملات تأثير على أصحاب القرار من خلال ائتلافات المؤسسات المعنية لتبنيها.
2.3.النساء والشابات لديهن الإرادة والقدرة للانخراط بفاعلية في قيادة المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية والطلابية.	التنسيق الستمر مع قيادات الأحزاب السياسية والنقابات من خلال الاجتماعات واللقاءات الدورية والتنسيق المستمر مع المجلس الأعلى للرياضة والشباب ووزارة الثقافة حول تطوير سياسات خاصة في تفعيل مشاركة الشباب والشابات في الحياة العامة.	المجلس الأعلى للشباب يقوم بتنظيم برامج بناء قدرات مستمر للشباب في مجال القيادة والتاثير وتطوير برامج لتعزيز دور الشباب في مؤسسات المجتمع المدني ودعم مبادرات مجالس الطلبة وحشد الشباب نحو القضايا الوطنية.	المنظمات الاهلية والأندية الشبابة تعمل على بناء قدرات الشباب والشابات وتنظيم جلسات مسائلة وحملات مناصرة حول مدى التزام المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية في وضع تدابير داخلية لتعزيز عضوية الشباب ومشاركتهم في الهيئات القيادية

الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية

النتائج والادوار المرتبطة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
3.1. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للوزارت وأجهزة الامن والهيئات المحلية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم	تعمل وزارة شؤون المرأة على تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات فنياً وتنظيمياً من خلال بناء القدرات ووتيسير تبني قرارات من الحكومة لتعزيز دور وحدات النوع الاجتماعي في	يعمل مكتب رئيس مجلس الوزراء على تيسير اتخاذ قرارات وسياسات وتشريعات تعزز دور وحدات النوع الاجتماعي ويعمل ديوان الخدمة العامة على مراجعة كافة الجوانب التنظيمية المتعلقة في الهياكل والترقيات والتدريب من منظور	المساهمة في اصدار تقارير تشخيصية حول مدى تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج في قطاعات معينة والمشاركة في فرق او تبني فرق التدقيق على النوع الاجتماعي

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
الانضمام إليها، والالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية منفذة ومتابعة، لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	كافة الجوانب التنظيمية في الوزرات الشريكة لوزارة شؤون المرأة. وخاصة في تحديد البرامج والهيكلة وتوفير معايير العمل اللائق للنساء والرجال، ومراجعة سياسات جميع المؤسسات الحكومية من منظور النوع الاجتماعي. تعمل الوزارة ايضاً في هذا المحور على قيادة فريق تدقيق النوع الاجتماعي في الوزارت المعنية. تعمل الوزارة على دراسة فجوات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية وتحليلها وسد الثغرات المكتشفة. تعمل الوزارة على تضمين قضايا النوع الاجتماعي في برامج عمل الحكومة. تعمل الوزارة على قيادة الحملات الاعلامية الموجه والخاصة بقضايا االنوع الاجتماعي.	النوع الاجتماعي قبل الشروع في خطوات الإقرار او الموافقة. المؤسسات الحكومية الأخرى تتبنى أنشطة تدقيق النوع الاجتماعي في مؤسساتها وتسهيل عمل الفرق. تتبنى وزارة الخارجية بالشراكة مع المؤسسات الحكومية الأخرى المعنية سياسات وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات، والمساهمة في تعزيز وتطوير الفهم الفلسطيني للجوانب التي تتيحها هذه الاتفاقيات الدولية، ومتابعة الانضمام التدريجي والمدروس إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق المرأة.	بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة. وتنظيم حملات ضغط ومناصرة للتاثير على أصحاب القرار في المؤسسات القيادية في القطاع لتبني خطط وتدخلات لتضمين قضايا النوع الاجتماعي في القطاع.
3.2. حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر النسوية والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.	مساندة مجموعات تواصل تنظيمياً وتقنياً للقيام بدورها على مستوى المحافظات ودعم الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية للقيام بدورها الوطني وتيسير اعمال الملتقى النسوي الدائم للحوار وتبادل المعرفة في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات.	مكاتب المحافظة في كل المحافظات توفر الدعم لمنسقات مجموعة تواصل. منظمة التحرير الفلسطينية تدعم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بما يمكنها من القيام بدورها ويدعم طاقم شؤون المرأة حجسم فني ينسق عمل أحزاب منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص تاطير وتمكين المرأة الفلسطينية وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للشباب يعملان على فتح اندية ومراكز شبابية للنساء والشباب من كلا الجنسين ويضعان تدابير خاصة في زيادة عضوية النساء في الأندية القائمة. ووزارة العمل ووزارة الزراعية تعملان على دعم تاطير النساء في جمعيات تعاونية	بناء قدرات المنظمات القاعدية النسوية في مجالات تنظيمية وفنية وتطوير المشاريع التي تخص تمكين المرأة. تقديم برامج التدريب والتوعية والضغط والمناصرة فيما يخص فتح اندية ومراكز ثقافية للنساء في المناطق المختلفة. تعمل المؤسسات الزراعية والنسوية ايضاً على تاطير قدرات النساء الإنتاجية كخطوة أولى لتنظيمهن في جمعيات زراعية
3.3. جميع المؤسسات	قيادة التخطيط الوطني عبر	تتبنى الإدارة العامة للتخطيط في وزارة	توفير الدراسات التحليلية حول

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسب الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.	القطاعي من خلال حوار جميع المعنيين وتطوير نظام الدراسات ونظام الرقابة والتقييم كمكونان اساسيان لنظام معرفة فاعل ومستخدم من جميع الأطراف المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين	المالية والتخطيط نهج قائم على تحليل جميع الخطط القطاعية من حيث دمجها الأولويات المتفق عليها في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتتبنى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في كل وزارة قائدة قطاع تقنيات تحليل القضايا من منظور النوع الاجتماعي	القضايا والفجوات في القطاعات المختلفة وخاصة أسبابها مدى انتشارها وتاثيرها.

الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

النتائج والادوار المرتبطة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
4.1. منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين /ات فيها	ستعمل وزارة شؤون المرأة خلال فترة برامج الموازنة متوسطة المدى 2017-2019 على توفير الدراسات او المشاركة في الدراسات اللازمة ودعم الوزارات المطلوبة في مجلس الوزراء في اطار الهدف الاستراتيجي الثالث(ماسسة النوع الاجتماعي)	ستعمل وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية على تقديم مشاريع القوانين ومقترحات اللوائح الى مجلس الوزراء بالاعتماد على دراسات قام بها الشركاء او القيام بالدراسات اللازمة.كما ستعمل وزارة العمل على تفعيل الرقابة على منشآت القطاع الخاص وخاصة التي لا تلتزم في التشريعات الناظمة للعمل وخاصة الحد الأدنى للأجور والسلامة المهنية كما ستعمل وزارة العمل على تطوير برنامج التوعية للعاملين والعاملات حول حقوق العمال. ستعمل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء على التركيز بقضايا التشغيل للنساء ووضع تصور وخطة لتشغيل اكبر عدد ممكن. وستعمل وزارة الاقتصاد على تفعيل الاشراف على متطلبات السلامة المهنية حسب الصلاحيات الممنوحة لها	ستعمل النقابات والمؤسسات المهتمة في قضايا العمل والمؤسسات النسوية المهتمة على تقديم التوعية الحقوقية للعمال والعاملات وتنظيم النساء العاملات في المنشآت وتشجيعهن لى تشكيل لجان عمالية والانخراط في النقابات وتقديم شكاوي العمل للهيئات المختصة. ستعمل ايضاً المؤسسات على تقديم الدراسات والأبحاث التحليلية وتنظيم حملات المناصرة حول السياسات
4.2. انخراط اكبر للنساء في انشاء المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن الخاص	ستعمل وزارة شؤون المرأة خلال فترة برامج الموازنة 2017-2019 على تهيئة البنية التنظيمية داخل الوزارة لتقديم لتشجيع النساء لاقامة مشاريع الاعمال وتشجيع وتنظيم دور المؤسسات في مجال تمكين النساء من	ستعمل وزارة العمل على تاهيل النساء للانخراط في العمل وخاصة في مجال التدريب المهني وستعمل الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل على تمكين الجمعيات التعاونية من الوصول الى المعرفة والتنظيم اللازمين لادارة الجمعيات وسيعمل الصندوق الوطني للتشغيل وحماية العمال على توفير التمويل اللازم للجمعيات التعاونية النسوية وريادیات الاعمال. ستعمل	ستقوم مؤسسات التمويل وشركات التمويل بتوفير التمويل الإسلامي والقروض للرياديات والجمعيات التعاونية وستعمل المنظمات الاهلية على بناء قدرات الجمعيات النسوية والرياديات في مجال انشاء وتطوير المشاريع من خلال

	الوصول الى الموارد	وزارة الزراعة على تنمية الاعمال الريادية للمرأة في القطاع الزراعي وستعمل وزارة الثقافة على دعم النساء العاملات في المجال الحرفي الثقافي.	خدمات تطوير الاعمال والمساندة في الوصول للأسواق.
4.3 تحسن في دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية.	ستعمل وزارة شؤون المرأة خلال فترة برامج الموازنة 2017–2019 على تهيئة البنية التنظيمية داخل الوزارة لتقديم المساندة للنساء الرياديات والجمعيات النسوية من اجل الوصول الى دخل مرضي وتحقيق الاستمرارية في مشاريعهن وخاصة من خلال التسويق العادل	ستعمل الإدارة العامة للتعاون على إيجاد آليات لتسويق عادل للمنتجات التعاونية وستعمل وزارة الاقتصاد على رعاية اتفاقيات وطنية ودولية لتسويق المنتجات الريفية ومنتجات الجمعيات. ستعمل وزارة المالية ووزارة العدل على مراجعة القوانين ذات العلاقة في الاستثمار والضريبة وحماية المنتج الوطني وذلك لتوفير بيئة ممكنة للاعمال الصغيرة والعمل التعاوني. ستعلم دائرة المواصفات والمقاييس على تطوير مواصفات المنتجات الريفية والاعمال اليدوية. كما ستعمل وزارة الزراعة على بناء قدرات النساء المنتجات ودعم الجمعيات والمجموعات النسوية الريفية	ستعمل منظمات المجتمع المدني على تقديم خدمات تطوير الاعمال وتطوير استشارات إدارية ومالية وقانونية لرياديات الاعمال بما في ذلك التدريب والتعليم المستمر. كما ستعمل شركات التسويق على تطوير منتجاتها وعقودها لتسويق منتجات النساء

الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة

النتائج والأدوار المرتبطة

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
5.1. نسب التحاق الأطفال في رياض الأطفال ونسب التحاق الفتيان في المراحل الثانوية في تزايد سنوي.	ستعمل وزارة المرأة في المرحلة الأولى من التخطيط على متابعة مؤشرات الالتحاق في رياض الأطفال من خلال الدراسات واللقاءات وتحضير برنامج عمل لفترة التخطيط الثانية.	ستعمل وزارة التربية والتعليم ووزارة الحكم المحلي على تطوير سياسات وطنية تضمن تفعيل دور المؤسسات المختلفة في توفير رياض أطفال ذات نوعية وتكلفة مناسبين وخاصة الهيئات المحلية. ستعمل وزارة العمل على رقابة الأجور في رياض الأطفال	العمل الى تأسيس رياض أطفال تقدم خدمات نوعية وتطوير المصادر الخاصة في مناهج رياض الأطفال وتدريب العاملات والعاملين في رياض الاطفال
5.2. الإدارة العامة للمناهج تنفذ ما تم التوافق عليه مع ممثلين الوزارات المعنية في الثقافة والتنشئة الاجتماعية حول تعديل المناهج لتتوافق مع	ستعمل وزارة المرأة على توفير فني للعمل على دراسة وضعية المناهج في مراحل التعليم المختلفة والتحضير لبرنامج مستمر مع وزارة الثقافة والإدارة العامة للمناهج للتدخل في تعديل المناهج بما يراعي النوع	ستعمل الإدارة العامة للمناهج بالتعاون مع وزارة الثقافة ووزارة شؤون المرأة على وضع برنامج وطني لمراجعة المناهج ووضع توصيات وخطة عمل سنوية لتعديل المناهج. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير وظيفة الاشراف لتضمن التزام الكادر التعليمي في المناهج وخاصة فيما	تعمل المنظمات الاهلية على تقديم دراسات وتوصيات ملموسة للمؤسسات الرسمية حول المناهج وتنظيم حملات ضغط ومناصرة بناء على هذه الدراسات. وتعمل على رعاية مبادرات في المدارس ذات علاقة في النوع الاجتماعي

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
السياسات الوطنية العليا وقضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية.	الاجتماعي اثناء فترة التخطيط الثانية. ستعمل وزارة المرأة على تدريب القائمين على المناهج وتوفر المصادر اللازمة لهم حول دمج قضايا النوع الاجتماعي في المناهج	يخص قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. تعمل التربية والتعليم ايضاً على تدريب وتوعية المعلمين حول النوع الاجتماعي في التعليم.	
5.3. حماية وتمكين الاسر الفقيرة والمهمشة والأطفال الذين يتعرضون للخطر في جميع المواقع.	دعم الجهود التي تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية في الدراسات والأبحاث ذات العلاقة	وزارة التنمية الاجتماعية ستقود العمل مع الداخلية والصحة والتربية والتعليم ووزارة المرأة ووزارة المالية لتوفير الخدمات اللازمة في هذا الاطار	سيعمل المجتمع المدني على توفير المشاريع الخاصة في الاسر الفقيرة وتقديم الارشاد النفسي والاجتماعي
5.4. الأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء يصلون الى برامج وتدخلات جميع المؤسسات التي تقدم خدمات ورعاية لجميع الفئات	ستعمل وزارة شؤون المرأة على توفير الدراسات والأبحاث ذات العلاقة والمساهمة في الجهود التي تقوم بها الوزارات المعنية.	وزارة التنمية الاجتماعية ستقود العمل مع وزارة الصحة ووزارة الحكم المحلي من اجل توفير الخدمات اللازمة على المستوى الوطني او على مستوى المحلي من خلال تفعيل دور الهيئات المحلية. كما ستعمل وزارة التنمية مع وزارة العدل لتعديل وتفعيل التشريعات ذات العلاقة . ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير المناهج والبنية التحتية الملائمة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة	توفير التدريب والتوعية والخدمات المكملة للأشخاص ذوي العلاقة في جميع المحافظات وتنظيم حملات المناصرة لتعديل السياسات الخاصة في الاشخاص ذوي الإعاقة وتقديم برامج التمكين الاقتصادي والخدمات الصحية اللازمة.
5.5. النساء في الوزارات ومؤسسات الأمن تعمل في بيئة عمل مناسبة .	توفير الدراسات والمعلومات الدورية حول مدى ملائمة المقرات والتجهيزات المكتبية للنساء العاملات والرجال العاملين او المراجعات والمراجعين للوزارات والمؤسسات الرسمية والمديريات في المحافظات	وزارة الإسكان والاشغال العامة مع ديوان الوظيفة العامة يعملان على تطوير معايير لمواصفات المباني وتعديل المباني لتكون ملائمة لجميع الرجال والنساء. وزارة المالية تعمل على توفير الدعم المالي اللازمة للتعديلات على المباني	
5.6. النساء والرجال والفتيان والفتيات المنخرطون في أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية وتطوعية في تزايد.	ستعمل زارة شؤون المرأة على توفير الدراسات والتحليلات حول وضعية انخراط الشباب والشابات والفتيان والفتيات في الأنشطة الثقافية والرياضية والعمل التطوعي والمؤسسات المجتمعية وتقديم توصيات محددة لتفعيل المشاركة للشابات.	ستعمل وزارة الثقافة على تطوير برنامج خاصة في دعم المبدعين الشباب والشابات وتمكين الشباب والشابات من الهواة من الانخراط في مراكز وانشطة ثقافية وابداعية مختلفة. كما سيعمل المجلس الأعلى للشباب على تطوير الرياضة النسوية وتوفير مراكز رياضية ملائمة لاحتياجات وظروف الشباب والشابات في جميع القرى	ستعمل المؤسسات الشبابية على دعم الأندية الشبابية والنسوية والمبادارت من خلال بناء القدرات في المجلات المختلفة وتوفير الموارد اللازمة ومناصرة قضاياهم وستعمل المؤسسات والمراكز الثقافية والابداعية على تطوير خدماتها والتوجه على الاحياء والتجمعات المهمشة ووضع

النتيجة	دور وزارة شؤون المرأة	دور المؤسسات الحكومية الاساسية	الدور المتوقع للمجتمع المدني والقطاع الخاص
		والاحياء والمخيمات. كما سيعمل المجلس الأعلى للرياضة والشباب على توعية الشباب والشابات للانخراط في العمل التطوعي والمجتمعي وتقديم برامج لها علاقة في رعاية المبادرات الشبابية التطوعية والمجتمعية.	آليات جديدة تضمن مشاركة الفتيات وتنظيم حملات المناصرة للوصول الى سياسات ممكنة للمبدعين والهواة.
5.7. سهولة وصول جميع الرجال والنساء الى الخدمات الصحية وخاصة وصول النساء الى خدمات ما بعد الولادة.	ستعمل وزارة شؤون المرأة على توفير الدراسات والمعرفة اللازمة	ستعمل وزارة الصحة الفلسطينية على وضع تدابير خاصة في تحسين خدمات الصحة الاتجابية والخدمات الصحية في المناطق المهمشة	ستعمل المنظمات الاهلية وخاصة الهلال الأحمر على توفير الخدمات للاسر الفقيرة وفي المناطق المهمشة وفي مدينة القدس.
5.8. وصول جميع السكان الى خدمات الطاقة والمياه والسكن والمواصلات بسهولة ونوعية وكافية	ستعمل وزارة شؤون المرأة على رصد القضايا والفجوات ذات العلاقة في وفرة ونوعية ومدى وصول جميع الافراد بغض النظر عن عمرهم او جنسهم او مكان سكنهم على الخدمات الأساسية من طاقة ومياهه ومواصلات وسكن	ستعمل سلطة المياه على ضمان وصول جميع الاسر على المياه الكافية وبنوعية وسعر ملائمين وستعمل سطلة الطاقة على ضمان وصول جميع الاسر الى الطاقة المناسبة من حيث الوفرة والسعر وستعمل وزارة المواصلات والنقل العام على ضمان وفرة المواصلات العامة للجميع وعلى توفير الأمان والراحة في المواصلات العامة وستعمل وزارة الاشغال العامة والإسكان على توفير البيئة الممكنة لتحسين ظروف السكن وتيسير ودعم جمعيات الإسكان التعاونية	ستعمل منظمات المجتمع المدني على دعم الاسر الفقيرة وخاصة في المناطق المهمشة في مجال توفير المياه المناسبة والطاقة وستعمل جمعيات الإسكان التعاونية على توفير السكن الملائم لاعضاءها وستعمل ايضاً المؤسسات على توفير سكن ملائمة وصيانة السكن والتعديلات السكنية اللازمة للاسر التي بها اشخاص ذوي إعاقة او مسنين

القسم الخامس: سياسات القطاع "قواعد لفعل واعمال جميع الأطراف المعنية في تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين"

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الأول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف.

1. كفالة وصول النساء للعدالة ومحاسبة الجناة
2. تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات .
3. تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف .
4. توفير الظروف الاقتصادية والمعيشة اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.
5. مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
6. بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بآليات رصد وتوثيق ما يتصل بإنفاذ محاور القرار 1325.
7. دعم مبادرات مجتمعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.
8. ايجاد آليات مساءلة ومتابعة للقضاء الغير رسمي

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثاني: زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.

1. وضع سياسات مؤسساتية تمكن المرأة من الوصول الى الهيئات القيادية الأولى في المؤسسات الرسمية.
2. بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات.
3. التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء من المناصب القيادية.
4. وضع آليات وبرامج تمكن النساء للانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية .

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية

1. تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها.
2. تعزيز دور الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
3. تطوير آليات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي (الرقابة والتقييم، آليات تنسيق المساعدات، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي).
4. تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في كافة المؤسسات الرسمية.
5. بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتلاءم مع متطلبات تحقيق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الرابع: تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

1. تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.

2. تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
3. تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
4. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية.
5. منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين.

السياسات الخاصة في الهدف الاستراتيجي القطاعي الخامس، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة

سياسات القطاع

1. تطوير تدخلات آنية للحد من التراجع في نسب الالتحاق ونوعية التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة للذكور والاناث والأطفال ذوي الإعاقة والحد من التراجع في المستوى الاكاديمي ونسب الالتحاق للذكور في المرحلة الثانوية.
2. مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي من قبل فريق وطني يراعي النوع الاجتماعي والسياسات الوطنية بعيدة المدى.
3. تقديم الخدمات المعيشية اللائقة للمسنين والمسنات، والأسر التي تعاوني من الفقر الشديد.
4. تطوير خدمات ومرافق مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء .
5. وضع تدابير مؤسساتية لضمان وصول المياه والطاقة بنوعية وسعر ملائم لجميع المناطق والاسر التي لا تصلها المياه او الطاقة بشكل منتظم ويسر وبتكلفة مناسبة.
6. تطوير بنية تحتية ملاءمة للنساء العاملات في الامن والوزارات والمؤسسات الحكومية .
7. تدابير خاصة لوصول الفئات والمناطق المهمشة الى الخدمات الصحية النوعية والوصول الى خدمات ما بعد الولادة وخدمات الحمية الغذائية للنساء وخدمات الصحة الجنسية والانجابية.
8. تمكين المؤسسات والأندية الشبابية والثقافية في جميع المدن والقرى والمخيمات من تقديم الخدمات للفتيان والفتيات والرجال والنساء المبدعين والهواه في المجالات الإبداعية والرياضية.

القسم السادس، قياس اهداف القطاع الاستراتيجية والنتائج

6.1. مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج

الهدف الاستراتيجي الأول: 1.تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة اشكاله الى النصف.

المؤشر	آخر فترة قياس	قيمة آخر فترة قياس	الاستهداف 2022
1. نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف الاسري لمرة واحدة على الأقل.	2012	%37	%18
2. نسبة النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لكافة اشكال العنف الاسري لمرة واحدة على الأقل.	2012	%16.1	%8
3. عدد حالات العنف التي تم رصدها من المرصد الوطني للعنف	2017	0	
4. نسبة النساء التي طالبت في الحصول على ميراثها لأكثر من سنتين ولم تحصل عليه	2017	0	
5. نسبة النساء اللواتي يحصلن على النفقة من مجموع المستحقات	2017	0	
6. نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر (SDGs)	2017		
7. نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف (SDGs)			
8. نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاما و 18 سنة (SDGs)	2014	%25	%12

مؤشرات قياس النتائج ذات العلاقة في الهدف الأول

النتيجة	المؤشر
1.1 .1.1.مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية وسياسات جديدة وتحسن البنية التحتية بما يمكن النساء من الوصول الى العدالة	5. عدد البنود في التشريعات الفلسطينية التي تم اضافتها او تعديلها او حذفها ولها علاقة في تمكين النساء والرجال من الوصول للعدالة او الحد من العنف ضد المرأة
	6. عدد الإجراءات التي تم تطويرها او استحداثها في مؤسسات العدالة استجابة لمطالب المعنيين في تعزيز المساواة بين الجنسين
	7. عدد القضايا التي تم رفعها من قبل النساء والتي تم الفصل بها لصالح النساء بناء على التشريعات التي تم اصدارها أو تعديلها لتاكد من الالتزام بتنفيذ القانون
1.2.القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة	8. عدد ونوع التدابير الجديدة النافذة التي اتخذها القضاء الشرعي لتمكين

من حصولها على الميراث	المرأة من الحصول على ميراثها
1.3. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.	9. عدد المبادرات المجتمعية المناهضة للعنف التي يقودها شباب او شابات او مؤسسات محلية او طلاب مدارس وعدد المشاركين فيها من الرجال والنساء والفتيان والفتيات
	10. عدد التعديلات في المناهج التي تمت بناء على توصيات تقييمات المناهج المدرسية من منظور النوع الاجتماعي
1.4.مؤسسات الأمم المتحدة تتخذ قرارات ومواقف ضد الإجراءات الإسرائيلية المعنفة للرجال والنساء خاصة في القدس وللمرأة الاسيرة.	11. عدد القرارات والمواقف الصادرة عن هيئات او مسؤولين في هيئات الأمم المتحدة ضد إجراءات إسرائيل تجاه المجتمع الفلسطيني وعدد بعثات تقصي الحقائق التي تشكلها الأمم المتحدة.
1.5.النساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في مجال تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لهم ولهن مقومات الحماية والرفاه.	12. نسبة رضا النساء الناجيات من العنف حول مقومات الرفاه والحماية في بيوت الآمنة في تزايد سنوي بما لا يقل عن 10%.

مؤشرات قياس الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن 10%.

المؤشر	آخر فترة قياس	قيمة آخر فترة قياس	الاستهداف 2022
13. نسبة اعضاء المجلس التشريعي من النساء (SDGs)	2012	%12.7	%20
14. نسبة النساء من درجة جـ فأعلى في القطاع الحكومي (SDGs)	2015	%21.6	%28
15. نسبة النساء اعضاء في المجالس المحلية	2012	%20	%30
16. اعضاء النقابات العمالية من النساء	2012	%8.5	%15
17. نسبة النساء من القيادة العامة في الشرطة	2014	%3.4	%8

مؤشرات قياس النتائج ذات العلاقة في الهدف الاستراتيجي الثاني

النتيجة	المؤشر
2.1.النساء العاملات في المؤسسات الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية المناسبة للمستويات القيادية من الفئة العليا.	18. عدد النساء العاملات في المؤسسات اللواتي شاركن بانتظام في برامج تدريب مبنية على دراسة احتياجات تدريبية لتبوأ مناصب قيادية في وزارتهن.
2.2.الهيئات العليا في المؤسسات تتبنى سياسات وإجراءات جديدة ممكنة ومحفزة للمرأة لإشغال مناصب او وظائف اعلى في المؤسسات.	19. عدد القرارات المتخذة من رئيس الحكومة والوزراء ورؤساء الهيئات والتي تحفز او تمكن النساء من الوصول الى المناصب والهيئات واللجان القيادية في الوزارات والمؤسسات .
2.3.النساء والشابات لديهن الإرادة والقدرة للانخراط بفاعلية في قيادة المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية والطلابية.	20. عدد النساء والشابات اللواتي ينخرطن في برامج منتظمة لتأهيل قيادات مؤسسات مجتمعية ونقابية وحزبية.

مؤشرات الهدف الاستراتيجي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة كافة المؤسسات الرسمية

المؤشر	آخر فترة قياس	قيمة آخر فترة قياس	الاستهداف 2022
21. نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي المدني	2017	%42	%50
22. عدد وحدات النوع الاجتماعي التي يتفرغ بها على الاقل ثلاثة كوادر	2017	10	18
23. عدد الوزارات التي نفذت التدقيق من منظور النوع اجتماعي حتى عام 2013.	2017	5	15
24. عدد الوزارات التي قامت بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة الاستراتيجية القطاعية	2016	15	18
25. عدد الوزارات التي قامت بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنات للفترة 2017-2022	2016	0	8
26. ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس (SDGs).			
27. نسبة البلدان (فلسطين) التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (SDGs)			

مؤشرات قياس النتائج ذات العلاقة في الهدف الاستراتيجي الثالث

النتيجة	المؤشر
3.1.تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للوزارات وأجهزة الامن والهيئات المحلية	28. عدد الأولويات التي تم التوافق عليها في حوار الشركاء حول أولويات القطاعات في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة وتم تبنيها خلال عام من قبل الخطط القطاعية .
3.2.حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر النسوية والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.	29. نسبة الزيادة في عضوية الأطر النسوية والنساء المنتسبات للأندية والمؤسسات النسوية.
	30. عدد المؤسسات التي تلتزم في عرض خططها وتقارير عملها النصف سنوية والسنوية في ملتقى الأطراف المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين.
3.3.جميع المؤسسات والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسب الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.	31. نظام رقابة وتقييم يصدر تقرير كل ستة اشهر على الأقل حول التدخلات السياساتية لجميع الأطراف ذات العلاقة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين ومؤشرات سلسلة النتائج والدروس المستفادة من مجمل عمل المؤسسات
	32. اصدارات الدراسات التي نفذتها جميع المؤسسات المرتبطة في تحليل المشكلات واسبابها وتأثيرها لقضايا وفجوات النوع الاجتماعي حسب مكونات خطة التنمية الفلسطينية تتاح باللغة العربية لجميع المعنيين.

مؤشرات قياس الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي

المؤشر	آخر فترة قياس	قيمة آخر فترة قياس	الاستهداف 2022
33. معدل مشاركة المرأة في قوة العمل	2015	%19.1	%25
34. معدل البطالة لدى النساء	2015	%39.2	%30
35. فجوة الاجور ما بين الرجل والمرأة	2015	%24	%12
36. نسبة النساء المستخدات بأجر ويتقاضين أقل من 1450 شيكل في القطاع الخاص	2015	%40	%20
37. نسبة العاملين من النساء من إجمالي العاملين	2015	%16.8	%25
38. حصة الاناث المدفوعة الاجر في القطاع غير الزراعي	2015	%17.0	%22
39. نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة/خلوية، بحسب الجنس (SDGs)	2015	ذكور= %81 إناث= %65	ذكور= %81 إناث= %75
40. نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (SDGs)			
41. نسبة البلدان (فلسطين) التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (SDG			

مؤشرات قياس النتائج ذات العلاقة في الهدف الاستراتيجي الرابع

النتيجة	المؤشر
4.1.منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين /ات فيها	42. عدد زيارات التفتيش لمنشآت الأعمال التي تنتهك حقوق العاملين والعاملات وعدد الإجراءات التصحيحية او العقوبات التي تمت نتيجة هذه الزيارات
4.2. انخراط اكبر للنساء في انشاء المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن الخاص	43. نسبة الزيادة في عدد النساء التي اشارت انها تدير مشروع خاص او انها تعمل لحسابها
	44. نسبة الزيادة السنوية في عدد النساء اللواتي حصلن على قروض او تمويل لإقامة مشاريع
4.3.تحسن في دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية.	45. نسبة النساء والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية التي اشارت الى تحسن في صافي الدخل السنوي

مؤشرات قياس الهدف الاستراتيجي الخامس ، تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة

المؤشر	آخر فترة قياس	قيمة آخر فترة قياس	الاستهداف 2022
46. نسبة الالتحاق في رياض الأطفال	2015	%55	%70
47. ارتفاع نسبة الالتحاق في المرحلة الثانوية للبنون	2014	%61.2	%75
48. نسبة التحاق الفتيات ذوات الاعاقة في مناطق C مقارنة بالذكور	2017		
49. ارتفاع نسبة السيدات اللواتي يتلقين خدمات ما بعد الولادة	2015	%12.1	%30
50. انخفاض نسبة الولادات القيصرية	2015	%23	%12
51. نسبة النساء اللواتي يقمن بفحص عنق الرحم والثدي	2010	%25	%40
52. نسبة المرافق العامة التي تلائم حاجات النساء	2017	0	
53. نسبة النساء اللواتي الأعضاء في الأندية الرياضية	2017		
54. نسبة الاناث الى الذكور اللواتي يمارسن الأنشطة الثقافية	2017		
55. نسبة التجمعات غير الموصولة بمصدر مياه ثابت	2017		
56. نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان (SDGs)	2012	إناث= 2:15 ذكور= 0:57	إناث= 2:15 ذكور= 1:30
57. نسبة النساء من سن 15 إلى 49 سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية (SDGs)			
58. عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 إلى 49 سنة على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية (SDGs)			

مؤشرات قياس النتائج ذات العلاقة في الهدف الاستراتيجي الخامس

النتيجة	المؤشر
5.1..نسب التحاق الأطفال في رياض الأطفال ونسب التحاق الفتيان في المراحل الثانوية في تزايد سنوي.	59. معدلات التحاق الأطفال الذكور والاناث في رياض الأطفال متساوية ونسبة الزيادة السنوية في معدلات الالتحاق لا تقل عن 5%.
5.2.الإدارة العامة للمناهج تنفذ ما تم التوافق عليه مع ممثلين الوزارات المعنية في الثقافة والتنشئة الاجتماعية حول تعديل المناهج لتتوافق مع السياسات الوطنية العليا وقضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية.	60. عدد التعديلات التي قامت بها الإدارة العامة للمناهج بناء على توصيات الفرق او الدراسات التي قيمت المناهج من منظور النوع الاجتماعي
5.3.حماية وتمكين الاسر الفقيرة والمهمشة والأطفال الذين يتعرضون للخطر في جميع المواقع.	61. عدد الإجراءات والتدخلات التطويرية التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية لضمان تحسين الخدمات للأسر الفقيرة والمهمشة والأطفال في خطر
5.4.الأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء يصلون الى برامج وتدخلات جميع المؤسسات التي تقدم خدمات ورعاية لجميع الفئات	62. نسبة الزيادة في الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أشاروا الى تحسن مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحسن وصولهم الى الخدمات التي بحاجة اليها.

النتيجة	المؤشر
5.5.النساء في الوزارات ومؤسسات الأمن تعمل في بيئة عمل مناسبة .	63. نسبة رضا الموظفات في المؤسسات الرسمية ومؤسسات الامن حول مرافق العمل
5.6.النساء والرجال والفتيان والفتيات المنخرطون في أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية وتطوعية في تزايد.	64. نسبة الشباب والشابات والفتيان والفتيات الذين شاركوا في أنشطة ثقافية على الأقل 3 مرات في السنة .
5.7.سهولة وصول اجميع الى الخدمات الصحية و خاصة وصول النساء الى خدمات ما بعد الولادة	65. نسبة الزيادة في معدلات زيارة الحوامل والنساء بعد الولادة في المناطق المسماة ج ـ .
5.8. وصول جميع السكان الى خدمات الطاقة والمياه والسكن والمواصلات بسهولة ونوعية وكافية	66. نسبة الاسر غير المتصلة بشبكات المياه والكهرباء تتراجعة بشكل سنوي. 67. عدد الاسر في المناطق المهمشة التي تم مساعدتها في توفير او تحسين السكن 68. عدد جمعيات الإسكان التي وفرت سكن ملائم لاعضائها وسكنوا به 69. عدد الإجراءات الجديدة التي تم انفاذها في مجال تحسين نوعية المواصلات العامة من حيث الوصول الى المناطق المهمشة او من حيث السلامة والامن والراحة للمسافرين والمسافرات.

6.2.تدابير الرقابة والتقييم للأهداف والنتائج القطاعية

تسعى الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة الى تطوير نظام الرقابة والتقييم في الوزارة وذلك بهدف **تعزيز المعرفة والتعلم المشترك** الناتج من مجمل اعمال المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات العلاقة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة مما يسهم في مراجعة وتطوير وتعديل الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع على المستوى الوطني او على مستوى المؤسسات المعنية مما يحسن في النهاية من اثر التدخلات على حياة الرجال والنساء في جميع المحافظات.

ستعمل وزارة شؤون المرأة على تفعيل وحدة المتابعة والتقييم لديها لإدارة وتنسيق عملية المتابعة والتقييم للاستراتيجية مع كافة الشركاء والمعنيين وبشكل خاص وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الشريكة. كما ستعنى الوزارة، بتفعيل دور الفريق الوطني لإعداد الاستراتيجية في عملية المتابعة والتقييم. تستند عملية المتابعة والتقييم **الى مصفوفة الرقابة والتقييم (انظر الملحق رقم)**. ستقوم وحدة المتابعة والتقييم في وزارة شؤون المرأة، وبالتنسيق مع الجهات المعنية بإعداد تقارير متابعة سنوية على مدار تنفيذ الاستراتيجية، تناقش مع الشركاء والمعنين لاتخاذ ما يلزم من إجراء لتعزيز سير التقدم على تحقيق الاهداف. كما سيتم اعداد تقرير تقييمي للاستراتيجية في نهاية العام 2018 وفي منتصف العام 2021 للاستفادة منه في الدورة التخطيطية القادمة في اعداد الموازنة متوسطة المدى 2020-2022.

القسم السابع: تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة متطلب اساسي لتحقيق دولة فلسطين لأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 والالتزامات الدولية

تسعى الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 الى تعزيز مساهمة وزارة شؤون المرأة والمؤسسات والإدارات المعنية في تحقيق الأهداف الوطنية العليا وتعزيز التزامات دولة فلسطين كدولة عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. ان التزام مؤسسات دولة فلسطين في المواثيق والمعاهدات والاهداف والمعايير الدولية والعربية سيساعد وزارة شؤون المرأة على قيادة فريق العمل الوطني لتحقيق الرؤيا الوطنية في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين.

7.1.الربط مع اجندة السياسات الوطنية

تشمل مكونات الاستراتيجية بصفتها عبر قطاعية نتائج وسياسات ذات علاقة مباشرة في 22 أولوية سياساتية و40 تدخل سياساتي مندرج في مصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام 2017-2022 والمقرة من الحكومة كاطار مرجعي للاستراتيجيات الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، **انظر الملحق رقم( ) حول تفاصيل العلاقة بين مكونات الاستراتيجية واجندة السياسات الوطنية.**

ترتبط الاستراتيجية ارتباطاً مباشراً في الأولوية السياساتية "**تصعيد الجهود وطنياً ودولياً لإنهاء الاحتلال**" والأولوية الوطنية المتعلقة في **تفعيل آليات مساءلة الاحتلال** وذلك من خلال النتيجة رقم *4،" مؤسسات الأمم المتحدة تتخذ قرارات ومواقف ضد الإجراءات الإسرائيلية المعنفة للرجال والنساء خاصة في القدس وللمرأة الاسيرة"* المندرجة في اطار الهدف الاستراتيجي الأول، تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة اشكاله الى النصف. حدد الاستراتيجية في هذا الاطار سياستين ذات علاقة وهما مساءلة الاحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات والفلسطينيات و سياسة خاصة في بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بآليات رصد وتوثيق ما يتصل بإنفاذ محاور القرار 1325.

تسعى الاستراتيجية من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأكثر تأثيراً على حياة الناس بما لا يقل عن 10 الى المساهمة في الأولوية السياساتية التي تتعلق في "**تجسيد الممارسة الديموقراطية في دولة فلسطين**"" وذلك من خلال تبني نهج ديموقراطي وتبني سياسات رسمية لوصول النساء على مواقع صنع القرار في الجامعات والمؤسسات الحزبية وهيئات الحكم المحلي والمجلس التشريعي وهذا العمل يندرج في اطار التدخلات السياساتية **تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين وصون الحريات الأساسية للمواطنين وتنظيم انتخابات ديموقراطية ودورية على كافة المستويات.**

التزمت منهجية اعداد الاستراتيجية بمصفوفة الأولويات والتدخلات السياساتية الوطنية و اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة (اتفاقية دولية) ومنهاج عمل بيجين وذلك انسجاماً مع السياساتية **تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية** من

خلال **الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية و المشاركة الفاعلة في الاطار الدولية**، حيث يتطلب ذلك اصدار تقارير دوية من قبل وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية حول الاتفاقية الدولية.

يسعى الهدف الخامس تحسين نوعية الحياة للأسر الفقيرة والمهمشة الى تحقيق ذلك من خلال 7 نتائج مرتبطة في سياسات تعمل على تفعيل الخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية وذلك انسجاماً مع الأولويات السياساتية **الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، و التعليم المبكر لأطفالنا، تحسين نوعية التعليم، من التعليم الى العمل، توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكنية، توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع والارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته .**

خصصت الاستراتيجية الهدف الاستراتيجي الثالث، مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسات الرسمية، وذلك ارتباطاً في الأولوية السياساتية **الخاصة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة**، والاولوية **تعزيز المسائلة والشفافية والأولوية السياساتية حيث وضعت الاستراتيجية 5 سياسات في اطار هذا المحور** وثلاثة نتائج من ضمنها تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للمؤسسات الرئيسية والهيئات المحلية.

يرتبط الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي والنتائج الـ 3 المندرجة في اطاره بمجموعة من الأولويات السياساتية بشكل مباشر وقوي خاصة ، **توفير فرص عمل لائقة للجميع، توفير بيئة استثمارية ملائمة ، تعزيز الصناعة الفلسطينية، الحد من الفقر**. حددت الاستراتيجية في هذا الاطار 4 سياسات تعمل بشكل مباشرة لتحقيق النتائج الثلاثة والاولويات السياساتية الأربعة ذات العلاقة، وهي :

1. تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.
2. تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات.
3. تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين .
4. زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية
5. منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية لقضايا النوع الاجتماعي منظمة وفعالة في رفد سوق العمل بما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين

7.2.الربط بين الأهداف الاستراتيجية وغايات التنمية المستدامة

اعتمد قادة العالم خلال الدورة السبعين للجمعية العامة للام المتحدة في سبتمبر 2015 جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (جدول اعمال 2030) والذي يحدد اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تجاه رؤية عالمية متوافق عليها لوضع الناس وكوكب الأرض على مسار مستدام بحلول عام 2030. ركز الهدف الخامس، "**تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**" على مجموعة من الاهداف (الغايات) للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان:

1. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

2. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
3. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنية التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
4. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
5. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
6. القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
7. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
8. اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

حددت منظمة المرأة العربية منهاج عمل قائم على 8 عناصر لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، حيث كل عنصر يشمل مجموعة من الخطوات العملية التي يجب اتخاذها في السياق العربي بما يضمن ألا يخلف ركب التنمية امرأة او فتاه واحدة وراءه وهذه العناصر. الجدول أدناه يبين علاقة الأهداف الاستراتيجية والسياسات والنتائج القطاعية في مكونات منهج منظمة المرأة العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عناصر نهج المنظمة العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030	الترابط مع الاستراتيجية
1. تعزيز الوعي بالدور المجتمعي لدمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في جميع اهداف التنمية المستدامة كأساس للعمل الإقليمي والوطني.	تهدف اكثر من سياسة قطاعية الى تعزيز التوعية المجتمعية في اكثر وبشكل محدد تتمحور السياسة رقم 7 في الهدف الاستراتيجي الأول الى **دعم مبادرات مجتمعية في مجال ت تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف**،.والسياسة رقم 2، في اطار الهدف الاستراتيجي الخامس، وهي **مراجعة المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم والتعليم العالي من منظور النوع الاجتماعي**. خصصت الاستراتيجية نتائج ملموسة مرتبطة في تعزيز الوعي بالدور المجتمعي، النتيجة الثالثة، للهدف الاستراتيجي الأول تشير الى **انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف،**
2. تيسير حوارات عامة تشمل كافة المعنيين وأصحاب المصلحة وتنتهج نهجاً عملياً في الدعوة لدمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في جهود تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، وتوفير	يسعى الهدف الاستراتيجي الثالث للوصول الى **ماسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسة الرسمية** وفي هذا الاطار تم تحديد اكثر من سياسية للوصول للهدف وخاص السياسة رقم 1، في الهدف الاستراتيجي الثالث، **تمكين وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من القيام بدورها** والتي تعمل

عناصر نهج المنظمة العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030	الترابط مع الاستراتيجية
قاعدة معرفية للدعوة الى تغيير السياسات.	شكل أساسي للوصول الى النتيجة رقم 1 للهدف الثالث وهي، **تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للمؤسسات الرئيسية والهيئات المحلية.** حددت الاستراتيجية أيضا نتيجة رقم 2، في اطار الهدف الثالث وهي **حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر النسوية والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات**
3. تطوير عمليات التخطيط على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتراعي منظور النوع الاجتماعي في السعي نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعزيز الدعم الفني والتنسيق الإقليمي لذات الغرض.	في اطار الهدف الثالث تم تحديد نتيجة رقم 3، وهي : **جميع المؤسسات والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسي الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة**
4. تطوير سياسات متجانسة تراعي منظور النوع الاجتماعي وتضمن عوائد عادلة للنساء من تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.	حدد الاستراتيجية في اكثر من محور العمل على السياسات من قبل الوزارات ذات الاختصاص ومن المجتمع المدني كاداة ضغط على صانع القرار. تبنت الاستراتيجية في اكثر من محور سياسات ونتائج مرتبطة في تعديل تشريعات وأنظمة وخطط ومعايير ذات علاقة في الأهداف الاستراتيجية الخمسة والنتائج.
5. تطوير عمليات وضع الموازنات الوطنية العامة لتراعي منظور النوع الاجتماعي في تحديد المخصصات الموجهة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.	يتم الالتزام في هذا البند من خلال المنهجية الجديدة للتخطيط القطاعي وبرامج الموازنة متوسطة المدى حيث تم عقد ورش قطاعية ورقع توصيات للقطاعات المختلفة لوضع أولويات النوع الاجتماعي من ضمن برامج الموازنة الممولة من وزارة المالية الفلسطينية. كما انه تخصيص برنامجين في فترة التخطيط الأولى 2017-2019 وتخصيص ثلاثة برامج في فترة التخطيط الثانية سيضمن.
6. تطوير عمليات تراعي منظور النوع الاجتماعي للمتابعة والرصد التقدم وكتابة التقارير وللمسائلة حول تحقيق اهداف التنمية المستدامة.	ستعمل وزارة شؤون المرأة من خلال السياسة رقم 3، **على تطوير آيات المسائلة لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي، بما في ذلك الرقابة والتقييم**، وكما هو مبين في القسم العاشر من تقرير الاستراتيجية خطة الإدارة على ثلاثة مهام تندرج في هذا الاطار وهي: 1.تفعيل وظيفة الرقابة والتقييم على مستوى وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي. 2. تطوير وظيفة الدراسات والأبحاث ذات العلاقة. 3. تشكيل ملتقى لجميع المؤسسات الفاعلة في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة
7. تطوير جهود تراعي النوع الاجتماعي في تقييم المخاطر والحد منها في سياق اهداف التنمية المستدامة.	راعت عملية التحليل الاستراتيجي التي بنيت عليها الأهداف والنتائج المخاطر المحتمل مواجهتها وذات العلاقة في تعزيز المساواة بين الجنسن وتمكين المرأة وتم وضع بعض التدابير الخاصة في ذلك،انظر القسم الثالث من التقرير.
8. انشاء آلية إقليمية لتعزيز القدرات وتقديم الدعم الفني فيما يخص اهداف التنمية المستدامة.	ستعمل وزارة المرأة في اطار رسالتها ورؤيتها على تعزيز التعاون الدولي والاممي والتعاون مع المنظمات العربية والإسلامية من اجل مساندة المطالب الوطنية فيما يخص تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتوفر الخبرات والمعرفة اللازمة لتحقيق الأهداف والنتائج.

القسم الثامن: بيان سياسة البرنامج "غايات واهداف ومعايير البرامج التي تم تطويرها من خلال الموازنة متوسطة المدى"

8.1.النتائج والمخرجات والمعايير لبرنامج حماية وتمكين المرأة للوصول للمساواة

هدف سياسة البرنامج رقم 1: زيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار (درجة مدير C فأعلى) الى 31% في نهاية العام 2022.

يسعى هذا الهدف إلى تحقيق الزيادة في نسبة النساء في مواقع صنع القرار ومتابعة قضاياهم الحقوقية الادارية والقانونية من اجل تمكنهن على الصعيد السياسي، لما لهذا الهدف اهمية كبيرة في سيطرة وتحكم المرأة في دخلها واتخاذ قراراتها حيث سيقوم الهدف بالتركيز على التدريب، والتوعية ، والتثقيف، والمذكرات التفسيرية.

المعايير الخاصة في هدف سياسة البرنامج رقم 1، البرنامج الأول

1.نسبة النساء الحاصلات على تدريب اداري وقانوني خاص بعملهن.

2.نسبة صناع القرار العاملين بالحكومة المستهدفين في الحملات الاعلامية.

3.المشاكل التي تواجه النساء في الترقيات والمهارات والاجراءات.

4. نسبة التجمعات الريفية الفلسطينية الواعية لأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار .

المخرجات 2017-2019 ذات العلاقة في هدف سياسة البرنامج رقم 1، البرنامج الأول

1. ورقة سياسية لمجلس الوزراء لتبني قرار واضح بتواجد النساء بنسبة 30% في موقع لصنع القرار، سواء كان حكومي أو مجتمع مدني او قطاع خاص.
2. ورقة سياسية لمجلس الوزراء لرفع نسبة النساء في انتخابات النقابات المهنية الى 30% .
3. ورقة سياسية لوزارة الحكم المحلي لرفع نسبة النساء في المجالس المحلية الى 30% .
4. مهارات إدارية وقانونية وقيادية تم تطويرها ل 300 من النساء في درجة مدير c فأعلى من اصل 1565 نساء.
5. 700 من النساء والرجال من صناع القرار (مدير c فأعلى) تم استهدافهم لرفع وعيهم بأهمية مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار من اصل 7269 .
6. واقع النساء من درجة مدير c فأعلى في 4 وزارات (النقل والمواصلات، العدل، الداخلية، الخارجية) تم دراسة احتياجاتهم ومشاكلهم من اصل 24 .
7. 40 تجمع من تجمعات الريف الفلسطيني تم استهدافهم لتوعيتهم بأهمية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار من اصل 380 تجمع.
8. عقد ورشتي عمل للمنظمات الدولية من خلال سكريتيريا تنسيق المساعدات المحلية لحثهم على تعزيز وصول النساء الى مواقع صنع القرار في مشاريعهم.

9. اربع لقاءات سنوية مع الطالبات والطلاب في الجامعات الفلسطينية لتعزيز مشاركة الطالبات في مجالس الطلبة والحياة السياسية.
10. تدريب 1000 طالبة من السنة الرابعة على المهارات القيادية.

دراسة المعيقات الحقيقية التي واجهت النساء في المجالس المحلية والدور المنوط بهن.

هدف سياسة البرنامج رقم 2، تخفيض العنف ضد المرأة (النفسي، والجسدي، والجنسي) من 37% الى 20% في العام 2022

يسعى هذا الهدف الى حماية النساء من العنف الموجه ضدهن بكافة اشكاله (النفسي، والجسدي، والجنسي) سواء كان من الاحتلال او من الاسرة او من العمل او في الشارع، وبالأساس سنستهدف تطوير وتعديل القوانين المعمول بها في البلاد والتي بعض موادها تؤدي الى ظلم النساء مثل القتل على خلفية شرف العائلة، والعمل على حماية النساء من الانتهاكات الاسرائيلية بخصوصهن وفق الاعراف والقوانين الدولية المعمول بها

معايير هدف سياسة البرنامج رقم 2.

1. نسبة العنف ضد النساء بكافة اشكاله.
2. عدد حالات قتل النساء.
3. عدد التقارير التي تبين الانتهاكات الاسرائيلية بحق المرأة .

مخرجات هدف سياسة البرنامج رقم 2.

1. نظام تم بناءه لرصد العنف ضد المرأة بكافة اشكاله الجسدية، والنفسية، والجنسية ، من خلال بناء قدرات الفريق العامل على المرصد، وبناء قدرات المؤسسات المنضوية في المرصد، و3 زيارات خارجية لتبادل الخبرات، وبناء نظام الكتروني.
2. 3 قوانين وأنظمة تم تطويرها وتعديلها (قانون حماية الأسرة من العنف تم اقراره).
3. قانون الاحوال الشخصية تم تطويره وتعديله واقراره.
4. تعديل قانون التقاعد .
5. اجراءات عقابية وادارية تم تطويرها مع المؤسسات ذات العلاقة لكل من يعمل على تزويج فتاة اقل من 18 عام.
6. 3 سياسات تم رسمها قادرة على حماية النساء وفق قرار 1325 (السياسة الأولى: اشراك النساء في المفاوضات، السياسة الثانية: وضع معايير واضحة لترشيح نساء قيادية الى الامم المتحدة بصفتهن رائدات العمل التنموي والانساني، السياسة الثالثة: وضع آليات تدخل واضحة عند هدم المنازل من قبل الاحتلال).
7. تدريب 25 شخص من العاملين في المؤسسات الدولية على كيفية التعامل مع الانتهاكات الاسرائيلية قانونياً وخدماتياً.
8. تدريب 120 شخص ضفة وغزة للتدخل وقت الازمات.
9. نظام رصد الانتهاكات الاسرائيلية تم بناءه من خلال دراسة لحصر المؤسسات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، و5 دورات تدريبية للمؤسسات، وخمسة ورش عمل لنقاش النظام واقراره، وتحويله الى نماذج الكترونية.

10. تقرير سنوي يصدر عن وزارة شؤون المرأة لواقع العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.
11. 55 تجمع من التجمعات الفلسطينية تم توعيتها لحماية المرأة من العنف من اصل 550 تجمع، 10% من التجمعات الفلسطينية الريفية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم استهدفها توعوياً وتثقيفاً لحماية النساء من العنف خلال ست سنوات.
12. نماذج وحدات الشكاوي تم تطويرها من منظور النوع الاجتماعي في مؤسستين حكوميتين.
13. تم وضع خطط تنفيذية للعنف ضد المرأة ل 3 وزارات .
14. خريطة بأولويات النوع الاجتماعي حسب المستوى القطاعي (في قطاع البنية التحتية).
15. قاعدة بيانات محدثة عن قضايا النوع الاجتماعي.
16. حملة العنف ل 15 يوم منفذة في كل عام.
17. 3 أنشطة في يوم الثامن من أذار تم تنفيذها في كل عام.

هدف سياسة البرنامج رقم 3، مأسسة وادماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في خطط وبرامج وموازنات 12 وزارة من اصل 18 وزارة من وزارات الدولة الفلسطينية خلال عام 2022.

يركز هذا البرنامج بالأساس على تطوير الالتزام الحكومي بقضايا النوع الاجتماعي من خلال دمج احتياجات الرجال والنساء في الخطط والبرامج والموازنات على ان يضمن الهدف خطط مراعية للجنسين وبرامج منفذة لكليهما وموازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي في الوزارات المستهدفة على الاقل .

معايير هدف سياسة البرنامج رقم 3 :

1. خطط مستجيبة للنوع الاجتماعي.
2. برامج منفذة تراعي احتياجات الجنسين.
3. موازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

مخرجات هدف سياسة البرنامج رقم 3 :

1. تنفيذ التدقيق من منظور النوع الاجتماعي في 3 مؤسسات رسمية كل عام.
2. اعداد دراسة كل ستة اشهر في موضوع واحد عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة الفلسطينية. (والدراسة الاولى عن الاسباب الحقيقة وراء ازدياد ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني).
3. تقرير بيجين تم كتابته في العام 2020، من خلال تطوير آليات الحصول على الاجراءات والانجازات من المؤسسات ذات العلاقة في كل عام.
4. تقرير عن آثار الانتهاكات الاسرائيلية ضد المرأة الفلسطينية يتم كتابته كل عام.
5. تقرير عن التقدم المحرز عن الهدف الخامس في اجندة التنمية المستدامة 2030 كل عام.
6. قاعدة بيانات عن المشاريع الممولة لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي من الوكالات الدولية، ومنظمات الامم المتحدة.

7. بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار، وبمناسبة حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة، ولمناسبة عيد الأم، ولمناسبة يوم الاسير (عن الاسيرات)، ولمناسبة يوم الطفل (عن الزواج المبكر واستغلال الفتيات).
8. المشاركة في اجتماعات الامم المتحدة في شهر آذار من كل عام حيث يناقش قضايا مختارة عن وضع المرأة في العالم، وتخصيص حلقة دراسية خاصة بالمرأة الفلسطينية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ووزارة الخارجية.
9. عقد رتريت لمدة ثلاث ايام لكل لجنة من اللجان الوطنية التي تقودها الوزارة (اللجنة الوطنية للعنف، اللجنة الوطنية لقرار 1325، اللجنة الوطنية للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)
10. بناء قدرات الفريق الفني العامل على الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي بمعدل دورة كل تدريبية كل عام، وزيارة خارجية كل عامين لتبادل التجارب والخبرات.
11. اصدار تقرير سنوي عن نقاط توجيه سوق العمل في مراكز تواصل.
12. بناء قدرات موظفي الادارة العامة للتخطيط والسياسات على التخطيط من منظور نوع اجتماعي، دورة في كيفية تحليل الواقع، دورة في كيفية صياغة الاهداف الاستراتيجية، دورة في كيفية اعداد برامج الموازنة، دورة في مفاهيم وتحليل قضايا النوع الاجتماعي. كل دورة لمدة 3 ايام في العام 2017.

    تحليل تقارير الإنجازات الصادرة عن المؤسسات الرسمية من منظور نوع اجتماعي.
13. استراتيجية تم تطويرها لمأسسة وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في 4 وزارات.
14. موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي تم وضعها والموافقة عليها في وزارتين (النقل، الاتصالات) ثلاث وزارات.
15. 5 تقارير عن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للنساء تم اعدادها في وزارتين (النقل والاتصالات) ثلاث وزارات.
16. قضايا النوع الاجتماعي تم ادماجها في سياسات وزارتين (السياحة، الاسرى) شطب.
17. احصاءات 3 وزارات تم تصنيفها حسب الجنس مستخدمة في سياسات الوزارات (النقل، العدل، الاتصالات).

8.2.النتائج والمخرجات والمعايير للبرنامج الإداري

يُغطي البرنامج الإداري الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تُعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم خدمات المؤسسة الرئيسية، مثل الوزير ووكيل الوزارة والموظفين الذين يقدمون لهم الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى شؤون الموظفين والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية التي لا تُستخدم في تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة. كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطوير للأبنية الرئيسية أو الموجودة في المحافظات أو لأجزاء من هذه الأبنية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا وخدمات الدعم غير المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمات الأساسية للمؤسسة.

غاية اهداف البرنامج الإداري : انظمة اداره فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2018

معايير غاية البرنامج الإداري: عدد من الانظمة الادارية الفعالة في السنة الواحدة(عدد التقارير الربعية والسنوية الصادرة، عدد البرامج الالكترونية المستخدمة والمأرشفة، خيارات متاحة للوزارة في المقر او الخدمات تقارير الرقابة المالية والادارية وديوان الموظفين العام، نشرات اعلامية داخلية وخارجية.

هدف سياسة البرنامج، ادارة الوزارة تعمل وفقاً للإجراءات المتبعة والمعمول بها

يسعى هذا الهدف الى تحقيق الزيادة الاجراءات المتبعة في الوزارة التي من شانها تسريع وتيرة العمل وتنظيمها وفق الاجراءات والمعايير المتبعة في مؤسسات الدولة الفلسطينية لما له من اهمية كبيرة وانعكاس على الاداء في العمل والوظيفية بما يحقق مهام الوزارة واهدافها سوءا على مستوى الموارد البشرية او المالية وبما يشمل تنفيذ كامل الاجراءات التخطيط واعداد موازنه البرامج متوسطة الامد للسنوات 2017-2019.

8.3.برامج الموازنة متوسطة المدى 2020-2022، تشمل برنامج ثالث، المشاركة الاقتصادية والوصول للخدمات

تشمل برامج الموازنة متوسطة المدى الثانية بالإضافة الى برنامج حماية وتمكين المرأة للوصول للمساواة و البرنامج الإداري برنامج ثالث سيتم التحضير له خلال الفترة البرنامجية الأولى (2017-2019)، وهو برنامج المشاركة الاقتصادية والوصول للخدمات، والذي يسعى الى تعزيز دور المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في زيادة المشاركة الاقتصادية للنساء وخاصة الشابات كما يهدف البرنامج الى ضمان وصول النساء والرجال في جميع المناطق الى خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية المعززة لكرامة الرجال والنساء في جميع التجمعات.

ستعمل وزارة شؤون المرأة الى تحديد مكونات البرنامج بناء على المراجعة الاستراتيجية في نهاية فترة برنامج الموازنة أي في العام 2018 بناء على الأولويات التي يحددها الشركاء في هذا الاطار وبناء على المصادر المتاحة أو التي يمكن اتاحتها للمؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء على العوامل المؤثرة على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

بناء على مؤشرات الوضع الحالي فان الاطار الاستراتيجي لبرنامج المشاركة الاقتصادية والسياسية فهو كما يلي:

هدف سياسة البرنامج رقم 1، زيادة نسبة النساء المنخرطات في المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن بنسبة لا تقل عن 20% عنه في العام 2018.

هدف سياسة البرنامج رقم 2، تحسين دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية بما لا يقل عن 30% في العام 2022.

هدف سياسية البرنامج رقم 3، ارتفاع نسب الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال بما لا يقل عن 10% عن 2018.

هدف سياسية البرنامج رقم 4، تنفيذ ما لا يقل عن 50% من توصيات الدراسات واللجان التي قامت بمراجعة المناهج من منظور النوع الاجتماعي

القسم التاسع: خطة العمل

يتناول هذا القسم مجموعة التخطيط للأنشطة والمهام والمبادرات التي ستقوم بها وزارة شؤون المرأة وبحاجة الى إقرار او مراجعة خاصة مشاريع القوانين واللوائح او الاتفاقيات الدولية او أوراق استراتيجية، وذلك حتى يتسنى لمجلس الوزراء التخطيط المسبق للأعمال المطلوبة منه لدعم الاستراتيجية. هذه الخطة سيتم مراجعتها وتعديلها في نهاية كل سنة وذلك بناء على التقدم في انجاز الوثائق التي سيتم العمل عليها بشكل مباشر من قبل وزارة شؤون المرأة. الوثائق التي ستعمل عليها الوزارة الأخرى ومرتبطة في استراتيجية تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين سيتم وضعها في اطار خطة العمل الخاصة في استراتيجية كل قطاع.

نوع الوثيقة	وصف مختصر	عنوان المبادرة	الشهرالسنة
مذكرة تفسيرية	قرار بتشكيل لجنة الرصد الوطني للعنف ضد المرأة	مؤسسات ترصد العنف ضد المرأة	2017/01
الغاء مواد تمييزية	الغاء مواد تمييزية في قانون التقاعد	قانون التقاعد من منظور النوع الاجتماعي	2017/05
تطوير مركز البحث للمرأة	قرار باستبدال صفة الاستخدام لمركز المرأة للأبحاث والتوثيق الى مركز شبه حكومي	تعزيز مركز الابحاث	2017/03
مذكرة تفسيرية	قرار بكوتا نسائية في انتخابات النقابات المهنية	كوتا نسائية	2017/04
مذكرة تفسيرية	مشروع معدل لقانون الاحوال الشخصية	تطوير قانون الاحوال الشخصية	2018/3
مذكرة تفسيرية	مشروع معدل لقانون العمل	تطوير قانون العمل من منظور النوع الاجتماعي	2018/1

القسم العاشر: خطة الإدارة

1. تفعيل وظيفة الرقابة والتقييم على مستوى وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي: بالاستناد الى مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعي وفي اطار ما يتم عليه التوافق وطنياُ للمؤشرات المطلوبة في لتقديم التقارير حول توطين اهداف التنمية المستدامة 2030 وفي اطار المؤشرات والمعلومات المطلوبة للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية وللحكومة الفلسطينية سيتم تطوير نظام رقابة وتقييم يضمن توفير المعلومات بشكل دوري من خلال أدوات ومصادر معلومات وطنية وذات مصداقية. سيعمل فريق من وزارة شؤون المرأة على تنسيق أنشطة الرقابة والتقييم حسب خطة يتم تطويرها في هذا السياق بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (اللاعب الرئيسي في النظام) ومشاركة فاعلة من وحدات النوع الاجتماعي(اللاعب الثاني في النظام). سيضمن نظام الرقابة والتقييم اصدار تقارير دورية لجميع المعنيين على مستوى الحكومة والمنظمات الدولية والعربية ذات الشأن والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني. ستعمل الوزارة ايضاً في هذا الاطار على تقييم دوري للتدخلات والبرامج والمشاريع الرئيسية المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الخروج بدروس مستفادة تساهم في بناء المعرفة وتعميمها.

2. تطوير وظيفة الدراسات والأبحاث ذات العلاقة: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة شؤون المرأة على تخصيص المصادر البشرية اللازمة وتاهيلها لقيادة فرق وطنية من الوزارات ووحدات النوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث لدراسة وتحليل دوري لقضايا وفجوات النوع الاجتماعي في جميع القطاعات. ستعمل ايضاً الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على حصر جميع الدراسات والأبحاث المنشورة من قبل مؤسسات أخرى وتوفيرها باللغة العربية لجميع المعنيين كما ستعمل على وضع وجهة نظر الوزارة في هذه الدراسات.

3. تشكيل ملتقى لجميع المؤسسات الفاعلة في مجال تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة: يهدف الملتقى الى تعزيز الحوار بين جميع الأطراف ذات العلاقة في تعزيز المساواة بين الجنسين من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الدولية وتعزيز آليات تبادل المعرفة والمعلومات بين الجميع. ستقوم وزارة شؤون المرأة بتشكيل هيئة تاسيسية ممثلة للجميع للاشراف على تطوير اللوائح المنظمة لعمل الملتقى مع الحفاظ على المرونة والعضوية المفتوحة والطوعية في الملتقى.

4. تنمية المصادر والأدوات ذات العلاقة في برامج بناء القدرات وتحليل القطاعات من منظور النوع الاجتماعي: تسعى وزارة شؤون المرأة الى لعب دور أساسي في بناء قدرات المؤسسات المعنية في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وخاصة وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والإدارات العامة المعنية في التخطيط والسياسات في الوزارت والباحثين والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. ستعمل الوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية الشريكة على بناء خبرات كادر الوزارة وتطوير المصادر والأدوات الملائمة باللغة العربية للواقع الفلسطيني في جميع المجالات المرتبطة في تحليل وماسسة قضايا النوع الاجتماعي في جميع المحارو والقطاعات وستعمل على اتاحتها للجميع.

5. مأسسة العلاقة مع وحدات النوع الاجتماعي والمطالبة بزيادة عددها: ستعمل وزارة شؤون المرأة من خلال مجلس الوزراء على اصدار قرار باستكمال تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والشرطة وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة في جميع وحدات النوع الاجتماعي. كما ستعمل الوزارة على إيجاد آليات متابعة نصف سنوية على مستوى الوزراء لعمل وحدات النوع الاجتماعي للوقوف على المعيقات التي تواجهها الوحدات في القيام بالمهام المنوطة بها. كما ستعمل الوزارة على بناء مستمر لقدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي من خلال التدريب وتوفير المصادر اللازمة.

6. تفعيل دور مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة والفريق الوطني: تشرف الوزيرة بشكل مباشر على عمل مجموعة الاستراتيجية والتخطيط والموازنة واعمال الفريق الوطني المشرف على الاستراتيجية وذلك بمساندة من وكيل وزارة شؤون المرأة ومدير عام التخطيط والسياسات في الوزارة. ستعمل الوزارة على تفعيل الدور الرقابي وأعمال المتابعة للمهام المخططة في اطار مخرجات البرامج واعداد تقارير ربعية تصف التقدم المنجز في المهام والمخرجات وستعمل الوزارة على تفعيل دور الفريق الوطني في المراجعة السنوية للاستراتيجية القطاعية من خلال مراجعة الإنجازات التي تمت في محاور الاستراتيجية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

7.مأسسة العلاقة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمة العربية للمرأة :تلتزم وزارة شؤون المرأة بتقديم جميع التقرير السنوية المطلوبة منها في اطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وخاص تقرير اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين بالإضافة الى مساهتمها في اعداد التقارير الدورية حول الهدف الخامس من اهدف التنمية المستدامة والمتعلقة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

8. مأسسة العلاقة مع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص المشاريع: ستعمل الوزراة على دعم المشاريع التي تنفذ من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية في اطار سياسة واضحة أساسها انسجام مضمون المشروع بشكل واضح مع اهداف ونتائج الاستراتيجية. كما ستعمل على رصد جميع المشاريع والتدخلات المنفذة في القطاع وتوفير ملخصات عنها لجميع المؤسسات والمعنيين دون قيود وذلك في اطار تجنب التكرار والتضارب في العمل .

9. تنظيم العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات والكليات ذات العلاقة: ستعمل وزارة شؤون المرأة على تطوير سياسة خاصة في علاقة الوزارة بمراكز الأبحاث والجامعات بهدف تفعيل دورها في تعميم قضايا النوع الاجتماعي من خلال التعليم والبحث وزيادة دورها التنموي وخاصة المراكز والكليات التي المختصة في دراسات المرأة او التنمية او التربية والعلوم الاجتماعية,

10.تفعيل العلاقة مع المراكز والمؤسسات الإعلامية تجاه الأهداف والنتائج وإبراز دور وقضايا النساء: ستعمل الوزارة من خلال قسم الاعلام على ماسسة العلاقة مع الوزارة من خلال مجموعة من مذكرات التفاهم مع مؤسسات ووكلات الاعلام الحكومي والأهلي والخاص والفضائيات حول دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة مجتمعية تعزز المساواة بين الجنسين ورافضة لجميع اشكال العنف ضد المرأة وداعم لحقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة.

11. توحيد آليات العمل والبرامج بين الفرع الرئيسي لوزارة شؤون المرأة في الضفة وفي غزة: ستعمل الوزارة على تعميم مناهج وآلية العمل في الوزارة في رام اللة الى كوادر الوزارة في غزة وضمان التناغم في تنفيذ الأنشطة والقيام بالادوار بين مقري الوزارة.

12. تفعيل آليات التنسيق بين الوزارة ومجموعات تواصل والاطر النسوية لمنظمة التحرير الفلسطينية: ستستكمل وزارة شؤون المرأة دعمها لمجموعات تواصل المستضافة في مكتب المحافظة كآلية تنسيق بين المؤسسات النسوية والمؤسسات الرسمية في قضايا المساواة بين الجنسين وذلك من خلال التدريب والتوجيه وستعمل الوزارة بشكل متواصل على دراسة المعيقات التي تواجه مجموعات تواصل في المحافظات والعمل على حلها مع المعنين. كما ستعمل الوزارة على إيجاد علاقة منتظمة مع الأطر النسوية التابعة لفصائل منظمة التحرير بشكل مباشر او من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بما يعزز الوصول الى اكبر قدر من النساء والتاثير في اعلى سلطة لصنع القرار.

القسم الحادي عشر: مغلفات الموارد المالية، فجوة تمويل مخرجات البرامج للفترة الأولى 2017-2019 والمخرجات الجديدة وفجوة التمويل للفترة الثانية 2020-2022

البرنامج الأول [5]

1.النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	8,088.634	8,457.386	8,864.575
النفقات الرأسمالية	112.000	115.360	118.800
مشاريع تمويل سلطة	0.000	0.000	0.000
مشاريع تمويل خارجي	1,860.000	1,915.000	1,980.000
المجموع			

2.الاسقف في الموازنه

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	1,176.800	1,121.104	1,248.467
النفقات الرأسمالية	112.000	115.000	118.000
مشاريع تمويل سلطة	0.000	0.000	0.000
مشاريع تمويل خارجي	0.000	0.000	0.000
المجموع			

البرنامج الثاني

1.النفقات

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	5,343.718	5,505.202	5,669.151
النفقات الرأسمالية	28.000	28.000	29.000
مشاريع تمويل سلطة	0.000	0.000	0.000
مشاريع تمويل خارجي	0.000	0.000	0.000
المجموع			

2.الاسقف في الموازنة

البنود	2017	2018	2019
النفقات التشغيلية	294.200	303.026	312.117
النفقات الرأسمالية	28.000	28.000	29.762
مشاريع تمويل سلطة	0.000	0.000	0.000
مشاريع تمويل خارجي	0.000	0.000	0.000
المجموع			

[5] جميع المبالغ الواردة في هذا الجزء هي بالالف شيكل

ملحق رقم (1): أسماء الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية الوطنية

الرقم	المؤسسة	اسم الممثل	المسمى
1	وزارة التنمية الاجتماعية	باسمة صبح	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
2	سلطة المياه	رنا ابو السعود	
3	وزارة الاشغال العامة والاسكان	رندة طاهر	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
4	وزارة المالية والتخطيط	رنا جاد الله	مدير عام مكتب الوزير
5	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	جواد محمد ابو زهرة	مدير دائرة التخطيط والمشاريع
6	وزارة الزراعة	سامر التيتي، ختام حمايل	مدير دائرة التخطيط، مسؤولة قسم النوع الاجتماعي
7	وزارة الحكم المحلي	حنان امسيح	مدير عام دائرة النوع الاجتماعي
8	وزارة النقل والمواصلات	عبير الشوا	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
9	وزارة العمل	إيمان عساف	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
10	وزارة الثقافة	أسماء الكيلاني	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
11	ديوان الموظفين العام	بشاير طهبوب	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
12	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	أشرف حمدان	رئيس قسم احصاءات المرأة والرجل
13	وزارة التربية والتعليم	خلود ناصر	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
14	وزارة الصحة	مها عواد،خلود السيد	
15	وزارة العدل	مجدي حردان	
16	وزارة الداخلية	خالدة ابو صبح	وحدة التخطيط والتطوير الاستراتيجي
17	وزارة الخارجية	ليما بسطامي	
18	سلطة الطاقة	منال شحادة	
19	وزارة الاقتصاد الوطني	جهاد جرايسة	رئيسة وحدة النوع الاجتماعي
20	مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي	لونا عريقات روان عبيد	
21	طاقم شؤون المرأة		
22	مفتاح	نجوى ياغي	
23	الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	خديجة حسين	مديرة دائرة الرقابة على السياسات
24	جامعة بيرزيت	ايلين كتاب	معهد دراسات المرأة– جامعة بيرزيت
25	منتدى مناهضة العنف	صباح سلامة	
26	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	منى نمورة	
27	الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين	عائشة حموضة	سكرتيرة دائرة المرأة
28	الاتحاد العام للاشخاص ذوي الاعاقة	عوض عبيات	رئيس الاتحاد فرع بيت لحم

ملحق رقم (2): قائمة التدخلات السياساتية حسب النتائج القطاعية

النتيجة	التدخلات السياساتية ذات الأولوية 2017-2022
1.1.مؤسسات العدالة تتبني تشريعات وجوانب إجرائية جديدة تمكن النساء من الوصول الى القضاء النظامي والشرعي	1. بناء خطة تشريعية بمشاركة الجميع للتوافق على الأولويات التشريعية المستجيبة للنوع الاجتماعي 2. ملتقى واسع للتنسيق بين مؤسسات قطاع العدالة والمؤسسات المعنية في تمكين المرأة 3. حملة لتعديل جميع المواد التي تميز بين الرجال والنساء في قانوني العقوبات والأحوال الشخصية. 4. حملة ضغط ومناصرة لإقرار كل من مشاريع قانون حماية الاسرة من العنف وقانون المساعدة القانونية تشمل الحملة تنفيذ برامج توعية وبناء قدرات لمقدمي الخدمات حول قانون حماية الاسرة وقانون المساعدة القانونية. 5. تنفيذ برامج توعية حول التشريعات التي تحمي النساء وخاصة التي تم تبنيها حديثاُ 6. موائمة القوانين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم التوقيع عليها، والتشديد على سمو هذه الاتفاقيات والمعاهدات على القوانين المحلية. 7. وجود هياكل تنظيمية فعالة ومرنة مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي في مؤسسات قطاع العدالة خاصة 8. حملة للمطالبة بالتخصص القضائي المستجيب لقضايا العنف ضد المرأة، والتخصص في النيابة العامة. 9. اعداد نظام لحماية العاملين في خدمات وحماية النساء المعنفات 10. إقرار نظام يحدد عمل رجال الإصلاح تحت رقابة القضاء الشرعي 11. توفير المساعدات القانونية المجانية للنساء المعنفات 12. تطوير نظام تحويل خاصة في المرأة المقدسية المعنفة 13. برنامج توعية ودعم قانوني خاص في المرأة المقدسية 14. تفعيل قانون صندوق النفقه ودعمه ماديا من قبل الحكومه. 15. مراجعة القوانين والإجراءات المختلفة من منظور النوع الاجتماعي بما في ذلك دراسة تداعياتها في موضوع وصول النساء الى العدالة. 16. مراجعة أو استحداث دليل إجراءات موحد في مؤسسات العدالة يستجيب لقضايا النوع الاجتماعي 17. العمل على توفير وخلق بيئة إجرائية في مؤسسات العدالة تستجيب اضحايا العنف من النساء والأطفال وذوي الإعاقة. 18. استحداث إجراءات موحدة ومستجيبة للنوع الاجتماعي تعزز فلسفة التكاملية وتقديم الخدمات من خلال ما يعرف بخدمة (الشباك الواحد) 19. توفير نظام رقابة على مدى الالتزام بالإجراءات ونظام مسائلة لمخالفي الإجراءات في مؤسسات العدالة 20. حملة لايجاد نص تشريعي يمنع اسقاط الحق الشخصي لضمان حق تقرير المصير. تحديد الأسس والمفاهيم بما لا يتعارض مع القانون الأساسي بالنسبة للمرأة وبحقها في تقرير الإجراءات المتخذة بحقها لضمان سلامتها وحقها بالحياة من خلال تحديد أسس قائمة على تقييم الخطورة والتقييم النفسي أو التقرير الاجتماعي للعائلة 21. إقرار تدابير وأوامر حماية تعزز حق المرأة بالحياة وتقرير المصير. (مثل ابعاد المعتدي من المنزل وليس اخراج المعنفة من المنزل). 22. وضع سياسة تضمن تغطية التامين الصحي للنساء المعنفات. 23. وضع سياسة تمنع الزواج المبكر والزواج القسري 24. حملة وطنية لوقف الزواج المبكر للإناث في الضفة الغربية وغزة.
1.2.القضاء الشرعي يتخذ تدابير جديدة تمكن المرأة من حصولها على الميراث	1. انشاء دائرة تابعة للقضاء الشرعي ومتصلة بدائرة الوفيات لدى وزارة الداخلية تكون مهمتها الرئيسية حصر وتوزيع الإرث. 2. تعديل القوانين التمييزية ذات الصلة بالميراث وتشمل التقاعد العام والتخارج، وإصدار عقوبة رادعة في حال منع المرأة لحقها بالميراث.

	3. رفع وعي النساء والرجال بحقها بالميراث وبوجود ودور الدائرة. 4. تخصيص قاضي لعمل المحاصصة وتوزيع الإرث. 5. رفع وعي رجال الدين وأئمة المساجد بخصوص الميراث وعدم حرمان النساء من حقهم. 6. إيجاد نظام يمنع الوقف الذري الذي يحدد للذكور 7. العمل مع رجال الدين حول حقوق المرأة وخاصة الميراث والعنف
1.3. انخراط المدرسة والاسرة والشباب في تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف.	1. برنامج لدعم مبادرات الشباب والنساء في المدارس والجامعات والأندية الشبابية والنسوية لتنظيم فعاليات وحملات مناهضة للعنف ضد المرأة 2. تدريب الطلاب في المراحل الأساسية والثانوية على برنامج الحد من العنف 3. تدريب المعلمين والكوادر في التربية والتعليم على الحد من العنف 4. بناء قدرات وحماية المرشدين والمرشدات العاملين في في الارشاد في المدارس 5. برامج خاصة للمعلمين حول قضايا المرأة تضمن تغيير تفاعل الجيل الناشئ مع قضايا المرأة وتمهيد الطريق أمامها للمشاركة الفاعلة في صنع القرار مستقبلا. 6. العمل على بناء قدرات الهيئات التدريسية في حقوق المرأة 7. العمل مع لجان الآباء والامهات في قضايا التوعية ضد العنف 8. توعية المجتمع بقضايا النساء المعتفات 9. بناء قدرات الافراد والمؤسسات العاملين في مجال الحد من العنف من خلال التدريب والمتابعة 10. الرقابة على المناهج داخل القدس 11. انشاء وحدة العنف الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم وتفعيل وظيفة الارشاد في جميع المدارس, 12. برنامج لتاهيل الأزواج الشابة 13. تقديم الارشاد الاسري في المحافظات 14. رفع الوعي لكلا الجنسيين حول قضايا العنف داخل الأسره وتأثيرها السلبي على المجتمع والأسره
1.4. الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى تتبنى قرارات ضد الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات وعموم الشعب الفلسطيني.	1. رصد وتوثيق لانتهاكات حقوق النساء من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتطوير قاعدة بيانات بين جميع المؤسسات. 2. تحضير ملفات خاصة بالذهاب الى المحاكم والمحافل الدولية لفضح الممارسات الاحتلالية. 3. انفاذ خطة عمل 1325
1.5. النساء الناجيات من العنف والعاملين والعاملات في تقديم الخدمات للنساء المعنفات تتوفر لها مقومات الحماية والرفاه.	1. بناء قدرات المؤسسات القاعدية والنسوية التي تقدم خدمات للنساء التي تتعرض للعنف 2. تطوير أنظمة عمل البيوت الآمنة لتكون أكثر تحسسا لاستقبال الفتيات ذوات الإعاقة. 3. تطوير البنية التحتية والفنية في البيوت الآمنة 4. إدراج قضايا النساء ذوات الإعاقة في برامج وحدات حماية الأسرة سواء على مستوى التدخلات أو على مستوى المهارات. 5. العمل على تطوير نظام شكاوى وطني مستجيب لكافة متطلبات المواطنين وفي مقدمتهم النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. 6. العمل على إيجاد خدمة الخط الساخن للحالات الطارئة والعنف.

	7. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المهني 8. وضع سياسات وتدابير في وزارة الصحة في التعامل مع المرأة المعنفة. 9. تأهيل المرأة المعنفة ودمجها في المجتمع. 10. توفير بيوت امان إضافية مجهزة بالكوادر واللوازم 11. زيادة فاعلية المراكز التي تقدم الخدمات الثانوية والاحتياجات للمرأة المقدسية المعنفة 12. تقنين مجانية العلاج والتقارير الطبية للنساء المعنفات التي يترتب عليها تدخل قانوني 13. تطبيق نظام التحويل الوطني 14. دعم العاملين /ات في الميدان على قطاع الحماية خاصة مرشدات المرأة / لوجسيتيات / هاتف
2.1.النساء العاملات في المؤسسات الأكثر تأثيراً على حياة الرجال والنساء مؤهلات في الجوانب الإدارية والفنية والقيادية المناسبة للمستويات القيادية من الفئة العليا.	1. برنامج لدعم الدراسات العليا للمرشحات لشغل مناصب اعلى في المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية. 2. بناء قدرات في القيادة والإدارة ومهارات الحياة للنساء العاملات 3. برنامج تبادل خبرات للنساء العاملات مع مؤسسات دولية وعربية 4. نظام حكومي يعطي الأولية للنساء في المشاركة في الورش والمؤتمرات والتدريب في الخارج 5. برنامج وطني لدعم التميز والابداع للنساء العاملات في المؤسسات الحكومية والأمنية 6. بناء قدرات الموظفات في الأمور الفنية التي تخص عمل المؤسسة
2.2.الهيئات العليا في المؤسسات تتبنى سياسات وإجراءات جديدة ممكنة ومحفزة للمرأة لإشغال مناصب او وظائف اعلى في المؤسسات.	1. حملة للمطالبة بتحديد المنح والابتعاث بمعايير شفافة وضمن كوتا للنساء 2. حملة لتعديل السياسات ذات العلاقة في الترقيات والتوظيف للموظفين في المؤسسات والأجهزة الأمنية 3. حملة لوضع كوتا تخص أعضاء مجالس الإدارة في المؤسسات 4. رصد انتهاكات والتمييز ضد المرأة في عمليات التوظيف والترقية. 5. حملة لتحويل قرار المجلس المركزي بزيادة نسبة تمثيل النساء في صنع القرار الى ما لا يقل عن 30% الى قانون ملزم. 6. تخصيص برامج تلفزيونية واذاعية حول المرأة والقيادة 7. دراسة كافة القوانين ذات العلاقة بقطاع الحكم المحلي والوقوف على مدى مراعاتها للنوع الاجتماعي 8. حملة لتعديل قانون الإنتخابات وقانون الهيئات المحلية وضمان مراعاته لنوع الإجتماع. 9. تعديل نظام المجالس المشتركة لتراعي النوع الجتماعي والتمثيل في اللجان 10. اتخاذ سياسة بكوتا للنساء في النقابات المهنية بنسبة 30%. 11. حملة للمطالبة بكوته للنساء لا تقل عن 30% من نسبة التجنيد. 12. برنامج يستهدف صناع القرار بأهمية إدماج النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في قطاع الأمن. 13. تطوير التشريعات في قطاع الامن لتتوائم مع احتياجات الجنسيين 14. حملة تستهدف توعية النساء في دور مؤسسات الامن واهمية دعمها والانخراط فيها 15. تعزيز الخطاب الحكومي فيما يخص الخدمات المقدمة وكيفية استقطاب الإناث للعمل في قطاعات محددة ومراكز صنع القرار. 16. استعراض معايير التوظيف والتعيين والترقية لكفالة صحة تلك المعايير بالنسبة للمرأة وعدم انطوائها على أي تمييز ضدها. 17. ستحداث آليات لتشجيع المرأة على المشاركة في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية وغيرها من الأنشطة القيادية وتوفير التدريب اللازم لذلك، وتمكين المرأة من تولي المسؤوليات العامة عن طريق تطوير الأدوات والمهارات المناسبة وتوفيرها، وتنفيذ تدابير مناسبة لإزالة الحواجز المباشرة أو غير المباشرة التي تعترض سبيل

	مشاركة المرأة في هذا مجال العلاقات الدولية ولتعزيز هذه المشاركة، ورصد التقدم المحرز في تمثيل المرأة في مناصب اتخاذ القرار في هذا المجال وتقييمه. 18. ترشيح نساء فلسطينيات لتولي مراكز صنع القرار في المؤسسات والهيئات الدولية، وحث الدول للتصويت لصالح النساء الفلسطينيات لتولي مراكز صنع القرار في المؤسسات والهيئات الدولية.
2.3.النساء والشابات لديهن الإرادة والقدرة للانخراط بفاعلية في قيادة المؤسسات المجتمعية والنقابية والحزبية والطلابية.	1. برنامج بناء قيادات شابة في المدرسة، الجامعة، والمجتمع المحلي. 2. دعم مبادرات قيادية للشابات في الجامعات والأندية. 3. برنامج لتشجيع دخل النساء في مجالس الطلبة 4. التوعية المجتمعية للمساهمة في تغيير النظرة النمطية والحد من سطوة النظرة الذكورية للمرأة 5. تعزيز العمل النقابي النسوي من خلال برامج خاصة تؤهل وتفعل النساء النقابيات. 6. العمل على النساء المشاركات في الأحزاب السياسية ببرامج تساعد على تطوير قدراتهن ومهاراتهن للوصول إلى مركز صنع القرار 7. الزام الأحزاب بوثيقة و الشرف والتي تدعم وجود المرأه في القوائم في الأرقام الأولى وليس رقم (5) 8. توعية الأحزاب السياسة بأهمية زيادة نسبة الكوتا والتشديد على تقريب الارقام إلى الاوائل .
3.1. تضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج القطاعية للوزارت وأجهزة الامن والهيئات المحلية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تم الانضمام إليها، والالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية منفذة ومتابعة، لا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	1. بناء قدرات مستمر لوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية. 2. مراجعة وتطوير اللوائح التي تنظم عمل وحدات النوع الاجتماعي. 3. تخصيص المصادر البشرية والمالية اللازمة لتحقيق اهداف وحدات النوع الاجتماعي. 4. بناء قدرات مستمر لوزارة شؤون المرأة في الجوانب الفنية. 5. رفد الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بالمصادر البشرية المؤهلة في مجال الأبحاث والدراسات. 6. بناء قدرات المراكز البحثية المعنية في الدراسات والأبحاث المرتبطة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف القطاعات 7. تخصيص مساق اجباري كمتطلب الجامعي له علاقة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. 8. عمل على دراسة الاحتياج الحقيقي للنساء وإدماجه في الخطط والمشاريع الحكومية . 9. تقارير سنوية تصدر من كل وزارة ومؤسسة امنية وهيئة حول وضعية المساواة والعدالة بين الجنسين في القطاع التي تعمل فيه الوزارة او المؤسسة. 10. تطوير نظام الرقابة والتقييم ليشمل عمل جميع المؤسسات المعنية في تمكين النساء وتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين
3.2. حشد وتأطير النساء والتنسيق بين الأطر النسوية والفعاليات والمؤسسات النسوية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.	1. إنشاء مراكز تواصل في غزة 2. ماسسة وبناء قدرات مراكز تواصل في الضفة الغربية 3. بناء قدرات اطر منظمة التحرير الفلسطينية 4. بناء قدرات ودعم الاتحاد العام للمرأة 5. بناء قدرات المنظمات القاعدية 6. دعم بناء قدرات طاقم شؤون المرأة

	7. حملات وطنية تستهدف حشد وتنظيم النساء للدفاع عن حقوقها وحقوق الفئات الأخرى وتعزيز دورها وانتمائها الوطني. 8. برنامج بناء قدرات وتمكين الطالبات في الكتل الطلابية في الجامعات
3.3. جميع المؤسسات والبرامج الرسمية والأهلية والدولية تعمل حسب الأولويات الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.	1. ملتقى سنوي لتبادل المعرفة حول الخططط والبرامج لجميع المؤسسات المعنية 2. اعداد تقارير سنوية حول برامج وتدخلات جميع المؤسسات ذات العلاقة 3. مراجعة سنوية للخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 4. مراجعة شاملة للاستراتيجية في نهاية العام 2019 5. ضمان التمويل الحكومي لوزارة شئن المرأة لتمكينها من أداء دورها . 6. المراجعة الشاملة لبرامج الحركة النسوية الفلسطينية وتقييم الفترات السابقة .
4.1. منشآت قطاع العمل ملتزمة بالقوانين واللوائح التنفيذية والقرارات ذات الصلة وصولاً إلى العمل اللائق لجميع العاملين /ات فيها	1. حملة لتعديل قانون العمل وتشريعاته الثانوية 2. *اقرار* القوانين المكملة لتشريعات العمل: قانون التنظيم النقابي، وقانون التعاون واعداد التشريعات الثانوية الخاصة بهما 3. متابعة اعداد التشريعات الثانوية لقانون الضمان الاجتماعي لضمان مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي 4. تخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتطبيق القوانين المرتبطة في العمل سواء بزيادة عدد المفتشين وبناء قدراتهم وتوفير الامكانيات اللازمة لعملهم . 5. توعية وارشاد اصحاب العمل والعمال بالتشريعات بقوانين العمل . 6. الرقابة الفاعلة على توفر بيئة عملا مناسبة تتوفر فيها شروط السلامة والصحة المهنية 7. تحفيز وتشجيع المؤسسات الملتزمة بالقوانين من خلال تقديم تسهيلات لهم 8. مؤائمة القوانين مع بعضها مثل قانون الصناعة وقانون العمل 9. وضع برنامج توعية للحقوق الاقتصادية وحقوق العمل 10. تنظيم وحماية العمل غير الرسمي 11. حملة لتعديل إجازة الامومة لتصبح ثلاثة اشهر. 12. مراجعة وتعديل صندوق التأمين والمعاشات. 13. توفير حضانات للعاملات في المجال الصحي على مدار الساعة 14. انشاء حضانات صحية لاطفال الموظفات والموظفين 15. الاعتماد في العمل على اتفاقيات موقعة تحمي حقوق الأطراف الشريكة 16. حملة لرفع مستوى الاجور للعاملين والعاملات في رياض الاطفال 17. اجراء مسح انشائي للمباني والمرافق التابعة لقطاع الامن لتحديد الفجوات في البنية التحتية لمناسبة كافة الفئات (منتسبين،مراجعين 18. وضع معايير الزامية لتوفيرها في أي منشاة تابعة لقطاع الامن ليتم مناسبتها مع احتياج النوع الاجتماعي وبما يتناسب مع المعايير الدولية 19. تحسين التجهيزات اللوجستية الخاصة بالكادر النسوي في المؤسسة الامنية
4.2. انخراط اكبر للنساء في انشاء المشاريع الخاصة بهن او يعملن لحسابهن الخاص	1. مراجعة قانون الشركات من منظور نوع اجتماعي وان تكون اللوائح التنفيذية صديقة للنوع الاجتماعي. 2. مراجعة مسودة قانون المنتج المحلي من منظور النوع الاجتماعي والعمل على اقراره. 3. العمل على مراجعة قانون تشجيع الاستثمار من منظور النوع الاجتماعي بحيث يتم منح امتيازات للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (المشاريع النسوية) بعدالة مقارنة بالمشاريع المتوسطة والكبيرة.

4. – مراجعة مسودة قانون المنافسة ومنع الاحتكار من منظور النوع الاجتماعياعداد سياسية تنظم عمل المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا (المشاريع النسوية). 5. العمل على تسهيل اجراءات التسجيل امام النساء في دائرة السجل التجاري ودائرة التراخيص الصناعية (الفردية والتعاونيات). 6. حملة لوضع نظام ضوابط لنسبة الفوائد المفروضة على القروض للمشاريع النسوية الصغيرة من المؤسسات الاقراضية وذلك بالتنسيق مع سلطة النقد. 7. إقامة حاضنات الاعمال للمشاريع الصغيرة على مستوى التجمعات السكنية الرئيسية او على مستوى تخصصي. 8. توفير خدمات متكاملة لتطوير المشاريع الصغيرة تشمل الدعم القانوني، واللوجستي وإدارة الاعمال والتسويق 9. مراجعة السياسات النقدية والاقتصادية من حيث تمكينها لانشاء وتطوير المشاريع الصغيرة 10. اصدار دليل ارشادي خاص بالمشاريع الصغيرة بما في ذلك قائمة المؤسسات التي تقدم خدمات الاعمال والتمويل للمشاريع الصغيرة والتشريعات الخاصة. 11. برنامج للقروض الحسنة 12. تعزيز الثقافة الاقتصادية المنتجة للمرأة في مناهج التعليم 13. تدريب ممنهج لتشجيع النساء والفتيات لاقامة مشاريع ريادية (تدريب الرياديين والرياديات) 14. حملة ضغط على المؤسسات لتوفير فرص عمل متكافئة لكلا الجنسين في المؤسسات التي تستهدف الرجال اكثر مثل المؤسسات الأمنية 15. التشجيع على الاعمال الريادية لزيادة نسبة انخراط النساء في سوق العمل 16. توفير بيئة وظروف عمل ملائمة لكلا الجنسين في المؤسسات وخاصة المؤسسات الأمنية 17. ربط مبدا التعاونيات بمشاريع دعم الخريجين. 18. ربط التدريب المهني باولويات التشغيل في سوق العمل 19. عصرنة منظومة التدريب المهني بما يشمل التخصصات غير النمطية والمناهج والأدوات 20. استهداف المناطق المهمشة وذلك من خلال الارشاد المهني (القدس–مناطق ج. 21. تعزيز نظام التعليم المهني لمراعاة قضايا النوع الاجتماعي 22. خلق قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع النسويه من حيث تمركزها في أي القطاعات بحيث تشمل القطاع المنظم والغير منظم 23. سياسات لتسهيل اجراءات الترخيص والتسجيل 24. التوعية في أهمية التدريب المهني. 25. ضمان مقاصف مدرسية وتزويد الطلاب بغذاء صحي ونظيف، وتشغيل ايدي عاملة عن طريق فتح جمعيات نسائية 26. تعريض الطلبة للمهن المختلفة في سنين مبكرة من التعليم(المناهج)	

	27. حوافز لتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتعليم المهني 28. توفير بيئة مدرسية محفزة او جاذبة للتعليم المهني 29. فتح تخصصات جديدة في الجامعات تتوائم ومتطلبات سوق العمل 30. توفير دعم وحوافز مالية للرياديات 31. تطوير وتوقيع اتفاقيات ومواثيق تفاهم وتعاون مع مؤسسات وشركات ذات علاقة (زراعية ، صحية ، مصانع وورش ،غرف تجارية .. 32. تجسير اكاديمي عند الالتحاق في الجامعات والكليات لخريجي الثانوية العامة من التخصصات المهنية 33. تطوير برنامج خاص للاقراض الزراعي يشجع النساء على الانخراط و او تطوير المشاريع الزراعية
4.3. تحسن في دخل النساء العاملات في المشاريع الصغيرة والجمعيات التعاونية النسوية والزراعية.	1. برنامج وطني لترويج منتجات المشاريع الصغيرة 2. تعزيز دور الفكر التعاوني في المجال الاقتصادي . 3. توفير الدعم الجمعيات التعاونية ذات البمشاريع الاقتصادية الريادية وتوزيع قاعدتها كما ونوعاً. 4. تعزيز دور القطاع التعاوني في حماية الفقر 5. اقرار مواصفات تختص بالصناعات التقليدية والصناعات الغذائية النسويه 6. أسواق محلية دورية للمنتجات النسويه كالأسواق الشعبية بالتعاون مع الحكم المحلي ووزارة الأشغال العامة 7. وضع برنامج لتطوير عمل التعاونيات 8. تطوير المواصفات والمقاييس الوطنية للمنتج 9. اعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في العطاءات الحكومية. 10. –تسهيل اجراءات مشاركة النساء في العطاءات الحكومية. 11. –منح حوافز ضريبية لمن يشتري أو يورد منتجات نسوية. 12. –حملات توعية واعلامية لتشجيع المنتجات النسوية. – الاسواق الشعبية 13. دعم النساء والمنتجات النسوية للمشاركة في المعارض المحلية والدولية 14. برنامج لبناء قدرات الجمعيات التعاونية النسوية والمختلطة 15. برنامج وطني لترويج وتسويق المنتجات الريفية والنسوية 16. برنامج وطني لدعم مبادرات شابات في القطاع الزراعي
5.1. نسب التحاق الأطفال في رياض الأطفال ونسب التحاق الفتيان في المراحل الثانوية في تزايد سنوي.	1. زيادة عدد رياض الأطفال في المناطق المهمشة ودعم حكومي لهذه الرياض وتغطية الرواتب على الأقل. 2. الحاق صفوف التمهيدي في الرياض للمدارس الحكومية 3. تحسين أنظمة الجودة والرقابة على التعليم ما قبل المدرسة. 4. مبادرة وبرنامج وطني لدعم البنية التحتية للتعليم في القدس 5. دعم المدارس الخاصة من قبل السلطة كبديل عن بلدية الاحتلال 6. زيادة نسبة رياض الاطفال الحكومية (مجانية) 7. توعية باهمية مرحلة رياض الاطفال 8. اعادة رسم سياسة الوزارة وطرح سياسة جديدة (بتطوير رياض اطفال مجانيةحكومية تحت اشراف الوزارة) 9. تفعيل وتنفيذ قانون الحد الادنى من الاجور ورفع سقفه بالتعاون مع الهيئات المحلية 10. تعزيز الرقابة من قبل الوزارة على رياض الأطفال

	11. تغيير الصورة النمطية السائده من خلال التوعية والتثقيف 12. توفير مواصلات لضمان وصول الطلبه ذوي الإحتياجات الخاصه 13. تهيئة مرافق تتناسب مع الطلبة ذوي الإحتياجات الخاصة 14. توفير مناسبه تراعي متطلبات ذوي الإحتياجات الخاصة 15. اعادة تأهيل البرنامج التربوي السائد في رياض الطفال (لعب ، مرح ، درجات ....الخ) 16. توحيد مرجعية خاصة لرياض الاطفال من خلال انشاء هيئة محلية تتابع رياض بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم 17. العمل على عقد ورش عمل مكثفه ودورات لأعداد مؤهلين للعمل في رياض الأطفال 18. تشكيل اطار وطني خاص برياض الاطفال بمشاركة كافة الشركاء والاطراف 19. تشكيل مجالس مجتمعية للتعليم قبل المدرسي (رياض الاطفال) وتشكيل لجان رقابة ومتابعة بالتعاون مع الهيئات المحلية والمجتمع المحلي 20. تخصيص موارد مالية وبشرية كافية من موازنة الحكومة لرياض الاطفال (التعليم المبكر) تتيح للوزارة فتح صفوف رياض اطفال بالمدارس الحكومية جميعها حتى العام 2022 21. مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل 22. موائمة البيئة المدرسية للتوجهات الشبابية 23. 24. ضبط جودة المدرسة عبر اعتماد معايير وطنيه 25. الزامية التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم العام (الثانوية) 26. تضمين قانون التعليم قضايا على علاقة بعمالة الأطفال 27. برامج ارشاد حول تقدير الذات لدى الذكور 28. برامج تدريبية للمعلمين حول مراعاة مراحل نمو الطفل 29. تعديل القانون الاساسي وقانون التعليم لينص على الزامية التعليم حتى صف 12 30. فرض رقابة وعقوبات على العمالة المبكرة (اصحاب العمل) 31. تانيث التعليم للمرحلة الاساسية الاولى 32. مراقبة جودة المعلم (الاداء) 33. تعميم التجارب الناجحة في مدارس الاناث 34. اعتماد نظام مساءلة / تحفيز 35. تعميم ونشر التجارب الناجحة 36. اجراءات صارمة للمدارس الغير صديقة للطفل 37. مراجعةوتطوير وتطبيق سياسة الحد من العنف 38. تطوير سياسة خاصة بالحد من التسرب
5.2. الإدارة العامة للمناهج تنفذ ما تم التوافق عليه مع ممثلين الوزارات المعنية في الثقافة والتنشئة الاجتماعية حول تعديل المناهج لتتوافق مع السياسات الوطنية العليا وقضايا النوع الاجتماعي	1. تشكيل اطار وطني للمناهج الفلسطينية يضم كافة الاطراف وخاصة المجتمع المدني 2. واعداد مصفوفه وطنية لدمج النوع الإجتماعي في المناهج الفلسطينية بشكل بنيوي وشمولي . 3. تطوير واقرار وثيقة حول ادماج النوع الاجتماعي في المناهج كاداة الزام ومسائلة للقائمين على اعداد المناهج مثل مركز المناهج ، وفرق ولجان مختلفة (مراجعة ، تاليف ، رسم ، تصميم ، تقويم ...الخ 4. اطلاع على تجارب وخبرات اقليمية وعالمية بالمجال 5. تدريب وتاهيل مركز المناهج والفرق المختلفة حول النوع الاجتماعي وكيفية ادماجه في المناهج 6.

ذات الأولوية.	7. ماسسة ودمج النوع الاجتماعي في التخصصات والبرامج الدراسية الاكاديمية /التاهيلية للمعلمين والمعلمات 8. ادخال معايير وشروط وظيفية للمعلمين والمعلمات تتعلق بمدى الوعي والايمان بالمساواة والعدالة وثقافة التغيير. 9. اجراءات رقابية وعقابية لمن يمارس التمييز المبني على الجنس/النوع الاجتماعي 10. ادماج النماذج النسائية الريادية ضمن المناهج التعليمية. 11. تعزيز حقوق المرأة المالية والمادية في المناهج الجامعية 12. ادخال مادة التدبير المنزلي للذكور والتدريب اليدوي مثل النجارة للبنات. 13. التعليم المهني مندمج في مناهج التعليم العام 14. اصدار قرار من مجلس الوزراء بهذا الخصوص ، واثارة الوعي والاهتمام على مستوى مجلس الوزراء والحكومة . 15. الحد من ضعف الوعي والإهتمام والتبني لمن هم وهن في الفئة العليا، من صنع القرار والسياسة حول مساواة النوع الاجتماعي 16. حملة توعوية لتوضيح العلاقة بين النوع الاجتماعي والاهداف الوطنية والقطاعية للتعليم
5.3. حماية وتمكين الاسر الفقيرة والمهمشة والأطفال الذين يتعرضون للخطر في جميع المواقع.	1. توفير بيوت حماية للمسنات لمحافظة القدس 2. الاخذ بتوصيات دراسة الواقع للمسنين في فلسطين وتفعيلها وتطبيقها (الضمان الإجتماعي ، التوجه نحو الرعاية المنزليه ، اقامة النوادي الترفاهيه للمسنين /ات 3. اقرار قانون المسنين 4. ادخال موضوع رعاية المسنين في المناهج التعليمية الجامعية كتخصص (الصحة ، الإرشاد ، الرعاية) 5. الرقابه على المؤسسات التي تقدم الخدمات للإيتام 6. تفعيل الرقابة على عمالة الأطفال 7. تمكين مرشدي حماية الطفوله من النواحي الهنيه (ايجاد المكان الملائم والبنيه التحتيه للمكاتب – لايتام لتقديم الإرشاد النفسي الاجتماع 8. ادراج برامج حمايه الأطفال (الفئات ذوي الإعاقه الذين يعيشون بظروف حالات الحرب " الطوارىء ،الإستغلال الجنسي ") 9. ادراج قضايا الأطفال ذوي الإعاقه في كافة برامج وسياسات الوزاره وموائمة المسسات القائمه .
5.4. الأشخاص ذوي الإعاقة من الفتيان والفتيات والرجال والنساء يصلون الى برامج وتدخلات جميع المؤسسات التي تقدم خدمات ورعاية لجميع الفئات	1. تعزيز نهج وسياسة التعليم الجامع في مدارس وأنظمة التعليم لوزارة التربية والتعليم, والتعليم الجامع يعني, ذلك التعليم النوعي الجيد الذي يقوم على نظام يستجيب لكافة متطلبات المتعلمين بغض النظر عن الفروق الفردية التي لديهم بعيدا عن التهميش أو التمييز أو الاستبعاد, وهو كذلك البديل الأمثل لنظام التربية الخاصة التي تعزز الفصل. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم قد تبنت سياسة التعليم الجامع إلا أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من التطوير والتفعيل خاصة أن نسبة الأمية من ذوي الإعاقة تقارب 53% وهي في الإناث أكثر منها في الذكور الأمر الذي يقتضي من كافة الأطراف التدخل لتعزيز نهج التعليم الجامع وتحويله من سياسة وبرنامج إلى نهج ونظام. 2. التأثير على المناهج لتكون أكثر تحسسا لقضايا النوع الاجتماعي والإعاقة وتعزز في الطلبة مبدأ التنوع والاحترام والتقبل والمشاركة والمواطنة الإيجابية. 3. التأثير على سياسات محو الأمية والعمل على إدراج الأشخاص والنساء ذوات الإعاقة في برامجها. 4. العمل والمطالبة بمواءمة المنشآت والمرافق والمواصلات وأنظمة المعلومات. 5. المطالبة بتعميم لغة الإشارة للأشخاص الصم في المحاكم والجامعات والوزارات المختلفة

	6. برامج التثقيف والتوعية في سياق الوقاية والتدخل المبكر وفحص ما قبل الولادة وغيره. 7. ب_ الاهتمام بالإعاقة الذهنية في الخدمات الصحية فهي مستبعدة بشكل شبه كامل من أي برامج وتدخلات. 8. _ إدراج قضايا النساء ذوات الإعاقة في برامج وحدات حماية الأسرة سواء على مستوى التدخلات أو على مستوى المهارات. 9. ت_ العمل على تطوير نظام شكاوى وطني مستجيب لكافة متطلبات المواطنين وفي مقدمتهم النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. 10. ث_ العمل على إيجاد خدمة الخط الساخن للحالات الطارئة والعنف. 11. تأهيل المعلمين والمدارس للعمل مع الطلبة ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة. 12. يجاد مؤسسات مختصه تهتم بذوي الإعاقه وبالتحديد الذهنيه (وضع آليات للرقابه على المؤسسات)
5.5. النساء في الوزارات ومؤسسات الأمن تعمل في بيئة عمل مناسبة .	1. موائمة البنية التحتية 2. توفير مكاتب مريحة 3. ورش عمل توعوية على احتياجات النساء في بيئة العمل.
5.6. النساء والرجال والفتيان والفتيات منخرطين في أنشطة ثقافية ورياضية ومجتمعية وتطوعية في تزايد.	1.العمل على أنشطة توعوية للشاب ورفع روح التطوع وتحفيزها. 2. العمل مع الجامعات على تخصيص جزء من ساعات العمل التطوعية لخدمة قضايا النساء. 3. توعية النوادي في الارياف بأهمية مشاركة المرأة في النوادي الرياضية والثقافية.
5.7. سهولة وصول جميع الرجال والنساء الى الخدمات الصحية وخاصة وصول النساء الى خدمات ما بعد الولادة.	1. برنامج لصحة المراهقات والمراهقين. 2. برنامج توعية حول الوصمة في الحالات النفسية. 3. زيادة عدد الطواقم التي تقدم خدمات ما بعد الولادة (التوعية في أهمية الخدمات وتفعيل الخدمات الحالية) 4. تفعيل برنامج اللرعاية والتوعية لما قبل الحمل. 5. زيادة عدد القابلات في المستشفيات. 6. برنامج لخدمات النساء في سن الامل(كبيرات السن) 7. برنامج وطني للكشف المبكر لسرطان الثدي. 8. برنامج وطني موحد علاج سرطان الثدي في غزة والضفة. 9. برنامج رعاية للنساء الناجيات من سرطان الثدي. 10. برنامج تدريب في الخارج (الابتعاث) لمزودي الخدمات ذوي الاختصاص في صحة المرأة او طبيبات مختصات 11. انشاء مركز خاص لتقديم الخدمات لكبار السن. 12. دمج الصحة النفسية للمرأة من ضمن خدمات الصحة الإنجابية للمرأة ومراكز الرعاية الأولية. 13. مركز لعلاج الإدمان. 14. تقديم خدمات صحية في مجال الحمية والتغذية 15. توفير مراكز وخدمات صحية قريبة على التجمعات السكنية تقدم خدمات صحية نوعية لجميع النساء
5.8. وصول جميع الفلسطينيين الى خدمات الطاقة والمياه والسكن والمواصلات بسهولة ونوعية وكافية	1. نظام في الحكم المحلي يعفي النساء من نسبة معينة من تكاليف المياه والكهرباء, 2. وجود ملاجئ للحرب . 3. دعم جمعيات الإسكان 4. برنامج ترميم وحدات الاسكان للحالات الاجتماعية 5. مشروع توفير وحدات الطاقة والخلايا الشمسية (الخلايا الشمسية)

6. وجود رقابة على محطات تحلية المياه 7. زيادة مستوى الوعي والمهارات المتعلقة بإستخدام المياه المعالجة لأغراض ري المزروعات. 8. التوسع في تطبيق نماذج ريادية لأنظمة معالجة واستخدام المياه الرمادية على نطاق واسع. 9. تحسين خدمات الصرف الصحي . 10. 3. رفع كفاءة المرأة المهنية في تطوير وإدارة مشاريع الصرف الصحي. 11. تأهيل وتوسعة الشبكات وبناء شبكات جديد ومعالجة المشاكل الفنية. 12. توفير مصادر مياه نقاط تعبئة قريبة للتجمع+ ابار جمع+ توفير خزانات. – 13. برامج توزيع واضحة معلنة للجمهور وعادلة 14. وإدراج وحدة النوع الإجتماعي على هيكيلية المؤسسات العاملة في قطاع المياه. كما أنه يجب إقرار نظام للتمثيل النسبي في تعيين المرأة في المناصب العليا "تدرج تصاعدي بالنسب حتى عام 2022". ويجب القيام ببعض البرامج التي تهدف إلى تطوير المهارات القيادية للمرأة في مواقع صنع القرار 15. . زيادة مستوى الوعي والمهارات المتعلقة باستخدام المياه المعالجة لأغراض ري المزروعات. 16. التوسع في تطبيق نماذج ريادية لأنظمة معالجة واستخدام المياه الرمادية على نطاق منزلي. 17. رفع كفاءة المرأة المهنية في تطوير وإدارة مشاريع الصرف الصحي 18. بنية تحتية :(تأهيل شبكات+ توسعة) بناء شبكات جديدة – معالجة المشاكل الفنية. 19. مصادر مياه: (توفير مصادر مياه – مصادر مياه بديلة عن طريق التحلية واعادة استخدام المياه العادمة) 20. ببرامج توزيع واضحة معلنة للجمهور (تقليل فترات الانقطاع – ادارة فعالة) 21. المناطق المهمشة: توفير مصادر مياه (نقاط تعبئة قريبة للتجمع – ابار جمع – توفير خزانات) + ببنية تحتية/مناطق مخدومة 22. إدخال التوعية و المسؤولية المجتمعية في الانشطة اللامنهجية بدء في مرحلة رياض الاطفال. 23. تكامل العمل بين المؤسسات المختصة بالنوع الاجتماعي (للمؤسسات النسوية) والمؤسسات البيئية. 24. تعزيز وتوجيه دور الاعلام في قضايا النوع الاجتماعي والمياه. 25. الرقابة على ترخيص السيارات غير الصالحة للعمل وغير الصديقة للبيئة 26. برنامج لدعم النساء على لقيادة سيارات أجرة 27. تفعيل الرقابة على تقيد سائقين النقل العام والمركيات بقوانين السير 28. توفير أماكن قريبة من التجمعات السكنية للانخطراط في أنشطة ثقافية ورياضية للشباب والشابات .	